زبدة الإتقان في علوم القرآن

تأليف

السيد محمد بن علوي المالكي المكي الحسني
خادم العلم الشريف بالبلد الحرام

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فالقرآن الكريم كِتابٌ ختم الله به الكُتب، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء بدينٍ عَامٍّ خَالدٍ ختم به الأديان.

فهو دستور الخالق لإصلاح الخَلْق، وقانون السماء لهداية الأرض، أنهىٰ إليه مُنَزِّلهُ كُلّ تشريع، وأودعه كُلّ نهضة، ونَاطَ به كُلّ سعادة، وهو حُجَّةُ الرسول ﷺ وآيته الكُبرىٰ، يقوم في فَمِ الدُّنيا شاهداً برسالته، ناطقاً بنبوته، دليلاً على صِدقهِ وأمانته.

وهو مَلاذُ الدِّين الأعلىٰ، يستند الإسلام إليه في عقائده وعباداته، وحُكمهِ وأحكامه، وآدابه وأخلاقه، وقِصَصهِ ومواعظه، وعلومه ومعارفه. وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادّاتها.

لذلك كله: كان القرآن الكريم موضع العناية الكبرىٰ من الرسول ﷺ، وصحابته، وسلف الأُمَّةِ وخلفها جميعاً إلى يوم الدّين.

هذا؛ وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه، وأخرىٰ إلى أسلوبه وإعجازه، وثالثة إلى كتابته ورسمه، ورابعة إلى تفسيره وشرحه، إلى غير ذلك.

ولقد أفرد العلماء كُلَّ ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف، ووضعوا من أجلها العلوم ودوّنوا الكتب، وتبادروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة حتى زخرت المكتبة الإسلامية بتراث مجيد من آثار سلفنا الصالح وعلمائنا. وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرةً نتحدّىٰ بها أُمَمَ الأرض، وَنُفْهِمَ بها أهل المِلَلِ والنِّحَل في كل عصر ومَصِرْ.

وهكذا أصبحت بين أيدينا الآن مُصَنَّفاتٍ متنوعة، وموسوعات قيمة فيما نُسَمِّيهِ: علم القراءات، وعلم التجويد، وعلم النسخ العثماني، وعلم التفسير، وعلم الناسخ والمنسوخ، وعلم غريب القرآن، وعلم إعجاز القرآن، وعلم إعراب القرآن، وما شَاكَلَ ذلك من العلوم الدينية والعربية، مما يعتبر بحقٍّ أروع علم عرفه التاريخ، لحراسة كتاب هو سيّد الكتب، وبات هذا المظهر معجزة إلٰهية مُصَدْقةً لقوله تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجر: الآية ٩].

وقد أنجبت تلك العلوم الآنفة وليداً جديداً هو مزيج منها جميعها، وسليل لها جميعاً، فيه مقاصدها وأغراضها، وخصائصها وأسرارها «والوَلَدُ سِرُّ أبيه» وقد أسمَوهُ: علوم القرآن، وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله، إلَّا أنَّا نهتم منها بما يتعلق بعلم التفسير، لأجل سهولة خوض غِمَارِ تفسير القرآن الكريم كمفتاح للمفسرين، فَمَثلُها من هذه الناحية؛ كَمَثَلِ علوم الحديث بالنسبة لمن أراد أن يدرس علم الحديث.

وقد صرَّح الإمام السيوطي بذلك في خطبة كتابه: «الإتقان» الذي منه نُلَخِّصُ هذه «الزبدة»، إذ قال: «ولقد كنت في زمن الطلب أَتعجّبُ من المُتقدِّمين إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن؛ كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث». ا.هـ.

فهذه فصول في علوم القرآن لخصّناها من كتاب الإمام السيوطي رحمه الله

تعالى الذي سَمّاهُ: «الإتقان في علوم القرآن»، مع بعض تحقيقات وزيادات لا بدّ منها لاستكمال الفائدة، وسميّناها: «**زبدة الإتقان في علوم القرآن**»؛ نسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وجعله عملاً صالحاً لوجهه الكريم آمين.

مكة المكرمة في:

٨ ربيع الآخر ١٤٠١ هـ

وكتبــه

السيّد محمّد ابن السيّد علوي ابن السيّد عبّاس

المالكي الحسني

مُقدِّمةٌ في علوم القرآن التي هي مُصطَلحُ التفسير

اعلم؛ أنه لا بُدَّ من معرفة مصطلح: «التفسير» قبل قراءة التفسير، ليكون الإنسان على بصيرة تامّة منه؛ فيعرف: المكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول. **ويترتب على ذلك** فهم معاني الآيات.

ومَن خاض التفسير قبل معرفة مصطلحه؛ كان في حَيرةٍ، وقلَّ نشاطه، والتبست عليه المقاصد.

علم التفسير هو مأخوذ من قولهم: فَسّرتُ الشيء، إذا بَيّنتهُ. وَسُمِّي العلم المذكور: تفسيراً، لأنه يَبيّنَ القرآن ويوضّحه.

وَحَدُّهُ: هو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم، من جهة نزوله كمكيّه، أو مدنيّه ونحوه كسنده وأدائه، وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالأحكام، وغير ذلك.

وموضوعه: كلام الله عزَّ وجلَّ من الحيثية المذكورة.

وفائدته: التَّوصُّلُ إلى فهم معاني القرآن، والعمل بما فيه بعد الفهم.

وثمرته: التمسُّك بالعروة الوثقىٰ، والفوز بالسعادة في الدَّارين.

وواضعه: الله تعالى ونبيّه عليه الصلاة والسلام، فهو عِلمٌ إلٰهي نبوي.

واستمداده: من القرآن نفسه، والسُّنّة، وأساليب العرب.

ومسائله: ما يُستفاد منه من: أحكام، وعقائد، وأمثال، ومواعظ.

ونسبته: أنه من العلوم الدينية، بل رئيسها، لكونها مأخوذة من الكتاب، ومتوقفة في الاعتداد بعد الثبوت عليه.

وفضله: أنه من أشرف العلوم وأجلّها؛ لأنَّ العلوم إنما تَشْرُفُ بشرف موضوعاتها، وموضوعه أجلّ وأشرف.

وأما بيان الحاجة إليه: فلأنَّ فهم القرآن المشتمل على الأحكام الشرعية التي هي مدار السعادة الأبدية، وهي العروة الوثقىٰ لا يهتدىٰ إليها إلاَّ بتوفيق من اللطيف الخبير، حتى أنَّ الصحابة رضي الله عنهم على عُلُوّ كعبهم في الفصاحة، واستنارة بواطنهم بما أشرق عليهم من مشكاة النبوَّة، كانوا كثيراً ما يرجعون إليه ﷺ بالسؤال عن أشياء لم يعرجوا عليها، ولم تصل أفهامهم إليها، كما وقع لعدي بن حاتم رضي الله عنه في الخيط الأبيض والأسود.

ولا شَكَّ أنَّا محتاجون إلى ما كانوا محتاجين إليه وزيادة.

حَدُّ القرآن:

القرآن لغة: مأخوذ من: القرء، وهو: الجمع، **وعُرفاً**: هو الكلام المُنَزَّلِ على سيّدنا محمد ﷺ، المعجز بسورة منه.

فقولنا: «**الكلام**»: جنس شامل لجميع الكلام.

وقولنا: «**المُنَزَّل على سيدنا محمد ﷺ**» فَصلٌ مُخْرِجٌ للكلام النازل على غيره من الأنبياء، كالتوراة والإنجيل، وسائر الكتب والصُّحف.

وقولنا: «**المُعجِز**» فَصلٌ ثان مُخْرِجٌ للأحاديث الربانيَّة كحديث «الصحيحين»: «**أنا عند ظَنَّ عبدي**».

ثم الاقتصار في الحَدّ على الإعجاز وإن نزل القرآن لغيره أيضاً؛ لأنه المُحتاج إليه في التمييز، فهو الأهم.

وقولنا: «**بسورة منه**» بيان لأقل ما يحصل به الإعجاز، وهو قدر أقصر سورة كـ«الكوثر». وإنما كان أقلَّ الإعجاز بأقل سورة؛ لأنه لم يكن في القرآن آية مفردة، بل الآية تستلزم مناسبة لما قبلها وما بعدها، فتكون ثلاث آيات.

وزاد بعضهم في الحدّ فقال: المُتَعبَّدُ بتلاوته، ليخرج منسوخ التلاوة.

والسورة: هي جملة من القرآن أقلها ثلاث آيات، مُسَمّاةٌ باسم خاص لها بتوقيف من النبي ﷺ، بأن تذكر بذلك الاسم وتشتهر به.

والآية: هي جملة من السورة مميزة بالفاصلة، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية.

* * *

(المَكِيّ والمَدَنيّ)

اعلم؛ أنَّ للناس في المَكِّي والمَدَني اصطلاحات ثلاثة، **أشهرها**: المَكّيُّ ما نزل قبل الهجرة، والمَدَنيُّ ما نزل بعدها؛ سواء نزل بمكة أم بالمدينة، عام الفتح، أو عام حَجّةِ الوداع، أم بسفر من الأسفار، هذا هو الأصحّ في تعريفهما.

والثاني: أنَّ المَكِّي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمَدَني ما نزل بالمدينة. وعلى هذا تَثْبتُ الواسطة، فما نزل في الأسفار، لا يطلق عليه: مكي، ولا مدني.

والثالث: أنَّ المَكّيَ ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمَدَني ما وقع خطاباً لأهل المدينة.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الانتصار»: إنما يرجع في معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول؛ لأنه لم يُؤمَر به، ولم يجعل الله عِلْمَ ذلك من فرائض الأُمّة؛ وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة الناسخ والمنسوخ، فقد يُعْرَفُ ذلك بغير نَصِّ الرسول ﷺ.

ولمعرفة المكي والمدني فوائد؛ منها: معرفة الناسخ من المنسوخ، ومنها: معرفة ترتيب القرآن في النزول.

وقد كان لبعض الصحابة رضي الله عنهم عناية شديدة بذلك؛ **فمنهم**: سيّدنا علي رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم.

وقد ذكر العلماء للمَكِّي والمَدَني علامات:

منها: أنَّ كُلَّ سورة فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ وليس فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، فهي مكية، وفي «الحج» اختلاف.

ومنها: كُلَّ سورة فيها: ﴿كَلَّآ﴾، فهي مكية.

ومنها: أنَّ كُلَّ سورة فيها قصة آدم وإبليس، فهي مكية؛ سوىٰ البقرة.

ومنها: أنَّ كُلَّ سورة فيها ذِكر المنافقين، فهي مدنية؛ سوىٰ العنكبوت.

وقال هشام بن عروة، عن أبيه: كُلَّ سورة ذُكِرَ فيها الحدود والفرائض، فهي مَدَنية. وكُلَّ ما ذُكِرَ فيها القرون الماضية، فهي مَكِّية.

*** فائدة:**

نزلت بالمدينة تسع وعشرون سورة: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والرعد، والحج، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والتحريم، والقيامة، والزلزلة، والقدر، والنصر، والمعوذتان.

وسائر ذلك نزل بمكة، وهو خمس وثمانون سورة؛ إذ سُوَرُ القرآن كلها مئة وأربع عشرة.

* * *

الحَضَريّ والسَّفَريّ

والحَضَري: ما نزل بالحضر. **والسَّفَري**: ما نزل في السفر.

وأما السَّفَري فله أمثلة؛ **منها**: آية التيمم في سورة المائدة، أولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المَائدة: الآية ٦] الآية، فإنها نزلت بمحل يُسَمّىٰ بـ:ذات الجيش، وهي وراء ذي الحُلَيفة. وقيل: بـ:البيداء، وهي بَعد ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة. وعلى كُلٍّ؛ فإنها نزلت في القُفُولِ من غزوة المُرَيسيع وهم داخلون المدينة، كما ثبت في «الصحيح» عن عائشة رضي الله عنها.

ومنها: سورة الفتح، نزلت في شأن الحُدَيبية كما أخرجه الحاكم في كُراع الغَميم، وادٍ بينه وبين المدينة نحو مئة وسبعين ميلاً، وبينه وبين مكة نحو ثلاثين ميلاً، ومن عُسْفان إليه ثلاثة أميال.

وأمثلة الحضري كثيرة لكونه الأصل، فلا يحتاج إلى تمثيل لوضوحه.

*** تَنبِيهٌ:**

وتقسيم نزول القرآن إلى: مكي ومدني، وحضري وسفري، باعتبار المكان، **وينقسم أيضاً** باعتبار الزمان إلى: ليلي ونهاري، وصيفي وشتائي.

وأمثلة النهاري كثيرة؛ لأنه الأصل. **وأما الليلي**، فمن أمثلته آية تحويل القبلة.

ومن أمثلة الصيفي: آية الكَلَالة، وهي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] إلى آخر سورة النساء. وسَمّاها النبي ﷺ

بآية الصيف، كما ثبت في «صحيح مسلم» عن عمر رضي الله عنه.

ومن أمثلة الشتائي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الآيات ١١ - ٢٦] في سورة النور.

ففي «الصحيح» عن عائشة رضي الله عنها أنها نزلت في يوم شاتٍ.

* * *

أَوّلُ ما نَزَل

اختُلِفَ في أَوَّلِ ما نزل من القرآن على أَقوال:

أحدها ـ وهو الصحيح ـ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العَلق: الآية ١]، وهذا ثابت في «الصحيحين» وغيرهما، فعن عائشة رضي الله عنها أَنها قالت: أول ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ من الوحي، الرُّؤيا الصالحة في النوم؛ فكان لا يَرىٰ رؤيا إلاَّ جاءَت مثل فَلَقِ الصُّبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حِراء فيتحنث فيه (وهو التعبُّد) الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة رضي الله عنها فيتزود لمثلها، حتى جاءَه الحَقُّ في غار حراء، فجاءَه المَلَكُ فقال: اقرأ. قال رسول الله ﷺ: «**قلت: ما أنا بقارىءٍ، فأخذني فَغَطّني حتى بلغ مني الجهد، ثم أَرسلني فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارىء، فأخذني فَغَطّني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارىءٍ. فأخذني فَغَطّني الثالثة ثم أَرسلني فقال:** ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾ [العَلق: الآيات ١-٣]».

وفي بعض الروايات: «**حتى بلغ** ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العَلق: الآية ٥]...»، الحديث بطوله.

القول الثاني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدَّثِّر: الآية ١]، فقد رَوىٰ الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن قال: سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أَيُّ القرآن أُنزل قبل؟ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدَّثِّر: الآية ١]، قُلت: أو: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العَلق: الآية ١]؟ قال: أُحدِّثُكم ما حَدّثنا به رسول الله، قال رسول الله ﷺ: «**إني جاورت بحراء، فلما قضيت جواري نزلت فاستبطت الوادي، فنظرت**

أمامي وخلفـي وعن يمينـي وشمالي، ثـم نظـرت إلى السماء فإذا هو ـ يعني جبريل ـ **فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة فأمرتهم فَدَثَّرُوني، فأنزل الله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدَّثِّر: الآيتان ١، ٢]».

لكن العلماء أجابوا عن هذا التعارض بأجوبة أشهرها: أنَّ المراد بالأَوَّلية في حديث جابر رضي الله عنه، أَوّليةٌ مخصوصة، وهي: أَوَّليةُ الأَمر بالإنذار؛ أي: أَوَّلُ ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدَّثِّر: الآية ١]، وَأوّلُ ما نزل للنبوة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلق: الآية ١]، وهذا جَوابٌ جَيِّدٌ سَدِيد.

وأجاب بعضهم: بأنَّ مراد جابر رضي الله عنه: أنَّ سورة المدثر أَوَّلُ سورة نزلت كاملة، وهذا لا يُعَارض أَنَّ: ﴿ٱقْرَأْ﴾ أَوَّلُ ما نزل مطلقاً؛ لأنها لم تنزل كلها، بل نزل منها صدرها.

ويؤيد هذا: أنه جاءَ في رواية أخرىٰ عن جابر رضي الله عنه نفسه في «الصحيحين»: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**بينا أنا أمشي، إذْ سمعت صوتاً من السماءِ، فرفعت رأسي، فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحراء على كرسي بين السماء والأرض، فرجعت فقلت: زَمِّلُوني زَمِّلُوني؛ فدثروني، فأنزل الله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدَّثِّر: الآية ١]».

فقوله في الحديث: «**المَلَكُ الذي جاءني بحراء**»، يَدُلُّ على أنَّ هذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي نزل فيها: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلق: الآية ١].

قُلْتُ: وهذا أصح ما جاء في هذا الباب من ناحية الدليل.

وأجاب بعضهم: بأنَّ جابر رضي الله عنه استخرج هذا باجتهاده، وليس هو من روايته، فَيُقَدَّمُ عليه ما روته عائشة رضي الله عنها، وهذا من أحسن الأجوبة.

القول الثالث: أنَّ أَوّلَ ما نزل الفاتحة، وثبت ذلك بحديث رواه البيهقي، أجاب عنه العلماءُ بأنه حديث مُرسَلٌ، أو يحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقْرَأْ﴾.

القول الرابع: أنَّ أَوّلُ ما نزل: بسم الله الرحمٰن الرحيم.

وأجاب عنه السيوطي: بأنَّ هذا لا يُعُدُّ قولاً برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة، نزول البسملة معها.

وهناك أقوال أخرىٰ في أَوّلِ ما نزل، وَكُلّ ذلك لا يثبت من ناحية السند، وإن صَحّ؛ فيتأول بأنَّ معنىٰ: أول ما نزل، على حذف (من)، أي: من أَوَّلِ ما نزل.

* * *

أوائل مخصوصة

١ ـ **أول ما نزل بمكة:** ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: الآية ١]، **وأول ما نزل بالمدينة** سورة البقرة، وقيل: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: الآية ١].

٢ ـ **وآخر ما نزل بمكة:** سورة المؤمنون، **وآخر ما نزل بالمدينة:** سورة براءة.

٣ ـ **أول ما نزل في القِتَال:** ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا﴾ [الحج: الآية ٣٩].

٤ ـ **أول ما نزل في شأن الخَمْر:** ﴿۞ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝٢١٩﴾ [البقرة: الآية ٢١٩].

٥ ـ **أول سورة أنزلت فيها سجدة:** (النجم)، رواه «البخاري».

٦ ـ **أول ما نزل في الأطعمة بمكة:** ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٥]، **وبالمدينة:** ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣].

«آخِرُ ما نَزَل»

اختلف العلماء في ذلك على أقوال، أشهرها:

١ ـ أنَّ آخر ما نزل قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]، رواه الشيخان.

٢ ـ وقال ابن عباس رضي الله عنهما: آخر آية نزلت آية الربا، رواه «البخاري»، وهي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: الآية ٢٧٨].

٣ ـ وقال أيضاً: آخر آية نزلت: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨١].

٤ ـ وقال سعيد بن المسيب رضي الله عنه: آخر آية نزلت آية الدَّيْن.

قال السيوطي: وهو مُرسَلٌ صحيح الإسناد.

ويمكن الجمع بين القول الثاني وما بعده، بأنها نزلت كلها دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، فَيصدُقُ على كُلٍّ منها أنها آخر ما نزل، وحينئذٍ يتأوَّلُ القول الأول بأنه: آخر ما نزل في شأن الفرائض والأحكام.

لكن يُشْكِلُ على هذا؛ ما ورد أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٣] نزلت بعرفة عام حَجّةِ الوداع.

ووجه الإشكال هو: أنَّ ظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، مع أنه ورد في آية الرِّبا، والدَّين، والكَلَالة، أنها نزلت بعد ذلك، ولذلك فقد تَأوّلَ العلماء هذه الآية: بأنَّ إكمال الدِّين المراد به في الآية: إقرارهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه حتى حَجَّهُ المسلمون لا يخالطهم المشركون.

ويؤيد هذا: قول ابن عباس رضي الله عنه: كان المشركون والمسلمون يَحُجُّونَ جميعاً، فلما نزلت «بَراءَةٌ»، نُفِيَ المشركون عن البيت، وحَجَّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المَائدة: الآية ٣].

* أَقوالٌ أُخرىٰ في آخر ما نَزَلَ، والجواب عنها:

وقد رَوىٰ السيوطي عن كثير من العلماء أقوالاً أخرىٰ في آخر ما نزل:

فمنها: أنَّ آخر ما نزل سورة: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النّصر: الآية ١].

ومنها: أنه سورة المائدة.

ومنها: أنه آية: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التّوبَة: الآية ١٢٨].

ومنها: أنه سورة الفتح.

ومنها: أنه سورة براءة.

قال البيهقي: يُجْمَعُ بين هذه الاختلافات ـ إن صحت ـ بأنَّ كل واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في «الانتصار»: هذه الأقوال ليس فيها شيءٌ مرفوع إلى النبي ﷺ، وكُلٌّ قال ما قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كُلَّ واحد منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه، أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك.

* * *

مَعرِفةُ سَبَبِ النُّزول

اعلم؛ أنَّ نزول القرآن على قسمين: قِسمٌ نزل ابتداءً، وَقِسمٌ نزل عقب واقعة، أو سؤال.

وقد تتبع العلماء القسم الثاني وَصَنَّفُوا فيه كُتُباً مخصوصة بيَّنوا الآيات التي نزلت بسبب، وَبَيَّنُوا ذلك السبب واجتهدوا فيه اجتهاداً بالغاً، وأشهر مُؤَلَّفٍ في هذا الموضوع: «**لباب النُّقول في أسباب النزول**»، للحافظ السيوطي.

وفي هذا العمل فوائد جليلة.

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ومنها: أنه طريق قوي في فهم معاني القرآن، لأنَّ العلم بالسبب يُورِّث العلم بالمُسَبّب.

وهذا إليك هاتين القصتين لتعرف بهما أنه لولا معرفة سبب النزول؛ لزلت أقدام كثير في فهم المعنىٰ وإدراك المقصود.

فقد قرأ مروان بن الحكم قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٨] وقال: لئن كان كُلّ امرىءٍ فرح بما أوتىٰ، وأحب أن يُحْمدَ بما لم يفعل مُعذَّباً؛ لنعذَّبن أجمعون.

وهذا الذي فهمه هو صحيح بالنسبة لظاهر الآية، لكن بيَّن له ابن عباس رضي الله عنهما الحقيقة، وهي: أنَّ الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ في شيءٍ فكتموه إيّاه، وأخبروه بغيره، وَأَرَوهُ أنهم أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك إليه. أخرجه الشيخان.

وَحُكِيَ عن عثمان بن مظعون، وعمرو بن معد يكرب رضي الله عنهما أنهما كانا يقولان: الخمر مُبَاحةٌ، ويحتجان بقوله تعالى:

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة: الآية ٩٣].

ولو عَلِمَا سبب نزولها؛ لم يَقُولَا ذلك، وهو: أنَّ ناساً قالوا لما حُرِّمت الخمر: كيف بمن قتلوا في سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر، وهي رجس؟ فنزلت ـ يعني الآية ـ. أخرجه: أحمد، والنسائي، وغيرهما.

ولولا معرفة سبب نزول قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٥] لقال قائل: إنَّ ظاهرها يفيد أنَّ المُصَلِّي لا يجب عليه استقبال القبلة، لا سفراً ولا حضراً، وهو خلاف الإجماع. لكن بمعرفة سبب نزولها يُعْلَمُ أنها في نافلة السفر، أو فيمن صَلَّىٰ اجتهاداً ثم بَانَ له الخطأ، على اختلاف الروايات في ذلك.

* هل للسبب تأثير في تحديد الحُكْم؟:

مما يَتّصِلُ بهذا المبحث: مسألة مهمة جرىٰ الخلاف فيها بين علماء الأصول، وهي: أننا إذا عرفنا سبب نزول آية مُتَضمّنةً لحكم شرعي، فهل يكون ذلك الحُكْمُ خاصاً بذلك السبب الذي نزلت فيه الآية، أم يكون عاماً فَيُشْكِلُ غيره، ويعبرون عنها بقولهم: هل العبرة بعموم اللفظ، أو بخصوص السبب؟

والجواب: أنَّ المشهور الأصح هو: أنَّ العبرة بعموم اللفظ، فالحكم يتناول غير السبب الذي نزل من أجله.

وقد نزلت آيات في أسباب واتفقوا على تَعَدِّيتها إلى غير أسبابها، كنزول «آية الظِّهَار» في سلمة بن صخر، وآية «اللِّعَان» في شأن هلال بن أمية، و«حَدِّ القذف» في رُمَاةِ عائشة رضي الله عنهم، ثم تعدّىٰ إلى غيرهم.

ومَن لا يعتبر عموم اللفظ، يقول: خرجت هذه الآيات ونحوها لدليل آخر.

قال الحافظ السيوطي: ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ؛ احتجاج الصحابة رضي الله عنهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعاً ذائعاً بينهم.

هذا بالنسبة للآية التي يُفِيدُ لفظها العموم، أما الآية التي نزلت في مَعَيّنٍ ولا عموم للفظها؛ فإنها تقصر عليه قطعاً، كقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [الليْل: الآيات ١٧ - ١٨] فإنها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالإجماع.

وَوَهِمَ مَن ظَنَّ أَنَّ الآية عامة في كُلِّ مَن عمل عمله؛ إجراءً له على القاعدة.

وهذا غَلَطٌ، فإنَّ هذه الآية ليس فيها صيغة عموم، إذ الألف واللّام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة، أو مُعرِّفة في جمع. زاد قوم: أم مفرد بشرط ألَّا يكون هناك عهد، واللّام في ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليست موصولة؛ لأنَّ «أل» لا توصل بـ«أفعل» التفضيل إجماعاً، و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليس جمعاً، بل هو مفرد، والعهد موجد، خصوصاً مع ما يفيده صيغة «أفعل» من التمييز وقطع المشاركة، فَبطلَ القول بالعموم، وتَعيّن القطع بالخصوص، والقَصْرُ على مَن نزلت فيه رضي الله عنه.

* * *

فوائد
تتعلق بأسباب النزول

*** مصادر أسباب النزول:**

لا يَحِلُّ القول في أسباب النزول إلاَّ بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن عِلْمِها.

قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة عن آية من القرآن. فقال: اتق الله وَقُلْ سَداداً، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل الله القرآن.

والصحابة رضي الله عنهم هم المَرجِعُ الأول والآخر لهذا النقل، وهم رضوان الله عليهم يعرفون ذلك بقرائن تحتفّ بالقضايا.

قُلْتُ: ويدركون ذلك أيضاً بملازمة النبي ﷺ، ومعرفة أحواله، وتَتَبُّع ما ينزل عليه من الآيات الكريمات، وشهودهم ذلك بأنفسهم.

ما معنىٰ قول الصحابة: هذه الآية نزلت في كذا؟، هل يجري مجرىٰ المُسنَد، وهل يُفِيدُ سبب نزولها؟

اختلف العلماء في قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا؛ هل يجري مجرىٰ المسند كما لو ذُكِرَ السبب الذي أُنزلت لأجله، أو يجري مَجرىٰ التفسير الذي ليس بمسند؟

فالبخاري يدخله في المُسْنَد، وغيره لا يدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح؛ «مسند أحمد» وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه؛ فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المُسْنَد.

وعن المسألة الثانية وهي: هل يفيد سبباً لنزول الآية؟.

قال الزركشي في «البرهان»: قد عُرِفَ مِن عادة الصحابة والتابعين أنَّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنها تَتَضَمّنُ هذا الحُكم، لا أنَّ هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع.

* آيةٌ وَاحِدةٌ وأسبابٌ مُتعدِّدةٌ:

يذكر المفسرون ـ لنزول الآية ـ أسباباً متعددة، فإذا حصل مِثلُ هذا في آية واحدة، وصورته: أن يقول أحدهم: هذه الآية نزلت في كذا. ويقول الآخر: نزلت في كذا، ويذكر شيئاً غير ما ذكره الأول من غير تصحيح سبب النزول. فهذا غالباً ما يُراد به التفسير؛ لا ذِكْرُ سبب النزول. ولا منافاة بين قوليهما، إذا كان اللفظ يتناولهما.

وإن عبّر واحد بقوله: نزلت في كذا، وصرّح الآخر بذكر سبب خلافه؛ فهو المعتمد، وذاك استنباط.

مثاله: ما أخرجه «البخاري» عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نزلت ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهن.

وأخرج «مسلم» عن جابر رضي الله عنه قال: كانت اليهود تقول: من أتىٰ امرأة من دُبُرهَا في قُبُلِهَا، جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٣].

فالمعتمد: حديث جابر رضي الله عنه لأنه نقل، وقول ابن عمر رضي الله عنهما استنباط منه.

وإن ذَكَر وَاحِدٌ سبباً آخر غيره، فإن كان إسناد أحدهما صحيحاً دون الآخر، فالصحيح المعتمد.

مِثَالُهُ: أنه ثبت في «الصحيحين»: أنَّ النبي ﷺ اشتكىٰ، فلم يقم ليلة أو

ليلتين، فأتته امرأة فقالت: يا محمد! ما أرىٰ شيطانك إلاَّ قد تركك.

فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضّحى: الآيات ١-٣].

وَروىٰ الطبراني: أنَّ جَرْواً دخل بيت النبي ﷺ فمات تحت السرير، ومكث أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي حتى تَنَبَّهُوا له وأخرجوه، فنزل جبريل عليه السلام بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١﴾.

قال ابن حجر في «الفتح»: قصة إبطاء جبريل عليه السلام بسبب الجرو شهيرة، لكن كونها سبب نزول الآية غريب، وفي إسناده مَن لا يُعْرَفُ، فالمعتمد ما في «الصحيح».

ويمكن أن يكون نزول الآية عقب السببين، أو الأسباب؛ فتحمل على ذلك. إذ لا مانع من تَعَدُّدِ الأسباب، ويمكن أن يتعدد نزول الآية ويتكرر، ويكون لكل نُزُولٍ سبب.

مثاله: أنَّ النبي ﷺ وقف على حمزة رضي الله عنه حين استُشهد وقد مُثِّلَ به.

فقال: «**لأمثلن بسبعين مكانك**»، فنزل جبريل عليه السلام والنبي ﷺ واقف بخواتيم سورة النحل، وفيها: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾ [النّحل: الآية ١٢٦]. أخرجه: البيهقي، والبزار.

وجاء أنها نزلت يوم الفتح، لمّا قال الأنصار يوم أُحد: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا؛ لَنَرِبينَّ عليهم. أخرجه: الترمذي، والحاكم.

فيجمع بينهما: بأنها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة لأنها مكية، ثم ثانياً بأُحُدٍ، ثم ثالثاً يوم الفتح.

* آياتٌ مُتفرِّقةٌ والسَّبَبُ واحد:

وهذا واقع، فقد ينزل في الواقعة الواحدة آيات عديدة في سور شتىٰ.

مثاله: ما أخرجه الترمذي، والحاكم، عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها، أنها

قالت: يا رسول الله! لا أسمع ذكر النساءَ في الهجرة بشيءٍ؟.

فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٥]، إلى آخر الآيات في سورة آل عمران.

وأخرج الحاكم أيضاً عنها قالت: قلت: يا رسول الله! تَذْكُرُ الرجال ولا تَذْكُرُ النساء!.

فأنزلت: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٥]، وأُنزلت: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٥].

* ما أُنزِلَ من القرآن على لسان بعض الصحابة:

الأصل في هذا الباب موافقات عمر رضي الله عنه، فقد كان يَتَحدّثُ في أمر من الأمور، وإذا بالقرآن ينزل موافقاً لقوله، وهي من مناقبه المشهورة. فقد جاء في الحديث: «**إنَّ الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه**». رواه الترمذي.

أخرج البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه قال: قال عمر رضي الله عنه: وافقت ربي في ثلاثة، قلت: يا رسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصَلّىٰ.

فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥].

وقلت: يا رسول الله! إنَّ نساءك يدخل عليهن البر والفاجر، فلو أمرتهن أن يحتجبن.

فنزلت آية الحجاب.

واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فَقُلت لهُنّ: عسىٰ ربّه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن.

فنزلت كذلك.

وقد جمع الإمام السيوطي رسالة خاصة في موافقات عمر رضي الله عنه سَمّاها: «**قطف الثمر في موافقات عمر**».

«مَا تكرّر نُزُوله»

ذكر جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين: أنَّ من القرآن ما تكرر نزوله، ولذلك حِكَمٌ:

منها: التذكير والموعظة.

ومنها: وجود المُقتضىٰ.

ومنها: إظهار فضل زَائدٍ للمُتَنَزَّلِ.

وقد ذكر بعضهم: أنَّ من ذلك آية الروح، والفاتحة، وسورة الإخلاص. ويجوز أن يكون تكرار النزول لفائدة اختلاف حَرْفِ القراءة، فتنزل الآية مَرّةً على حَرْفٍ ومرة أخرىٰ على حَرْفٍ غيره، ولا يَبعُدُ أن تكون الفاتحة نزلت مرة بحَرْفِ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، ومرة بحرف: ﴿مَلِكِ يوم الدِّين﴾.

«في معرفة حُفَّاظِه وَرُوَاتِه»

رَوىٰ «البخاري» عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**خُذوا القرآن من أَربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأُبي بن كعب**».

أي: تَعلّمُوا منهم. والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين، وهما المبدوء بهما، واثنان من الأنصار.

وسالم هو: ابن مَعْقِل، مولىٰ أبي حذيفة، ومعاذ هو: ابن جبل رضي الله عنهم.

وليس معنىٰ هذا: أنَّ هؤلاء فقط هم الحُفَّاظُ، بل هناك غيرهم مثلهم.

وفي «الصحيح» في غزوة بئر معونة، أنَّ الذين قُتلُوا بها من الصحابة، كان يقال لهم: القُرّاء، وكانوا سبعين رجلاً.

ورَوىٰ «البخاري» أيضاً عن قتادة رضي الله عنه، قال: سألت أنس بن مالك: من جَمَعَ القرآن على عهد رسول الله؟

فقال: أربعة كلهم من الأنصار: أُبَيُّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد.

قلت: من أبو زيد؟ قال: أَحَدُ عُمُومتي.

ورَوىٰ أيضاً من طريق ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: مات النبي ﷺ ولم يَجْمَع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد.

وفيه مخالفة لحديث قتادة رضي الله عنه من وجهين:

أحدهما: التصريح بصيغة الحصر في الأربعة، **والآخر**: ذكر أبي الدرداء بدل أُبي بن كعب رضي الله عنهما، وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر في الأربعة.

وقال المازري: لا يلزم من قول أنس رضي الله عنه: «لم يجمعه غيرهم» أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك، لأنَّ التقدير: أنه يَعلمُ أنَّ سواهم جمعه، وإلاَّ فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد؟ وهذا لا يتم إلاَّ إن كان لقي كُلُّ واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنه لم يَكْمُل له جَمعٌ في عهد النبي ﷺ، وهذا في غاية البُعد في العادة، وإذا كان المرجع إلى ما فيه علمه؛ لم يلزم أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك.

قال: وقد تَمسَّك بقول أنس رضي الله عنه هذا جماعة من الملاحدة، ولا مُتَمسَّك لهم فيه، فإنَّا لا نُسَلِّمُ حمله على ظاهره، فإن سَلّمنَاهُ؛ لا يلزم من كون كُلٍّ من الجَمِّ الغفير لم يحفظه كله، ألَّا يكون حفظ مجموعه الجَمُّ الغفير، وليس من شرط التواتر أن يَحفظ كُلُّ فَردٍ جميعه، بل إذا حفظ الكُلُّ الكُلَّ ولو على التوزيع، كفىٰ.

وقال القرطبي: قد قُتِلَ يوم اليمامة سبعون من القُرّاءِ، وَقُتِلَ في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد.

قال: وإنما خَصَّ أنس رضي الله عنه الأربعة بالذكر؛ لشدة تعلقه بهم دون

غيرهم، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الجواب عن حديث أنس رضي الله عنه من أوجه:

أحدها: أنَّهُ لا مفهوم له، فلا يلزم ألاَّ يكون غيرهم جَمَعهُ.

الثاني: المراد: لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها؛ إلاَّ أولئك.

الثالث: لم يَجمع ما نُسِخَ منه بعد تلاوته وما لم يُنْسخ؛ إلاَّ أُولئك.

الرابع: أنَّ المراد بجمعه: تلقيه من فِي رسول الله ﷺ لا بواسطة، بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تَلّقىٰ بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم تصدوا لإلقائه وتعليمه، فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عمن عَرَف حالهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع: الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جَمعهُ حفظاً عن ظهر قلبه، وأما هؤلاء؛ فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أنَّ أحداً لم يُفْصِحْ بأنه جَمعهُ بمعنىٰ: أكمل حفظه في عهد رسول الله ﷺ؛ إلاَّ أولئك، بخلاف غيرهم فلم يُفْصِح بذلك، لأنَّ أحداً منهم لم يكمله إلاَّ عند وفاة رسول الله ﷺ حينِ نزلت آخر الآية. فلعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها، ما حضرها إلاَّ أولئك الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع الكثير.

الثامن: أنَّ المراد بجمعه: السمع والطاعة له، والعمل بموجبه، وقد أخرج أحمد في «الزهد» من طريق أبي الزاهرية: أنَّ رجلاً أتىٰ أبا الدرداء فقال: إنَّ ابني جمع القرآن، فقال: اللهمَّ غفراً، إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع.

قال ابن حجر: وفي غالب هذه الاحتمالات تَكَلُّفٌ، ولا سيما الأخير.

قال: وقد ظهر لي احتمال آخر، **وهو**: أنَّ المراد إثبات ذلك للخزرج دون

الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القَبِيلَتَين من المهاجرين، لأنه قال في ذلك في معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج.

كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، قال: افتخر الحيان: الأوس والخزرج، فقال الأوس: مِنّا أربعة: مَن اهتزَّ له العرش سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن ثابت، ومن غَسّلتهُ الملائكة حنظلة بن أبي عامر، ومَن حَمَتْهُ الدَّبَرُ عاصم بن ثابت.

فقال الخزرج: مِنَّا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم... فذكرهم.

قال: والذي يظهر في كثير من الأحاديث، أنَّ أبا بكر رضي الله عنه يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ، ففي «الصحيح» أنه بنىٰ مسجداً بفناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن، وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك.

قال: وهذا مما لا يُرتَاب فيه مع شدة حرص أبي بكر رضي الله عنه على تَلَقِّي القرآن من النبي ﷺ وفراغ بَالِهِ له وهما بمكة، وكثرة ملازمة كُلٍّ منهما للآخر، حتى قالت عائشة رضي الله عنها: أنه ﷺ كان يأتيهم بُكرةً وعَشِياً.

وقد صَحّ حديث: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله**»، وقد قدّمه ﷺ في مرضه إماماً للمهاجرين والأنصار، فدل على أنه كان أقرؤهم.

وذكر أبو عبيد في كتاب «القراءات»، القُرَّاءَ من أصحاب النبي ﷺ، **فَعَدَّ من المهاجرين**: الخلفاءَ الأربعة، وطلحة، وسعداً، وابن مسعود، وحذيفة، وسالماً، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة، وعائشة، وحفصة، وأُمَّ سلمة رضي الله عنهم.

ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذاً الذي يُكْنَىٰ: أبا حليمة، ومجمع ابن جارية، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد رضي الله عنهم. وصرَّح بأنَّ بعضهم إنما أكمله بعد النبي ﷺ.

أما المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة فسبعة: عثمان، وعلي، وأُبَيّ،

وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم، كذا ذكرهم الذهبي في «طبقات القراء».

قال: وقد قرأ على أُبَيٍّ جماعة من الصحابة، **منهم**: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً، وأخذ عنهم رضي الله عنهم خَلْقٌ من التابعين.

فممن كان بالمدينة: ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان، وعطاء بن يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القاري، وعبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم.

وبمكة: عبيد بن عمير، وعطاءُ بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة، وابن أبي مليكة.

وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خيثم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمٰن السلمي، وزر بن حبيش، وعبيد بن فضيلة، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشعبي.

وبالبصرة: أبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

وبالشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان، وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء.

ثم تَجَرَّد قوم، واعتنوا بضبط القراءَة أَتَمَّ عناية، حتى صاروا أئمة يُقتدىٰ بهم وَيُرحَلُ إليهم.

فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاع، ثم نافع بن نعيم.

وبمكة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن أبي محيصن.

وبالكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النَّجُود، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائي.

وبالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وبالشام: عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابي، وإسماعيل بن عبد الله ابن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

واشتهر من هؤلاء في الآفاق الأئمة السبعة:

نافع، وقد أخذ عن سبعين من التابعين، **منهم**: أبو جعفر، وابن كثير، وأخذ عن عبد الله بن السائب الصحابي رضي الله عنه.

وأبو عمرو، وأخذ عن التابعين.

وابن عامر، وأخذ عن أبي الدرداء، وأصحاب عثمان. رضي الله عنهما.

وعاصم، وأخذ عن التابعين.

وحمزة، وأخذ عن: عاصم، والأعمش، والسبيعي، ومنصور بن المعتمر، وغيره.

والكسائي، وأخذ عن: حمزة، وأبي بكر بن عياش.

ثم انتشرت القراءات في الأقطار، وتفرقوا أُمماً بعد أُمم، واشتهر من رُوَاةِ كُلِّ طريق من طُرُقِ السبعة راويان:

فعن نافع: قالون، وورش عنه.

وعن ابن كثير: قنبل، والبزي، عن أصحابه، عنه.

وعن أبي عمرو: الدُّوري، والسُّوسي، عن اليزيدي، عنه.

وعن أبي عامر: هشام، وابن ذكوان، عن أصحابه، عنه.

وعن عاصم: أبو بكر بن عياش، وحفص، عنه.

وعن حمزة: خلف، وخلاد، عن سليم، عنه.

وعن الكسائي: الدُّوري، وأبو الحارث.

ثم لما اتسع الخرق، وكاد الباطل يَلْتَبِسُ بالحق، قام جهابذة الأمة وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصل أَصّلُوهَا، وأركان فصّلُوها.

فأوّلُ مَن صَنّف في القراءات: أبو عبيد القاسم بن سَلّام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد.

ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها، جامعاً ومُفْرداً، وَمُوجِزاً وَمُسْهِباً، وأئمة القراءات لا تُحصىٰ.

وقد صَنّفَ طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراءات أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري.

* * *

معرفة المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، والمدرج

القراءة تنقسم إلى: متواتر، وأحاد، وشاذ.

وأحسن من تَكلَّم في هذا النوع، إمام القرّاء في زمانه شيخ شيوخ السيوطي، أبو الخير ابن الجزري.

قال في أول كتابه «النَّشر»: وَكُلُّ قراءة وافقت العربية ولو بِوَجْهٍ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدُّهَا، ولا يَحِلُّ إنكارها. بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتىٰ اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أُطلق عليها: ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف.

ثم قال: فقولنا في الضابط: «ولو بوجه» نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مُجْمَعاً عليه أم مُخْتَلفاً فيه اختلافاً لا يَضُرُّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتَلقَّاهُ الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم.

وكم من قراءَة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم كإسكان: «بارئكم» و«يأمركم»، وخفض: «والأرحام».

ثم قال: ونعني بموافقة أحد المصاحف، ما كان ثابتاً في بعضها دون

بعض، كقراءَة ابن عامر: «قالوا اتخذ الله» في البقرة بغير واو، و«بالزبر وبالكتاب» بإثباتِ الباءِ فيهما، فإنَّ ذلك ثابت في المصحف الشامي.

وكقراءة ابن كثير: «تجري من تحتها الأنهار» في آخر براءة، بزيادة: «من»، فإنه ثابت في المصحف المكي، ونحو ذلك، فإن لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية؛ فَشَاذٌّ لمخالفتها الرسم المُجْمَع عليه.

قال: وقولنا: «وصَحَّ سندها» يعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شَذّ بها بعضهم.

وقد أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جداً، **وقد تَحَرّرَ منه**: أنَّ القراءات أنواع:

الأول: المتواتر، وهو: ما نقله جَمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور، وهو: ما صَحَّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به على ما ذكره ابن الجزري.

وَمِثَالُهُ: ما اختلفت الطُّرُقُ في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله، ومن أشهر ما صُنِّف في ذلك: «التيسير» للدَّاني، وقصيدة الشاطبي، و«أوعية النشر في القراءات العشر»، و«تقريب النَّشر»، كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الآحاد، وهو: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقْرَأُ به، وقد عقد الترمذي في «جامعه»، والحاكم في «مستدركه» لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد.

ومن ذلك: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري، عن أبي بكرة رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ قرأ: «متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان».

وأخرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قرأ: «فلا تعلم نفس ما أُخفي لهم من قرات أعين».

وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قرأ: «لقد جاءكم رسول من أَنْفَسِكم» بفتح الفاءِ.

وأخرج عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قرأ: «فَرُوحٌ وريحان» - يعني بضم الراء -.

الرابع: الشَّاذ، وهو: ما لم يصح سنده، وفيه كتب مُؤَلَّفةٌ، من ذلك قراءة: «مَلك يوم الدِّين» بصيغة الماضي، ونصب «يوم»، و«إياك نعبد» ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع، كقراءة الخزاعي.

ثم هناك نوع سادس يُشْبِهُ من أنواع الحديث: «المدرج»، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «وله أخ أو أخت من أم»، أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»، أخرجها البخاري.

وقراءة ابن الزبير رضي الله عنهما: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم».

قال عمرو: فما أدري، أكانت قراءته أم فسّر؟.

خرجه سعيد بن منصور، وأخرجه الأنباري، وجزم بأنه تفسير.

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريَم: الآية ٧١] «والورود الدخول».

قال الأنباري: قوله: «الورود الدخول» تفسير من الحسن لمعنىٰ الورود، وغَلطَ فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن.

* تَنبِيهَاتٌ:

الأول: ومن المُشْكِلِ ما نُقل: أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه كان يُنكر كون سورة الفاتحة، والمعوذتين من القرآن، وهو في غاية الصعود، لأنَّا إن قلنا: إنَّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة؛ فيكون ذلك في القرآن، فإنكاره يوجب الكفر. وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنَّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل.

قال: والأغلب على الظَنِّ أنَّ نقل هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه نَقلٌ باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

قال القاضي أبو بكر: لم يصح عنه أنها ليست من القرآن، ولا حُفِظَ عنه، إنما حَكَّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً، لأنه كانت السُّنّة عنده ألَّا يكتب في المصحف إلَّا ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك، ولا سمعه أمر به.

وقال النووي: وما نُقل عن ابن مسعود رضي الله عنه باطل ليس بصحيح.

قال ابن حجر - بعد أن صَحّحَ روايات إنكار ابن مسعود رضي الله عنه -: فقول من قال: إنه كَذبٌ عليه؛ مَردُودٌ، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقْبَل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل.

قال ابن قتيبة في «مُشْكِل القرآن»: ظنَّ ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأىٰ النبي ﷺ يُعَوِّذُ بهما الحسن والحسين رضي الله عنهما، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك، وأخطأ المهاجرون والأنصار.

التنبيه الثاني: المراد من قول النبي ﷺ: «**إنَّ القرآن أُنْزِلَ على سبعة أحرف**» والحَرفُ بمعنىٰ: الوجه، أنَّ القرآن أُنزِلَ على هذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف في أداء اللفظ الواحد سبعة أوجه.

التنبيه الثالث: قال مكي: مَن ظَنَّ أنَّ قراءة هؤلاء القُرّاءِ كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غَلط غلطاً عظيماً.

قال: ويلزم من هذا؛ أنَّ ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط المصحف؛ ألَّا يكون قرآناً، وهذا غَلطٌ عظيم. والسبب في الاقتصار على السبعة ـ مع أنَّ في أئمة القراء من هو أَجَلُّ منهم قدراً، أو مثلهم أكثر من عددهم ـ: أنَّ الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تقاصرت الهمم، اقتصروا مما يوافق خط المصحف، على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة، وطول العُمُرِ في ملازمة القراءة به، والاتفاق على الأخذ عنه؛ فأفردوا من كُلّ مِصْرٍ إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاءِ من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب، وأبي جعفر، وشيبة، وغيرهم.

وأصح القراءات سنداً: نافع، وعاصم، **وأفصحها**: أبو عمرو، والكسائي.

واعلم؛ أنَّ الخارج عن السبع المشهورة على قسمين: منه ما يُخَالِفُ رسم المصحف، فهذا لا شك فيه أنه لا تجوز قراءَته؛ لا في الصلاة ولا في غيرها.

ومنه ما لا يُخَالِفُ رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريب لا يُعَوّل عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً.

ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب، وغيره.

التنبيه الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوءِ الملموس وعدمه؛ على اختلاف القراءة في: «لمستم»، «لامستم»، وجواز وَطْءِ الحائض عند الانقطاع قبل الغُسْل وعدمه على الاختلاف في: «يطهرن».

«كَيفِيّةُ تَحَمُّلِهِ»

وَلتحَمّلِهِ وتَلقّيه وجهان: **القراءة** على الشيخ، أو **السماع** من لفظه.

فأما القراءة على الشيخ: فهي المستعملة سَلَفاً وخَلَفاً، وأما **السَّماعُ من لفظ الشيخ**: فيحتمل أن يقال به هنا، لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم إنما أخذوا

القرآن من النبي ﷺ، لكن لم يأخذ به أحد من القُرَّاءِ، والمنع فيه ظاهر، لأنَّ المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كُلّ مَن سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداءِ كهيئته، بخلاف الحديث، فإنَّ المقصود فيه المعنىٰ أو اللفظ، لا بالهيئات المعتبرة في أداءِ القرآن.

وأما الصحابة؛ فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتهم على الأداء، كما سمعوه من النبي ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

ومما يدل للقراءة على الشيخ: عَرضُ النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام في رمضان كُلّ عَامٍ.

ويُحْكىٰ أنَّ الشيخ شمس الدِّين ابن الجزري لما قَدِمَ القاهرة وازدحمت عليه الخَلْقُ، لم يتسع وقته لقراءة الجميع، فكان يقرأ عليهم الآية، ثم يعيدونها عليه دفعة واحدة، فلم يكتف بقراءته.

وتجوز القراءة على الشيخ ولو كان غيره يقرأ عليه في تلك الحالة، إذا كان بحيث لا يخفىٰ عليه حالهم، وقد كان الشيخ عَلَمُ الدِّين السخاوي يقرأ عليه اثنان وثلاثة في أماكن مختلفة، ويرد على كُلٍّ منهم، وكذا لو كان الشيخ مشتغلاً بشغل آخر كنسخٍ، أو مُطَالعة.

وأما القراءة من الحفظ، فالظاهر أنها ليست بشرط، بل يكتفىٰ ولو من المصحف.

* * *

كَيْفِيّاتُ القِرَاءَة

*** للقراءة ثلاث كيفيّات:**

إحداها: التحقيق، **وهو**: إعطاء كُلّ حَرفٍ حَقّهُ من إشباع المَدِّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها وإخراج بعضها من بعض، بالسكت والترتيل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف بلا قصر ولا اختلاس، ولا إسكان محرك ولا إدماغه، وهو يكون لرياضة الألسن، وتقويم الألفاظ.

ويُسْتَحَبُّ الأخذ به على المُتَعلِّمينَ من غير أن يتجاوز فيه إلى حَدّ الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الرَّاءَاتِ، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغُنّاتِ، كما قال حمزة لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أنَّ ما فوق البياض بَرَصٌ، وما فوق الجُعُودةِ قَطَطٌ، وما فوق القراءَة ليست بقراءَة.

الثانية: الحَدْرُ ـ بفتح الحاءِ وسكون الدال المهملتين ـ، **وهو**: إدراج القراءَة وسرعتها، وتخفيفها بالقصر والتسكين، والاختلاس، والبدل والإدغام الكبير، وتخفيف الهمزة، ونحو ذلك مما صَحَّتِ به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ، وتمكين الحروف بدون بَتْرِ حُروفِ المَدّ، واختلاس أكثر الحركات، وذهاب صوت الغُنّة، والتفريط إلى غاية لا تصلح بها القراءة.

الثالثة: التدوير، **وهو**: التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن مَدَّ المُنْفَصل، ولم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهب سائر القُرّاءِ، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

ومن المهمات: تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتَّصنِيفِ ومنهم الدَّاني وغيره، أخرج ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «جَوِّدُوا القرآن».

«التجويد»

قال القُرّاء: التجويد حِلَيةُ القراءَة، **وهو**: إعطاءُ الحروف حقوقها وترتيبها، وَرَدُّ الحرف إلى مَخْرَجِه وأصله، وتلطيف النُّطقِ به على كمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «**مَن أَحبَّ أن يقرأَ القرآن غَضّاً كما أُنزل؛ فليقرأه على قراءَ ابن أُمِّ عَبْد**»ـ يعني ابن مسعود ـ، وكان رضي الله عنه أُعْطِيَ حظّاً عظيماً في تجويد القرآن.

ولا شك؛ أنَّ الأُمَّةَ كما هم مُتَعبِّدُونَ بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم مُتَعَبِّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المُتَلقَّاةِ من أئمة القُرّاء، المتصلة بالحضرة النبوية، وقد عَدَّ العلماء القراءة بغير تجويد؛ لَحْناً.

* * *

فصل

في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها

الذي كان عليه السلف أخذ كُلِّ ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى سنة خمس مئة، فظهر جَمْعُ القراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل، ولم يكونوا يسمحون به إلاَّ لمن أفرد القراءات، وأتقن طُرُقها، وقرأ لكل قارىء بختمة على حِدَةٍ، بل إذا كانت للشيخ روايات؛ قرؤوا لكل راوٍ بختمة، ثم يجمعون له، وهكذا.

وتساهل قوم، فسمحوا أن يقرأ لكُلِّ قارىء من السبعة بختمة سوىٰ نافع، وحمزة، فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون، ثم ختمة لورش، ثم ختمة لخلف، ثم ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلاَّ بعد ذلك.

نعم؛ إذا رأوا شخصاً أفرد وجمع على شيخ معتبر، وأجيز وتأهل، وأراد أن يجمع القراءات في ختمة؛ لا يكلفونه الإفراد لعلمهم بوصوله إلى حَدّ المعرفة والإتقان.

ثم لهم في الجمع مذهبان:

أحدهما: «الجَمعُ بالحَرْفِ»: بأن يشرع في القراءة، فإذا مَرَّ بكلمة فيها خُلْفٌ؛ أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صلحت للوقف، وإلاَّ وصلها بآخر وجه، حتى ينتهي إلى الوقف، وإن كان الخُلْفُ يتعلق بكلمتين كـ:المَدّ المُنْفصل، وقف على الثانية واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها، وهذا مذهب المصريين.

الثاني: «الجَمْع بالوقف»: بأن يشرع بقراءة من قَدّمهُ حتى ينتهي إلى وقف،

ثم يعود إلى القارىء الذي بعده إلى ذلك الوقف، ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ، وهذا مذهب الشاميين، وهو أَشدُّ استحضاراً، وأطول زمناً، وأجود مكاناً.

وذكر أبو الحسن القبحاطي في «قصيدته»، و«شرحها» لجامع القراءات شروطاً سبعة، **حاصلها خمسة**:

أحدها: حُسْنُ الوقف.

الثاني: حُسْنُ الابتداء.

ثالثها: حُسْنُ الأداءِ.

رابعها: عَدمُ التركيب، فإذا قرأ القارىء لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يُتِمَّ ما فيها.

الخامس: رعاية الترتيب في القراءة والابتداء بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، فيبدأ بنافعٍ قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري: والصواب أنَّ هذا ليس بشرط، بل مُستَحَبٌّ.

وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ، فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشر آيات لكائن من كان، وأما من بعدهم، فرأوه بحسب قوة الآخذ.

*** فائدة:**

ادّعىٰ ابن خير الإشبيلي الإجماع على أنه ليس لأَحدٍ أن يَنْقُلَ حديثاً عن النبي ﷺ، ما لم يكن له به رواية، ولو بالإجازة، فهل يكون حُكْمُ القرآن كذلك؟، فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ.

قال السيوطي: لم أر فيه نقلاً، ولذلك وَجْهٌ من حيث إنَّ الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشدُّ منه في ألفاظ الحديث، ولعدم اشتراطه فيه وجه، من حيث أنَّ اشتراطه ذلك في الحديث، إنما هو لخوف أن يُدْخِلَ في الحديث ما ليس منه، أو يَتَقوّلَ على النبي ﷺ ما لم يقله، والقرآن محفوظ مُتَلقّىٰ متداول مُيَسّر، وهذا هو الظاهر.

*** فائدةٌ ثَانِيَةٌ:**

الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التَّصَدي للإقراء والإفادة، فمن عَلِمَ من نفسه الأهلية جاز له ذلك، وإن لم يُجِزْهُ أحد، وعلى ذلك السلف الأولون والصدر الصالح، وكذلك في كل علم، وفي الإقراء والإفتاء؛ خلافاً لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطاً، وإنما اصطلح الناس على الإجازة؛ لأنَّ أهلية الشخص لا يعلمها غالباً من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم لقصور مقامهم عن ذلك، والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط، فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز بالأهلية.

«استحباب الإكثار من قراءة القرآن»

يستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالى مُثْنِياً على مَن كان ذلك دَأْبُه: ﴿يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٣].

وفي «الصحيحين» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**لا حسد إلَّا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار**».

ورَوىٰ «الترمذي» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «**من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها**».

وأخرج من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**يقول الرَّبُّ سبحانه وتعالى: من شغله القرآن وذكري عن مسألتي، أعطيته أفضل ما أُعْطِي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام، كفضل الله على سائر خلقه**».

وأخرج «مسلم» من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «**اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه**».

وأخرج البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها: «**البيت الذي يُقرأ فيه القرآن، يُتَراءىٰ لأهل السماء كما تَتَراءىٰ النجوم لأهل الأرض**».

وأخرج من حديث أنس رضي الله عنه: «**نوّروا منازلكم بالصلاة، وقراءة القرآن**».

وأخرج من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه: «**أفضل عبادة أُمَّتي قراءَة القرآن**».

وأخرج من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه: «**كُلّ مُؤْدِبٍ يحب أن تؤتىٰ مَأْدُبتُه، ومَأدبةُ الله القرآن؛ فلا تهجروه**».

* عَاداتُ السَّلفِ في قَدْرِ القِرَاءة:

وقد كان للسلف في قَدْرِ القراءة عادات، فقد جاء أنَّ بعضهم كان يختم القرآن في اليوم والليلة ثلاث مرات، وبعضهم مرتين، وبعضهم مرة، وقيل غير ذلك.

وقد ذَمّتْ عائشة رضي الله عنها ذلك، فأخرج ابن أبي داود، عن مسلم ابن مخراق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها إنَّ رجالاً يَقْرأُ أحدهم القرآن في ليلة مرتين، أو ثلاثاً.

فقالت: «قرؤا أو لم يقرؤا، كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام، فيقرأ البقرة وآل عمران والنساء، فلا يمر بآية فيها استبشار إلاَّ دعا وَرَغِبَ، ولا بآية فيها تخويف إلاَّ دعا واستعاذ».

ويلي ذلك من كان يختم في ليلتين، ويليه من كان يختم في كل ثلاث؛ وهو حَسَنٌ.

وكره جماعات الختم في أقل من ذلك، لما رَوىٰ «أبو داود» و«الترمذي» وصحَّحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث**».

وأخرج ابن أبي داود، وسعيد بن منصور، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً، قال: «لا تقرؤوا القرآن في أقل من ثلاث».

وأخرج أبو عبيد، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه كان يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث.

وأخرج أحمد، وأبو عبيد، عن سعيد بن المنذر ـ وليس له غيره ـ قال: قلت: يا رسول الله! أقرأ القرآن في ثلاث؟ قال: «**نعم؛ إن استطعت**».

ويليه: من ختم في أربع، ثم في خمس، ثم في سِتٍّ، ثم في سبع، وهذا أوسط الأمور وأحسنها، وهو فعل الأكثرين من الصحابة، وغيرهم.

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**اقرأ القرآن في شهر**»، قلت: إني أَجِدُ قُوَّةً، قال: «**اقرأه في عشر**»، قلت: إني أَجِدُ قُوّةً، قال: «**اقرأه في سبع؛ ولا تزد على ذلك**».

وأخرج أبو عبيدة، وغيره من طريق واسع بن حبان، عن قيس بن أبي صعصعة ـ وليس له غيره ـ أنه قال: يا رسول الله! في كم أقرأ القرآن؟ قال: «**في خمسة عشر**»، قلت: إني أجد أقوىٰ من ذلك، قال: «**اقرأه في جُمعَةٍ**».

ويلي ذلك: من ختم في ثمان، ثم في عشر، ثم في شهر، ثم في شهرين.

أخرج ابن أبي داود، عن مكحول، قال: كان أقوياء أصحاب رسول الله ﷺ يقرؤون القرآن في سبع، وبعضهم في شهر، وبعضهم في شهرين، وبعضهم في أكثر من ذلك.

وقال أبو الليث في «البستان»: ينبغي للقارىء أن يختم في السَّنَة مرتين إن لم يقدر على الزيادة.

وقد رَوىٰ الحسن بن زياد، عن أبي حنيفة، أنه قال: من قرأ القرآن في كُلِّ سنة مرتين، فقد أدّىٰ حقه، لأنَّ النبي ﷺ عرض على جبريل عليه السلام في السَّنة التي قبض فيها مرتين.

وقال النووي في «الأذكار»: المختار أنَّ ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف، فليقتصر على قدر يحصل له معه كَمَالُ فَهْمِ ما يقرأ، وكذلك من كان مشغولاً بنشر العلم، أو فصل الحكومات، أو غير ذلك من مهمات الدِّين والمصالح العامة، فليقتصر

على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مشتغل به، ولا فوات كماله، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين؛ فليكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حَدِّ المَلَلِ، أو الهَذْرَمةِ في القراءة.

«آداب تلاوة القرآن»

يستحب الوضوءُ لقراءَة القرآن لأنه أفضل الأذكار، وقد كان ﷺ يكره أن يذكر الله إلاَّ على طُهْرٍ، كما ثبت في الحديث.

وَتُسَنُّ القراءَة في مكان نظيف، وأفضله المسجد، وكره قوم القراءة في الحمام، والطريق.

ويُستَحَبُّ أن يجلس مستقبلاً القبلة متخشعاً بسكينة ووقار، مطرقاً رأسه.

ويُسَنُّ أن يستاك تعظيماً وتطهيراً، وقد رَوىٰ «ابن ماجه» عن عليٍّ رضي الله عنه موقوفاً، و«البزار» بسند جيد عنه مرفوعاً: «**إن أفواهكم طُرُقٌ للقرآن، فَطَيِّبُوها بالسواك**».

وَيُسَنُّ التعوذ قبل القراءَة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: الآية ٩٨]؛ أي: إذا أردت قراءته.

قال النووي: وَصِفَتُهُ المختارة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وكان جماعة من السلف يزيدون: «السميع العليم».

وعن حميد بن قيس: «أعوذ بالله القادر، من الشيطان الغادر».

وعن أبي السمال: «أعوذ بالله القوي، من الشيطان الغوي».

وعن قوم: «أعوذ بالله العظيم، من الشيطان الرجيم».

وعن آخرين: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إنَّ الله هو السميع العليم»، وفيها ألفاظ أخرى.

قال الحلواني في «جامعه»: ليس للاستعاذة حَدٌّ يُنتهىٰ إليه، من شاء زاد ومن شاءَ نقص.

وليحافظ على قراءة البسملة أول كل سورة، غير «براءة»، لأنَّ أكثر العلماء على أنها آية، فإذا أَخَلَّ بها كان تاركاً لبعض الختمة عند الأكثرين، فإذا قرأ من أثناء سورة؛ استحبت له أيضاً، نَصَّ عليه الشافعي.

وَيُسَنُّ الترتيل في قراءة القرآن، قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المُزمّل: الآية ٤]، ورَوىٰ «أبو داود» وغيره عن أُمِّ سَلمةَ رضي الله عنها، أنها نعتت قراءة النبي ﷺ: «قراءة مُفَسّرةً حرفاً حرفاً».

وفي «البخاري» عن أنس رضي الله عنه، أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مُداً، ثم قرأ: بسم الله الرحمٰن الرحيم، بمَدٍّ «الله» وبِمَدٍّ «الرحمٰن»، وبِمَدٍّ «الرحيم».

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال له: إني أقرأ المُفَصَّلِ في ركعة واحدة، فقال: «هذا كهذّ الشعر، إنَّ قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقعت في القلب فرسخ فيه؛ نفع».

وأخرج الآجُرْي في «حملة القرآن»، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا تنثروه نثر الدَّقل، ولا تهذّوه هذّ الشعر، قفوا عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكون هَمُّ أحدكم آخر السورة».

وأخرج من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**يقال لصاحب القرآن: اقرأْ وارق في الدرجات، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإنَّ منزلتك عند آخر آية كنت تقرأها**».

قال في «شرح المهذب»: واتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع.

قالوا: وقراءة جزء بترتيل، أفضل من قراءة جزأين في قدر ذلك الزمن بلا ترتيل.

قالوا: واستحباب الترتيل للتَّدَبُّرْ، لأنه أقرب إلى الإجلال والتوقير، وأشد تأثيراً في القلب.

واخْتُلِفَ: هل الأفضل الترتيل وقلّة القراءة، أو السرعة مع كثرتها؟

وأحسن بعض أئمتنا فقال: إنَّ ثواب قراءة الترتيل أجَلُّ قدراً، وثواب الكثرة أكثر عدداً، لأنَّ بكل حرف عشر حسنات.

وفي «البرهان» للزركشي: كَمالُ الترتيل؛ تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه، وألَّا يُدْغَمَ حرف في حرف.

وقيل: هذا أقله، وأكمله أن يقرأه على منازله، فإن قرأ تهديداً؛ لفظ به لفظ التهديد، أو تعظيماً؛ لفظ به على التعظيم.

وَيُسَنُّ القراءة بالتَّدَبُرِ والتَّفَهم، فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، وبه تنشرح الصدور، وتستنير القلوب.

قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: الآية ٢٩].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النِّساء: الآية ٨٢].

وَصِفَةُ ذلك: أن يشغل قلبه بالتفكر في معنىٰ ما يَلْفِظُ به، فيعرف معنىٰ كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذلك.

فإن كان مما قَصّرَ عنه فيما مضىٰ؛ اعتذر واستغفر، وإذا مرَّ بآية رحمة استبشر وسأل، أو عذاب أشفق وتعوّذ، أو تنزيه نَزّهَ وعظّم، أو دعاء تضرع وطلب.

أخرج «مسلم» عن حذيفة رضي الله عنه قال: صَلّيتُ مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة فقرأها، ثم آل عمران فقرأها، ثم النساء فقرأها يقرأ مترسلاً، إذا مرّ بآية فيها تسبيح سبَّح، وإذا مرَّ بسؤال سأل، وإذا مرّ بتعوذ تعوذ.

ومن التدبر: أن يُجِيبَ نداء القرآن إذا اقتضىٰ ذلك، وهو ما أشار إليه الحديث الذي أخرجه «أبو داود»، و«الترمذي»: «**من قرأ**: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التِّين: الآية ١] **فانتهىٰ إلى آخرها، فليقل**: بلىٰ وأنا على ذلك من الشاهدين.

ومَن قرأ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القِيَامَة: الآية ١] فليقل: بلىٰ.

ومن قرأ: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ [المرسلات: الآية ١]، فبلغ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٥٠]، فليقل: آمنا بالله».

وأخرج أحمد، وأبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ النبي ﷺ كان إذا قرأ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾، قال: «**سبحان ربي الأعلى**».

وأخرج الترمذي، والحاكم، عن جابر رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه، فقرأ عليهم سورة الرحمٰن من أوّلها إلى آخرها، فقال: «**لقد قرأتها على الجن، فكانوا أحسن مردوداً منكم، كنت كلما أتيت على قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ قالوا: ولا بشيءٍ من نعمك ربنا نُكَذِّبْ، فَلَكَ الحمد**».

وأخرج ابن مردويه، والدَّيلمي، وابن أبي الدنيا في «الدعاءِ»، وغيرهم بسند ضعيف جداً، عن جابر رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ قرأ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾... الآية، فقال: «**اللهم أمرت بالدعاء وتكفّلتَ بالإجابة، لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنَّ الحمد والنعمة لك، والمُلك لا شريك لك، أشهد أنك فَردٌ أَحدٌ صَمدٌ، لم تَلِدْ ولم تُولد، ولم يكن لك كفؤاً أحد، وأشهد أن وعدك حق، ولقاءَك حق، والجنة حق والنار حق، والساعة آتية لا ريب فيها، وأنك تبعث مَن في القبور**».

وأخرج أبو داود، وغيره عن وائل بن حجر رضي الله عنه: سمعت النبي ﷺ قرأ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فقال: «**آمين**»، يَمُدُّ بها صوته.

وهو معنىٰ إجابة القرآن.

وأخرجه «الطبراني» بلفظ: قال: «**آمين**» ثلاث مرات.

وأخرجه البيهقي بلفظ: قال: «**رَبِّ اغفر لي آمين**».

قال النووي: ومن الآداب إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التّوبَة: الآية ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المَائدة: الآية ٦٤] أن يخفض بها صوته، كذا كان النَّخَعِيُّ يفعل.

ويُسْتَحَبُّ البكاءُ عند قراءة القرآن، والتباكي لمن لا يقدر عليه والحزن

والخشوع، قال تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٠٩].

وفي «الصحيحين» حديث قراءَة ابن مسعود رضي الله عنه على النبي ﷺ، وفيه: «فإذا عيناه تذرفان».

وفي «الشُّعَبْ» للبيهقي عن سعد بن مالك مرفوعاً: **«إنَّ هذا القرآن نزل بحزن وكآبة، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا؛ فتباكوا».**

وفيه من مُرْسَلِ عبد الملك بن عمير: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«إني قارىء عليكم سورة، فمن بكىٰ فله الجنة، فإن لم تبكوا فتباكوا».**

وفي «مسند أبي يعلىٰ» حديث: **«اقرؤوا القرآن بالحزن، فإنه نزل بالحزن».**

وعند «الطبراني»: **«أحسن الناس قراءة؛ من إذا قرأ القرآن يتحزن به».**

قال في «شرح المهذب»: «وطريقه في تحصيل البكاء: أن يتأمل ما يقرأ من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثم يفكر في تقصيره فيها، فإذا لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء؛ فليبكِ على فَقْدِ ذلك، فإنه من المصائب».

وَيُسَنُّ تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها، لحديث ابن حِبّان وغيره: **«زينوا القرآن بأصواتكم».**

وفي لفظ عند **«الدارمي»**: **«حسِّنوا القرآن بأصواتكم، فإنَّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً».**

وأخرج «البزار»، وغيره حديث: **«حُسْنُ الصوت زِينةُ القرآن»**، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة.

فإن لم يكن حَسَنَ الصوت حَسّنهُ ما استطاع، بحيث لا يخرج إلى حَدِّ التمطيط والغناء، لما جاء في الحديث: **«اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الكتابين وأهل الفسق، فإنه سيجيء أقوام يرجعون بالقرآن ترجيح الغناءِ والرهبانية، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»**، أخرجه «الطبراني»، و«البيهقي».

قال النووي: ويستحب طلب القراءة من حَسَنِ الصوت والإصغاء إليها للحديث الصحيح، ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة ولا بإدارتها، وهي أن يقرأ بعض الجماعة قطعة، ثم البعض قطعة بعدها.

ويُسْتَحَبُّ قراءته بالتفخيم؛ لحديث «الحاكم»: «**نزل القرآن بالتفخيم**».

قال الحَلِيمي: ومعناه أنه يقرؤه على قراءة الرجال، ولا يخضع الصوت فيه ككلام النساء.

قال: ولا يدخل في هذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القُرَّاءِ، وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، فَرُخِّصَ مع ذلك في إمالة ما يَحسُنُ إمالته.

* رَفعُ الصَّوتِ بالقراءة:

وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت.

فمن الأول: حديث «الصحيحين»: «**ما أذن الله لشيء؛ ما أذن لنبي حَسن الصوت يَتَغنَّىٰ بالقرآن يجهر به**».

ومن الثاني: حديث «أبي داود»، و«الترمذي»، و«النسائي»: «**الجاهر بالقرآن؛ كالجاهر بالصدقة، والمُسِرُّ بالقرآن؛ كالمُسِرِّ بالصدقة**».

قال النووي: والجمع بينهما: أنَّ الإخفاء أفضل حيث خاف الرياء، أو تأذّىٰ مصلُّون أو نِيام بجهره، والجهر أفضل في غير ذلك، لأنَّ العمل فيه أكثر، ولأنَّ فائدته تَتعدّىٰ إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلب القارىء ويجمع هَمّهُ إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم، ويزيد في النشاط.

ويدل لهذا الجمع؛ حديث «أبي داود» بسند صحيح، عن أبي سعيد رضي الله عنه: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف السِّترَ، وقال: «**ألا إنَّ كلكم مُنَاجٍ لربه، فلا يُؤذِينَّ بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة**».

وقال بعضهم: يستحب الجهر ببعض القراءة والإسرار ببعضها، لأنَّ المُسِرَّ قد يَمَلُّ فيأنس بالجهر، والجاهر قد يَكِلُّ فيستريح بالإسرار.

* القراءة في المصحف:

القراءة في المصحف أفضل من القراءة من حفظه، لأنَّ النظر فيه عبادة مطلوبة.

قال النووي: هكذا قاله أصحابنا والسلف أيضاً، ولم أر فيه خلافاً.

قال: ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص، فيختار القراءة فيه لمن استوىٰ خشوعه وتدبره في حالة القراءة فيه ومن الحفظ، ويختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه يزيد على خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف؛ لكان هذا قولاً حسناً.

قال السيوطي: ومن أدلة القراءة في المصحف، ما أخرجه «الطبراني»، و«البيهقي» في «الشُّعَبْ» من حديث أوس الثقفي رضي الله عنه مرفوعاً: «**قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف تضاعف ألفي درجة**».

وأخرج أبو عبيد بسند ضعيف: «**فضل قراءة القرآن نظراً، على من يقرؤه ظاهراً؛ كفضل الفريضة على النافلة**».

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «**مَن سرَّه أن يُحِبَّ الله ورسوله؛ فليقرأ في المصحف**»، وقال: إنه منكر.

وأخرج بسند حَسنٍ عنه رضي الله عنه موقوفاً: «أديموا النظر في المصحف».

ومن آداب القراءة: أنه إذا ارتَجَّ على القارىء فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهىٰ إليه، فسأل عنه غيره؛ فينبغي له أن يَتأدّبَ بما جاء عن ابن مسعود، والنخعي، وبشير بن أبي مسعود، قالوا: «إذا سأل أحدكم أخاه عن آية، فليقرأ ما قبلها ثم يسكت، ولا يقول: كيف كذا وكذا، فإنه يُلَبِّسُ عليه». انتهىٰ.

ومن آداب القراءة: أن يقرأ على ترتيب المصحف.

قال في «شرح المهذب»: لأنَّ ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلاَّ فيما ورد فيه الشرع كـ:صلاة صبح يوم الجمعة بـ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ [البقرة]، و﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ [الإنسان] ونظائره، فلو فَرَّقَ السور أم عكسها؛ جاز وترك الأفضل.

قال: وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها؛ فمتفق على منعه، لأنه يُذهب بعض نوع الإعجاز، ويُزيل حكمة الترتيب.

قُلْتُ: وفيه أَثَرٌ أخرج «الطبراني» بسند جيد، عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سُئِلَ عن رجل يقرأ القرآن منكوساً، قال: ذاك منكوس القلب.

وأما خلط سورة بسورة، فَعَدَّ الحليمي تركه من الآداب، لما أخرجه أبو عبيدة، عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ مرّ ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: «**يا بلال! مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة؟**».

قال: أخلط الطيب بالطيب.

فقال: «**اقرأ السورة على وجهها**». أو قال: «**على نحوها**».

مُرسَلٌ صحيح، وهو عند أبي داود موصول عن أبي هريرة رضي الله عنه بدون آخره.

وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر، عن عمر مَولىٰ عَفِرة: أنَّ النبي ﷺ قال لبلال: «**إذا قرأت السورة فانفذها**».

وقال: حدثنا معاذ، عن ابن عون، قال: سألت ابن سيرين عن الرجل يقرأ في السورة آيتين ثم يدعها، ويأخذ في غيرها؟

قال: ليتق أحدكم أن يأثم إثماً كبيراً وهو لا يشعر.

وأخرج عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إذا ابتدأت في سورة، فأردت أن تَتَحوّل منها إلى غيرها، فَتَحوّل إلى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية ١]، فإذا ابتدأت فيها؛ فلا تَتَحوّل منها حتى تختمها.

وأخرج عن ابن أبي الهذيل قال: كانوا يكرهون أن يقرؤا بعض الآية ويدعو بعضها.

قال أبو عبيد: الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة كما أنكر رسول الله ﷺ على بلال رضي الله عنه، وكما أنكره ابن سيرين.

وأما حديث عبد الله رضي الله عنه، فوجهه عندي: أن يبتدىء الرجل في السورة يريد إتمامها، ثم يبدو له في أخرىٰ. فأما من ابتدأ القراءة وهو يريد التنقُّلَ من آية إلى آية وترك التأليف لآي القرآن؛ فإنما يفعله من لا علم له، لأنَّ الله لو شاءَ لأنزله على ذلك. اهـ.

قال الحليمي: يُسَنُّ استيفاء كُلِّ حرف أثبته قارىء، ليكون قد أتىٰ على جميع ما هو قرآن.

وقال ابن الصلاح، والنووي: إذا ابتدأ بقراءة أحد من القُرَّاءِ؛ فينبغي ألاَّ يزال على تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضىٰ ارتباطه، فله أن يقرأ بقراءة أخرىٰ، والأولىٰ دوامه على الأولىٰ في هذا المجلس.

وَيُسَنُّ الاستماع لقراءة القرآن وترك اللَّغَطِ والحديث بحضور القراءة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٤].

وَيُسَنُّ السجود عند قراءة آية السجدة.

قال النووي: الأوقات المختارة للقراءة، أفضلها ما كان في الصلاة، ثم الليل، ثم نصفه الأخير، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة، وأفضل النهار بعد الصبح. ولا تكره في شيءٍ من الأوقات لمعنىً فيه.

وأما ما رواه ابن أبي داود عن معاذ بن رفاعة، عن مشايخه أنهم كرهوا القراءَة بعد العصر، وقالوا: هو دراسة يهود؛ فغير مقبول، ولا أصل له.

ويُختَارُ من الأيام يوم عرفة، ثم الجمعة، ثم الاثنين، والخميس.

ومن الأعشار: العشر الأخير من رمضان، والأول من ذي الحجة.

ومن الشهور رمضان.

ويُختَارُ لابتدائه يوم الجمعة، ولختمه ليلة الخميس، فقد رَوىٰ ابن أبي داود، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أنه كان يفعل ذلك.

والأفضل الختم أول النهار أو أول الليل، لما رواه «**الدارمي**» بسند حسن، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: إذا وافق ختم القرآن أول الليل؛ صلَّت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن وافق ختمه أول النهار؛ صَلّت عليه الملائكة حتى يمسي.

قال في «الإحياء»: ويكون الختم أول النهار في ركعتي الفجر، وأول الليل في ركعتي سُنَّةِ المغرب.

وَيُسَنُّ صوم يوم الختم، أخرجه ابن أبي داود عن جماعة من التابعين، وأن يُحْضِرَ أهله وأصدقاءه.

أخرج «الطبراني» عن أنس رضي الله عنه، أنه كان إذا ختم القرآن، جمع أهله ودعا.

وأخرج ابن أبي داود، عن الحكم بن عتيبة، قال: أرسل إليَّ مجاهد وعنده ابن أبي أمامة، وقالا: إنَّا أرسلنا إليك لأنَّا أردنا أن نختم القرآن، والدعاء يُستَجابُ عند ختم القرآن.

وأخرج عن مجاهد، قال: كانوا يجتمعون عند ختم القرآن ويقول: عنده تنزل الرحمة.

ويُستَحَبُّ التكبير من «الضُّحىٰ» إلى آخر القرآن، وهي قراءة المكيين.

أخرج البيهقي في «الشُّعَبْ»، وابن خزيمة من طريق ابن أبي بَزَّةَ: سمعت عكرمة بن سليمان قال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي فلما بلغت: «الضُّحىٰ»، قال: كبّر حتى تختم، فإني قرأت على عبد الله بن كثير، فأمرني بذلك وقال: قرأت على مجاهد فأمرني بذلك، وأخبر مجاهد، أنه قرأ على ابن عباس، فأمره بذلك، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أُبَيّ بن كعب، فأمره بذلك،

وكذا أخرجناه موقوفاً، ثم أخرجه «**البيهقي**» من وجه آخر، عن ابن أبي بَزَّةَ مرفوعاً.

وأخرجه من هذا الوجه ـ أعني المرفوع ـ، الحاكم في «مستدركه» وصححه، وله طُرُقٌ كثيرة عن البزِّي.

وعن موسى بن هارون قال: قال لي البَزِّي: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: إن تركت التكبير؛ فقدت سُنَّةً من سُنَنِ نبيك.

قال الحافظ عماد الدِّين بن كثير: وهذا يقتضي تصحيحه للحديث.

وَيُسَنُّ إذا فرغ من الختمة، أن يشرع في أُخرىٰ عقب الختم، لحديث «الترمذي»، وغيره: «**أَحبُّ الأعمال إلى الله الحَالُّ المُرتَحل، الذي يضرب من أول القرآن إلى آخره، كلما حَلَّ ارتَحَلَ**».

وأخرج «الدارمي» بسند حسن، عن ابن عباس، عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، أنَّ النبي ﷺ كان إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاءِ الختمة، ثم قام.

وَيُكْرَهُ قطع القراءة لمكالمة أحد، **قال الحليمي**: لأنَّ كلام الله لا ينبغي أن يُؤْثَرَ عليه كلام غيره.

وأيده البيهقي بما في «الصحيح»: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قرأ؛ لم يتكلم حتى يفرغ منه.

ويكره أيضاً الضحك والعبث، والنظر إلى ما يُلْهِي.

ولا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً، سواءٌ أحسن العربية أم لا، في الصلاة أم خارجها، ولا تجوز القراءة بالشاذ؛ نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها في غير الصلاة، قياساً على رواية الحديث بالمعنىٰ.

ويكره اتخاذ القرآن مَعِيشةً يَكتسبُ بها، وأخرج الآجُري من حديث عمران

ابن الحصين رضي الله عنه مرفوعاً: «**من قرأ القرآن، فليسأل الله به، فإنه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به**».

ويكره أن يقول: نَسِيتُ آية كذا؛ بل أُنْسِيتُهَا، لحديث «الصحيحين» في النهي عن ذلك، ونسيانه كَبِيرةٌ لحديث أبي داود وغيره: «**عُرِضت عَلَيَّ ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة القرآن، أو آية أوتيها رجل؛ ثم نسي**».

* * *

الاقتباسُ
وما جَرى مَجرَاهُ

الاقتباس تَضمِينُ الشِّعْرِ، أو النثر بعض القرآن لا على أنه منه، بألاَّ يقال فيه: قال الله تعالى ونحوه، فإنَّ ذلك حينئذٍ لا يكون اقتباساً، وقد اشتهر عن المالكية تحريمه، وتشديد النَّكِيرِ على فاعله.

وقد تَعرّضَ له جماعة من المتأخرين، فسئل عنه الشيخ عِزُّ الدِّين عبد السلام، فأجازه، واستدل له بما ورد عنه ﷺ من قوله في الصلاة وغيرها: «**وجهت وجهي...**»، إلى آخره. وقوله: «**اللهم فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً، والشمس والقمر حسباناً، اقض عني الدَّين، واغنني من الفقر**».

وفي شرح «بديعية ابن حَجّة»: الاقتباس ثلاثة أقسام: **مقبول، ومباح، ومردود.**

فالأول: ما كان في الخُطَبِ، والمَواعِظ، والعُهود.

والثاني: ما كان في الغَزَلِ، والرسائل، والقِصَص.

والثالث: على ضربين: **أحدهما**: ما نسبه الله إلى نفسه؛ ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكاية عُمَّالِهِ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآيات ٢٥ - ٢٦].

والآخر: تضمين آية في معنىٰ هزل، ونعوذ بالله من ذلك، كقوله:

أرخىٰ إلى عشاقه طَرْفهُ ... هيهات هيهات لما توعدون
وَرِدْفُهُ ينطق من خلفه ... لمثل ذا فليعمل العاملون

وذكر الشيخ تاج الدِّين السبكي في «طبقاته» في ترجمة الإمام أبي منصور عبد القاهر بن الطاهر التميمي البغدادي من كبار الشافعية وأجلائهم؛ أنَّ من شعره قوله:

يا من عَدىٰ ثم اعتدَىٰ ثم اقترف ... ثم انتهىٰ ثم ارعوىٰ ثم اعترف
أبشر بقول الله في آيته ... إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف

قال السيوطي: ليس هذان البيتان من الاقتباس؛ لتصريحه بقول الله، وقد قَدّمنا أنَّ ذلك خارج عنه.

والورع اجتناب ذلك كله، وأن يُنَزِّهَ عن مثله كلام الله ورسوله ﷺ؛ وإن ثبت استعمال الأئمة الأجلاء له، كالإمام أبي القاسم الرافعي الذي قال:

الملك للَّه الذي عنت الوجو ... ه له وذَلّت عنده الأرباب
مُتَفردٌ بالملك والسلطان قد ... خسر الذين تجاذبوه وخابوا
دعهم وزعم المُلْك يوم غرورهم ... فسيعلمون غداً من الكذاب

ورَوىٰ البيهقي في «**شُعَبِ الإيمان**»، عن شيخه أبي عبد الرحمٰن السُّلمي، قال: أنشدنا أحمد بن محمد بن يزيد لنفسه:

سَلِ الله من فضله واتقه ... فإنَّ التُّقىٰ خير ما تكتسب
ومن يتق الله يصنع له ... ويرزقه من حيث لا يحتسب

«في معرفة غريبه»

الغريب هو: معنىٰ الألفاظ التي يُحْتَاجُ إلى البحث عنها في اللغة، ومرجعه النقل والكتب المُصَنَّفَةِ فيه؛ وينبغي الاعتناء به.

فقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**».

وأخرج مثله عن عمرو بن عمرو بن مسعود موقوفاً، وأخرج من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**من قرأ القرآن فأعربه، كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن قرأ بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنات**».

والمراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة؛ وهو ما يقابل اللحن، لأنَّ القراءة مع فَقْدِه؛ ليست قراءةً ولا ثواب فيها، وعلى الخائض في ذلك التَّثبُّتُ والرجوع إلى كتب أهل الفن، وعدم الخوض بالظّنِّ.

فهذه الصحابة رضوان الله عليهم وهم العرب العُرَباء، وأصحاب اللغة الفُصحىٰ، ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم؛ توقفوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئاً.

فأخرج أبو عبيد في «**الفضائل**» عن إبراهيم التيمي: أنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾ [عَبَسَ: الآية ٣١]، فقال: أَيُّ سماء تُظِلّني وَأيُّ أرضٍ تُقلّني؛ إن أنا قُلتُ في كتاب الله ما لا أعلم.

وأخرج عن أنس رضي الله عنه أَنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ على المنبر ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾﴾ [عَبَسَ: الآية ٣١].

فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأَبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إنَّ هذا لهو الكَلَفُ يا عمر.

وأخرج من طريق مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت لا أدري ما فاطر السماوات، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فَطَرتُها؛ يقول: أنا ابتدأتها.

وأخرج ابن جرير، عن سعيد بن جبير أنه سئل عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريَم: الآية ١٣]، فقال: سألت عنها ابن عباس فلم يُجِبْ فيها شيئاً.

وأخرج الفريابي: حدثنا إسرائيل، حدثنا سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كُلّ القرآن أعلمه إلاَّ أربعاً: ﴿غِسْلِينٍ﴾، ﴿وَحَنَانًا﴾، و﴿ أَوَّٰهٌ﴾، و﴿وَٱلرَّقِيمِ﴾.

وأخرج ابن أبي حاتم، عن قتادة قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعرَاف: الآية ٨٩] حتى سمعت قول بنت ذي يزن: تعال أفاتحك، تريد: أخاصمك.

وأخرج من طريق مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما أدري ما الغِسْلينُ، ولكني أظنه: الزَّقُوم.

فَصلٌ

في معرفة هذا الفن للمُفَسِّرِ ضرورية

قال في «البرهان»: يحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة أسماء وأفعالاً وحروفاً، فالحروف لقِلّتها تكلّمَ النُّحاةُ على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء والأفعال؛ فتؤخذ من كتب علم اللغة.

قال السيوطي: وأولىٰ ما يُرجَعُ إليه في ذلك، ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما وأصحابه الآخذين عنه، فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الصحيحة.

ومما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريق ابن أبي طلحة - وهي من أَصَح الطُّرُقِ عنه - في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: يصدقون، ﴿يَعْمَهُونَ﴾: يتمادون، ﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾: من القذر والأذىٰ، ﴿ٱلْخَٰشِعِينَ﴾: المُصَدِّقينَ بما أنزل الله، ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَٰٓؤٌا﴾: نعمة، ﴿وَفُومِهَا﴾ الحنطة، ﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾: أحاديث.

وساق السيوطي في «الإتقان» جميع ما ورد من ذلك على وجه الإتقان والاستيعاب مرتباً على السور.

*** فَائِدَةٌ:**

استُشْكِلَ دخول الغريب في القرآن؟! مع أنَّ السلامة من الغرابة من شروط الفصاحة، والقرآن أفصح الكلام، فيجب أن يكون خالياً من ذلك.

أجيب: بأنَّ الغرابة لها معنيان:

المعنىٰ الأول: استعمال اللفظ الوحشي غير المأنوس الاستعمال، وهذا مما يُخِلّ بالفصاحة.

والمعنىٰ الثاني: استعمال ما لا مدخل للرأي فيه، بل يرجع معناه إلى النقل

مثل: ﴿فَسُورَةٍ﴾ للأسد، وهذا النوع واقع في القرآن، وهو مُحتَاجٌ إلى البيان من أهل هذا الشأن.

فَصلٌ

قال أبو بكر ابن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً؛ الاحتجاج على غريب القرآن ومُشْكِلِه بالشِّعر.

قال ابن عباس: الشِّعرُ ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه.

ثم أخرج من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن؛ فالتمسوه في الشِّعر، فإنَّ الشِّعرَ ديوان العرب.

وقال أبو عبيد في «**فضائله**»: حدثنا هشيم، عن حصين بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يُسْأَلُ عن القرآن؛ فينشد فيه الشِّعر.

قال أبو عبيد: يعني كان يَسْتشهِدُ به على التفسير.

قال السيوطي: وقد رُوِّينا عن ابن عباس رضي الله عنه كثيراً من ذلك، وَأَوعَبُ ما رويناه عنه: «مسائل نافع بن الأزرق»، وقد أخرج بعضها ابن الأنباري في «كتاب الوقف»، والطبراني في «معجمه الكبير».

من ذلك قول نافع لابن عباس رضي الله عنهما: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: الآية ٣٧].

قال: العزون: حِلَقُ الرِّفَاق.

قال: وهل تعرف العرب ذلك؟

قال: نعم أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاؤوا يهرعون إليه حتى ... يكونوا حول منبره عِزِينَا

قال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: الآية ٣٥]؟

قال: الوسيلة الحاجة.

قال: وهل تعرف العرب ذلك؟.

قال: نعم، أما سمعت عنترة وهو يقول:

إنَّ الرجال لهم إليكِ وَسِيلةٌ إن يأخذُوكِ تَكحَّلي وتَخضَّبي

«ما وقع فيه بغير لغة العرب»

اختلف الأئمة في وقوع المُعْرّبِ في القرآن، فالأكثرون، **ومنهم**: الإمام الشافعي، وابن جرير، وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، وابن فارس على عدم وقوعه فيه، لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: الآية ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٤]، وقد شَدَّد الشافعي النَّكِيرَ على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة: إنما أُنزِلَ القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أنَّ فيه غير العربية؛ فقد أعظم القول، ومن زعم أنَّ كذا بالنبطيَّة، فقد أكبر القول.

ويقابل هذا القول: ما جاءَ عن بعضهم بجواز وقوع ذلك، وأنَّ هناك ألفاظاً غير عربية استعملها العرب، وجرت مجرىٰ الفصيح، فوقع بها البيان، ونزل القرآن.

وقال آخرون: كُلُّ هذه الألفاظ عربية صِرْفَةٌ، ولكن لغة العرب مُتَّسعةٌ جداً، ولا يبعد أن تُخفىٰ على الأكابر الجِلَّة، وقد خفي على ابن عباس رضي الله عنهما معنى «فاطر»، و«فاتح».

قال الشافعي في «**الرسالة**»: لا يحيط باللغة إلاَّ نبي.

وقال أبو عبيد القاسم بن سَلّام: والصواب عندي: أنَّ هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، ولكنها وقعت للعرب، فعرَّبتها بألسنتها وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية، فهو صادق، ومن

قال: أعجمية، فصادق، وَمَالَ إلى هذا القول: الجَواليقي، وابن الجوزي، وآخرون.

وهَذِهِ أَمثلةٌ لِتلكَ الألفاظ:

(أَبارق): حَكىٰ الثعالبي في «**فقه اللغة**» أنها فارسية.

وقال الجواليقي: الإبريق فارسي مُعَرّب. **ومعناه**: طريق الماءِ، أو صَبُّ الماء على هينة.

(أَبَّ): قال بعضهم: هو الحشيش بلغة أهل الغرب، حكاه شيدلة.

(ابلعي): أخرج ابن أبي حاتم، عن وهب بن منبه في قوله تعالى: ﴿ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هُود: الآية ٤٤] قال: بالحبشية: إزدرديه.

(اخلد): قال الواسطي في «**الإرشاد**»: أخلد إلى الأرض: ركن بالعِبْريةِ.

(الأرائك): حَكىٰ ابن الجوزي في «**فنون الأفنان**»، أنها السُّرُرُ بالحبشية.

(استبرق): أخرج ابن أبي حاتم، عن الضحاك أنه: الدِّيباج الغليظ بلغة العجم.

(أسفار): قال الواسطي في «**الإرشاد**»: هي الكُتب بالسِّريانية.

(إصري): قال أبو القاسم في «**لغات القرآن**» معناه: عهدي بالنَّبطية.

(أكواب): حَكىٰ ابن الجوزي أنها الأكواز بالنبطية.

(إناه): نُضْجُهُ بلسان أهل المغرب.

(أواه): أخرج أبو الشيخ ابن حيَّان من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الأواه: المُوقِنْ، بلسان الحبشة.

* * *

قَواعِدُ مُهِمَّةٌ يَحتاجُ المُفَسِّرُ إلى معرفتها

قَاعِدَةٌ في «الضمائر»

* مَرجِعُ الضَّمِيرِ:

لا بُدَّ من مَرجعٍ يَعُود إليه، ويكون ملفوظاً به، سابقاً مطابقاً له نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هُود: الآية ٤٢]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: الآية ١٢١]، ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النُّور: الآية ٤٠].

أو متضمناً له نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المَائدة: الآية ٨].

أو دالاً عليه بالتزام، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٢] أي: القرآن، لأنَّ الإنزال يدل عليه التزاماً.

﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨]، فـ﴿عُفِىَ﴾ يستلزم عافياً، أُعيد عليه «الهاء» من «إليه»، أو متأخراً لفظاً لا رتبة مطابقاً نحوه: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: الآية ٦٧]، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: الآية ٧٨]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن: الآية ٣٩].

وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه، نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: الآية ١١]، أي: عُمُر مُعَمَّرٍ آخر.

وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به الجنس من ذلك الشيء.

قال الزمخشري: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النِّساء: الآية ١٣٥] أي: بجنسي الفقير والغني، لدلالة: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النِّساء: الآية ١٣٥] على الجنسين، ولو رجع إلى المُتكلِّم به لوحده.

وقد يثني الضمير ويعود على أحد المذكورين، نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٢] وإنما يخرج من أحدهما.

وقد يجيء الضمير متصلاً بشيءٍ وهو لغيره، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: الآية ١٢] يعني: آدم، ثم قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ [المؤمنون: الآية ١٣] فهذه لولده، لأنَّ آدم لم يُخْلَق من نطفة.

وهذا هو باب الاستخدام، ومنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠١]، ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المَائدة: الآية ١٠٢]؛ أي: أشياء أُخرىٰ، مفهومة من لفظ: «أَشْيَاءَ» السابقة.

وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له، نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٦]؛ أي: ضُحىٰ يومها، لا ضُحىٰ العشية نفسها، لأنه لا ضُحىٰ لها.

«قَاعِدَةٌ»

جَمعُ العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلَّا بصيغة الجمع، سواء كان للقلة أو للكثرة، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨].

وورد الإفراد في قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥]، ولم يقل: مطهرات.

وأما غير العاقل فالغالب في جمع الكثرة الإفراد، وفي القلة الجمع، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أن قال: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التّوبَة: الآية ٣٦].

فأعاد: «مِنْهَآ» بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ [التوبة: الآية ٣٦]، فأعاده جمعاً على ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: الآية ٣٦]، وهي للقلة.

«قَاعِدَةٌ»

إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنىٰ؛ بدىءَ باللفظ ثم بالمعنىٰ، هذا هو الجادة في القرآن.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨]، ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآية ٨] أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثم جمع باعتبار المعنىٰ.

وكذا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾ [التوبة: الآية ٤٩].

قال الشيخ عَلَمُ الدِّين: ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنىٰ إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٣٩]، فأنَّث: «خالصاً» حملاً على معنىٰ: «ما»، ثم راعىٰ اللفظ فَذَكَّرَ فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ [البقرة: الآية ٨٥]. انتهىٰ.

«قَاعِدَةٌ في: التَّعريف، والتَّنكير»

اعلم؛ أنَّ لكل منهما مقاماً لا يليق بالآخر، **أما التنكير** فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة، نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٩].

الثاني: إرادة النوع، نحو: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٤]؛ أيُّ نوع من الذِّكْر. ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: الآية ٧]؛ أي: نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس، بحيث غطىٰ ما لا يغطيه شيء من الغشاوات. ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: الآية ٩٦]؛ أيُّ نوع منها، وهو الازدياد في المستقبل، لأنَّ

الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

ويحتمل الوحدة، والنوعية معاً قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النُّور: الآية ٤٥]؛ أي: كل نوع من أنواع الدواب؛ من نوع من أنواع الماءِ، وكل فرد من أفراد الدواب؛ من فرد من أفراد النُّطَف.

الثالث: التعظيم، بمعنىٰ أنه أعظم من أن يُعَيَّن أو يُعْرفَ، نحوه: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٩]؛ أي: بحرب، أيُّ حَربٍ.

الرابع: التكثير، نحو: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٤١]؛ أي: وافراً جزيلاً.

ويحتمل التعظيم، والتكثير معاً، قوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فَاطِر: الآية ٤]؛ أيُّ رُسُلٍ عِظَامٍ ذوو عدد كثير.

الخامس: التحقير، بمعنىٰ انحطاط شأنه إلى حَدٍّ لا يمكن أن يُعرفَ، نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجَاثِيَة: الآية ٣٢]؛ أي: ظناً حقيراً لا يُعْبأُ به.

السادس: التقليل، نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التّوبَة: الآية ٧٢]؛ أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات، لأنه رأس كُلِّ سعادة.

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

وأما التعريف فله أسباب، **فبالإضمار**: لأنَّ المقام مقام التكلم أو الخطاب، أو الغيبة. **وبالعلمية**: لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٩]، أو لتعظيم، أو إهانةٍ.

فمن التعظيم: ذكر يعقوب عليه السلام بلقبه إسرائيل، لما فيه من المدح والتعظيم بكونه: صفوة الله، أو: سَرّىٰ الله.

ومن الإهانة: قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المَسَد: الآية ١]، وفيه أيضاً نكتة أخرىٰ، وهي الكناية عن كونه جهنمياً.

وبالإشارة: لتمييزه أكمل تمييز، بإحضاره في ذهن السامع حساً نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: الآية ١١].

وللتعريض: بغباوة السامع حتى أنه لا يَتَمَيَّزُ له الشيء إلاَّ بإشارة الحس، وهذه الآية تصلح لذلك.

ولقصد تحقيره بالقرب: كقول الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٦]، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١]، ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: الآية ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: الآية ٦٤].

ولقصد تعظيمه بالبعد: نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢] ذهاباً إلى بعد درجته.

وبالموصولية: لكراهة ذكره بخالص اسمه، إما ستراً عليه، أو إهانة له، أو لغير ذلك، نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: الآية ١٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يُوسُف: الآية ٢٣].

وقد يكون لإرادة العموم، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فُصِّلَت: الآية ٣٠] الآية، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: الآية ٦٩].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: الآية ٦٠].

وللاختصار: نحو: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: الآية ٦٩]؛ أي قولهم: إنه آدِرْ، إذ لو عَدَّ أسماء القائلين لطال، وليس للعموم، لأنَّ بني إسرائيل كلهم لم يقولوا في حَقّه ذلك.

قَاعِدَةٌ أخرىٰ تتعلق بالتَّعريف، والتَّنكير

إذا ذُكِرَ الاسم مرتين، فله أربعة أحوال، لأنه إما أن يكونا: **مَعْرِفَتين، أو نكِرَتين.**

أو: الأول نكرة، والثاني معرفة، أو بالعكس، فإن كانا **معرفتين**؛ فالثاني هو الأول غالباً، دلالة على المعهود الذي هو الأصل في «اللآم»، أو الإضافة نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: الآيات ٦ - ٧]، ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: الآية ٩].

وإن كانا **نكرتين**؛ فالثاني غير الأول غالباً، وإلاَّ لكان المناسب هو: التعريف، بناءً على كونه معهوداً سابقاً، نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا وَشَيۡبَةٗ﴾ [الرُّوم: الآية ٥٤].

فإن المراد بالضعف الأول: النُّطفة، وبالثاني: الطُّفولية، والثالث: الشيخوخة.

وقد اجتمع القسمان: في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا ۝٦﴾ [الشّرح: الآيات ٥ - ٦] فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولهذا قال ﷺ في الآية: «**لن يغلب عُسْرٌ يسيرين**».

وإن كان الأول **نكرة** والثاني **معرفة**؛ فالثاني هو الأول، حملاً على العهد، نحو: ﴿أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: الآيتان ١٥ - ١٦]، ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النُّور: الآية ٣٥]، ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾، ﴿مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ [الشورى: الآيتان ٤١ - ٤٢].

وإن كان الأول **معرفة** والثاني **نكرة**؛ فلا يطلق القول، بل يتوقف على القرائن، **فتارة تقوم قرينة على التغاير**، نحو: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ﴾ [الرُّوم: الآية ٥٥].

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد، نحو: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧﴾ [الزُّمر: الآية ٢٧]، ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: الآية ٢].

*** تَنْبِيهٌ:**

قال الشيخ بهاءُ الدِّين في «**عروس الأفراح**»، وغيره: إنَّ الظاهر أنَّ هذه القاعدة غير محررة، فإنها منتقضة بآيات كثيرة.

منها في القسم الأول: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٦٠]، فإنهما مَعْرِفَتَان، والثاني غير الأول، ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسَان: الآية ١] ثم قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسَان: الآية ٢]، فإنَّ الأول: آدم، والثاني ولده، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٧]، فإنَّ الأول: القرآن، والثاني: التوراة والإنجيل.

ومنها في القسم الثاني: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزُّخرُف: الآية ٨٤]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، فإنَّ الثاني فيهما هو الأول، وهما نكرتان.

ومنها في القسم الثالث: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٨]، ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هُود: الآية ٣]، ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هُود: الآية ٥٢]، ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفَتْح: الآية ٤]، ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النّحل: الآية ٨٨]، ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ [يُونس: الآية ٣٦]، فإنَّ الثاني فيها غير الأول.

قال السيوطي: لا انتقاض بشيءٍ من ذلك عند التأمل، فإنَّ «اللام» في: «**الإحسان**»، للجنس فيما يظهر، وحينئذٍ يكون في المعنىٰ كالنكرة، وكذا آية: النفس، والحُرّ. بخلاف آية: العُسْر، فإنَّ «أل» فيها إما للعهد، أو للاستغراق كما يفيده الحديث، وكذا آية: الظَّنّ، لا نُسَلِّمُ فيها أنَّ الثاني فيها غير الأول، بل هو عينه قطعاً، إذ ليس كل ظَنٍّ مذموماً، كيف وأحكام الشريعة ظَنِّيّة.

وكذا آية: الصُّلح، لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزوجين، واستحباب الصلح في سائر الأمور مأخوذ من السُّنَّة، ومن

الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم الآية، وأنَّ كُلّ صلح خير، لأنَّ ما أحَلَّ حراماً من الصلح أو حَرَّمَ حلالاً؛ فهو ممنوع.

وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك، لأنَّ المراد بالأول المسؤول عنه: القتال الذي وقع في سَرِية ابن الحضرمي رضي الله عنه سنة اثنتين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني: جنس القتال، لا ذاك بعينه.

وأما آية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٤]، فقد أجاب عنها الطِّيبي: أنها من باب التكرير، لإفادة أمر زائد، بدليل تكرير ذكر: «الرَّبِّ» فيما قبله من قوله: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٢]، ووجهه الإطناب في تنزيهه تعالىٰ عن نِسْبَةِ الولد إليه، وشرط القاعدة ألَّا يقصد التكرير.

قَاعِدَةٌ في: الإفراد، والجمع

من ذلك: السماءُ، والأرض، حيث وقع في القرآن ذِكْرُ الأرض؛ فإنها مفردة ولم تجمع، بخلاف السماوات لثقل جمعها، وهو: أرضون، ولهذا لما أُريد ذكر جميع الأرضين قال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطَّلاق: الآية ١٢].

وأما السماء، فذكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد، لنكت تليق بذلك المَحل.

والحاصل: أنه حيث **أُريد العدد**؛ أُتي بصيغة الجمع الدَّالة على سعة العظمة والكثرة، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحَديد: الآية ١]؛ أي: جميع سكانها على كثرتهم. ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٤]، أي: كُلّ واحدة على اختلاف عددها.

وحيث **أُريد الجهة**؛ أُتي بصيغة الإفراد، نحو: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٢]،﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: الآية ١٦] أي: من فوقكم.

ومن ذلك: الريح، ذكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذكرت في سياق الرحمة؛ جمعت، أو في سياق العذاب؛ أُفردت.

أخرج ابن أبي حاتم، وغيره، عن أُبَيٍّ بن كعب رضي الله عنه قال: «كُلّ شيءٍ في القرآن من الرياح فهو رحمة، وكل شيءٍ فيه من الريح فهو عذاب»، ولهذا ورد في الحديث: «**اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً**».

وَذُكِرَ في حِكْمةِ ذلك: أَنَّ رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهابات والمنافع، وإذا هاجت منها رِيحٌ؛ أُثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها، فينشأُ من بينهما ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات، فكانت في الرحمة رياحاً.

وأما في العذاب؛ فإنها تأتي من وجه واحد ولا معارض لها ولا دافع.

وقد خرج عن هذه القاعدة قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يُونس: الآية ٢٢] **وذلك لوجهين**:

لفظي وهو: المقابلة في قوله: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يُونس: الآية ٢٢]، وَرُبَّ شيءٍ يجوز في المقابلة، ولا يجوز استقلالاً، نحو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٤].

ومعنوي، وهو: أَنَّ تمام الرحمة هناك إنما يحصل بوحدة الريح لا باختلافها، فإنَّ السفينة لا تسير إلاَّ بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختلفت عليها الريح؛ كان سبب الهلاك والمطلوب هنا ريح واحدة، ولهذا أَكّدَ هذا المعنىٰ بوصفها بالطيب، وعلىٰ ذلك أيضاً جرىٰ قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشّورى: الآية ٣٣].

وقال ابن المُنَيّر: إنه على القاعدة، لأنَّ سكون الريح عذاب وَشِدّةٌ على أصحاب السفن.

ومن ذلك: إفراد «النور»، وجمع «الظلمات». وإفراد «سبيل الحق»، وجمع «سبل الباطل» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعَام: الآية ١٥٣]؛ لأنَّ طريق الحق واحدة، وطريق الباطل متشعبة متعددة،

والظلمات بمنزلة طريق الباطل، والنور بمنزلة طريق الحق، بل هُمَا هُما، ولهذا وحّد: «ولي المؤمنين» وجمع: «أولياءَ الكفار» لتعددهم في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٧].

ومن ذلك: إفراد «النار» حيث وقعت، و«الجنة» وقعت مجموعة ومفردة، لأنَّ الجِنَانَ، مختلفة الأنواع، فَحَسُنَ جمعها، والنار مادة واحدة، ولأنَّ الجنة رحمة والنار عذاب، فناسب جمع الأُولىٰ وإفراد الثانية على حَدِّ الرياح والريح.

ومن ذلك: إفراد «الصديق»، وجمع «الشافعين» في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآيتان ١٠٠ - ١٠١].

وَحِكْمَتُهُ: كثرة الشُّفَعاءِ في العادة، وقلّة الصديق.

قال الزمخشري: ألا ترىٰ أنَّ الرجل إذا امتحن بإرهاق ظالم، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده لشفاعته رَحْمةً؛ وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأما الصَّدِيقُ الصَّدُوق؛ فأعز من بيض الأَنوق.

ومن ذلك: إفراد «السمع»، وجمع «البصر»، لأنَّ السمع غلب عليه المصدرية، فأُفرد، بخلاف البصر، فإنه اشتهر في الجارحة، ولأنَّ مُتَعلِّقَ السمع الأصوات، وهي حقيقة واحدة، وَمُتَعلِّق بالبصر الألوان والأكوان، وهي حقائق مختلفة، فأشار في كل منها إلى مُتَعَلّقِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النّحل: الآية ٧٨].

من ذلك: مجيءُ «المشرق» و«المغرب» بالإفراد والتثنية والجمع، **فحيث أُفردت** فاعتباراً للجهة، كقوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٨].

وحيث ثُنيّا؛ فاعتباراً لمشرق الصيف والشتاءِ ومغربها، كقوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴿١٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ١٧].

وحيث جمعا؛ فاعتباراً لتعدد المطالع في كُلّ فَصْلٍ من فصلي السَّنة، كقوله: ﴿بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعَارج: الآية ٤٠].

«قَاعِدَةٌ في: السؤال، والجواب»

الأصل في الجواب، أن يكون مطابقاً للسؤال إذا كان السؤال متوجهاً، وقد يُعْدَلُ في الجواب عما يقتضيه السؤال، تنبيهاً على أنه كان من حَقِّ السؤال أن يكون كذلك، ويُسَمِّيهِ السَّكَاكي: «الأُسلوب الحكيم».

وقد يجيءُ الجواب أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال، وقد يجيء أنقص لاقتضاءِ الحال ذلك.

مِثالُ ما عُدِلَ عنه: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٨٩] سألوا عن الهلال: لَمَ يَبْد دقيقاً مثل الخيط، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلىء، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ.

فَأُجِيبُوا ببيان حِكْمِه ذلك، تنبيهاً على أنَّ الأهم السؤال عن ذلك، لا ما سألوا عنه.

وهذا إذا قلنا: إنَّ سؤالهم كان كذلك، إذ يحتمل أنهم سألوا عن الحكمة، وحينئذٍ فالمطابقة ظاهرة.

ومِثَالُ الزيادة في الجواب: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٤]، في جواب: ﴿مَن يُنَجِّيكُمْ مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: الآية ٦٣].

وقول موسى عليه السلام: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى﴾ [طه: الآية ١٨] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: الآية ١٧]، زاد في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالى.

وقول قوم إبراهيم عليه السلام: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٧١]، في جواب: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾، زادوا في الجواب إظهاراً للابتهاج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها؛ ليزداد غيظ السائل.

«في مَعرفةِ الوُجُوهِ والنَّظائِر»

فالوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان، كلفظ: الأُمّة.

والنظائر كالألفاظ المتواطئة.

وقد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً، وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.

أخرج ابن سعد وغيره، عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً: «لا يفقه الرجل كُلَّ الفقه؛ حتى يَرىٰ للقرآن وجوهاً كثيرة».

وأشار آخرون إلى أنَّ المراد به: استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وأخرج ابن سعد من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه أرسله إلى الخوارج، فقال: «اذهب إليهم فخاصمهم، ولا تُحَاجّهم بالقرآن، فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسُّنّة».

وهذه عيون من أمثلة هذا النوع:

من ذلك ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾: يأتي على سبعة عشر وجهاً:

بمعنىٰ: الثبات: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: الآية ٦].

والبيان: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: الآية ٥].

والدِّين: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣].

والإيمان: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: الآية ٧٦].

والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: الآية ٧]، ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: الآية ٧٣].

وبمعنىٰ: الرُّسُل والكُتُب: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: الآية ٣٨]، **والمعرفة**: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: الآية ١٦].

وبمعنىٰ: النبي ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا

بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: الآية ١٥٩].

وبمعنى: القرآن: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النّجم: الآية ٢٣].

والتوراة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾﴾ [غافر: الآية ٥٣].

والاسترجاع: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٧].

والحُجَّة: ﴿لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨] بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨]؛ أي: لا يهديهم حُجَّةً.

والتوحيد: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ﴾ [القَصَص: الآية ٥٧].

والسُّنّة: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٠]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزّخرُف: الآية ٢٢].

والإصلاح: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ٥٢].

والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: الآية ٥٠]؛ أي: ألهمه المعاش.

والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٦].

والإرشاد: ﴿أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [القَصَص: الآية ٢٢].

* ومنه ذلك: «السوء» يأتي على أوجه:

الشِّدة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٩].

والعقر: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٣].

والزِّنى: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: الآية ٢٥]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريَم: الآية ٢٨].

والبرص: ﴿بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: الآية ٢٢].

والشرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل: الآية ٢٨].

والقتل، والهزيمة: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٤].

والعذاب: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: الآية ٢٧].

* **ومن ذلك:** ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البَقَرة: الآية ٣] تأتي على أوجه:

الصلوات الخمس: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: الآية ٥٥].

وصلاة العصر: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٦].

وصلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٩].

والجنازة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبَة: الآية ٨٤].

والدُّعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبَة: الآية ١٠٣].

والدِّين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: الآية ٨٧].

والقراءَة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠].

والرحمة، والاستغفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٦].

* **ومن ذلك: «الرحمة»** وردت على أوجه:

الإسلام: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البَقَرة: الآية ١٠٥].

والإيمان: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [هُود: الآية ٢٨].

والجنة: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٧].

والمطر: ﴿بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [الأعرَاف: الآية ٥٧].

* **من ذلك: «الفتنة»** وردت على أوجه:

الشرك: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البَقَرة: الآية ١٩١].

والإضلال: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧].

والقتل: ﴿أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النِّساء: الآية ١٠١].

والمعذرة: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٣].

والقضاء: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٥].

والمرض: ﴿يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ﴾ [التّوبَة: الآية ١٢٦].

والعبرة: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ [يُونس: الآية ٨٥].

* **ومن ذلك: «الروح»** ورد على أوجه:

الأمر: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النِّساء: الآية ١٧١].

والوحي: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النّحل: الآية ٢].

والقرآن: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشّورى: الآية ٥٢].

وجبريل: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريَم: الآية ١٧].

وروح البدن: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥].

* **ومن ذلك: «الذِّكْر»** ورد على أوجه:

ذكر اللسان: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٠].

والحفظ: ﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٣].

والطاعة والجزاء: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٢].

والحديث: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ [يُوسُف: الآية ٤٢] أي: حدِّثه بحالي.

والقرآن: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ [طه: الآية ١٢٤].

والشَّرف: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ [الزّخرُف: الآية ٤٤].

والعيب: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبيَاء: الآية ٣٤].

واللوح المحفوظ: ﴿مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٥].

والثناء: ﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزَاب: الآية ٢١].

والصلاة: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٥].

*** فوائد:**

قال ابن فارس في كتاب «**الأفراد**»: كُلُّ ما في القرآن من ذكر «الأسف» فمعناه: الحزن إلَّا: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [الزّخرُف: الآية ٥٥] فمعناه: أغضبونا.

وَكُلُّ ما فيه من ذكر: «البروج» فهي الكواكب إلَّا: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨] فهي: القصور الطوال الحصينة.

وَكُلُّ ما فيه من ذكر: «البر والبحر»، فالمراد بالبحر الماء، وبالبر التراب اليابس، إلَّا: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الرُّوم: الآية ٤١] فالمراد به: البرية والعمران.

وَكُلُّ ما فيه من: «البعل» فهو الزوج، إلاَّ: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ فهو: الصنم.

وَكُلُّ ما فهي من: «الدَّحض» فالباطل إلاَّ: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٤١] فمعناه: من المقروعين.

وَكُلُّ ما فيه من: «الرَّجم» فهو القتل، إلاَّ: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ فمعناه: لأشتمنك، و﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾؛ أي: ظنّاً.

وَكُلُّ «شهيد» فيه غير القَتلىٰ، فمن: يشهد في أُمور الناس، إلاَّ: ﴿وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣] فهو: شركاؤهم.

وَكُلُّ ما فيه من: «أصحاب النار» فأهلها، إلاَّ: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾ [المدَّثِّر: الآية ٣١] فالمراد: خَزَنَتها.

وَكُلٌّ «نبأ» فهو خَبَرٌ إلاَّ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القَصَص: الآية ٦٦] فهي: الحُجَجُ.

وقال ابن خالويه: ليس في القرآن «بعد» بمعنىٰ: «قبل» إلاَّ حرف واحد: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٥].

وقال مغلطاي في كتاب «**المُيَسّر**»: وقد وجدنا حرفاً آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النَّازعَات: الآية ٣٠].

قال أبو موسى في كتاب «**المغيث**»: معناها هنا: «قبل»؛ لأنه تعالى خلق الأرض في يومين، ثم استوىٰ إلى السماء. فعلىٰ هذا خَلْقُ الأرض قبل خَلْقِ السماءِ. انتهىٰ.

وقد تَعرّض النبيّ ﷺ والصحابة والتابعون بشيءٍ من هذا النوع.

فأخرج الإمام أحمد في «مسنده»، وابن أبي حاتم، وغيرهما من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**كُلّ حرف في القرآن يذكر فيه القنوت؛ فهو الطاعة**».

هذا إسناده جيد، وابن حِبّان يصححه.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كُلَّ شيء في القرآن «أليم»، فهو: المُوجِعْ.

وأخرج من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كُلّ شيءٍ في القرآن «قتل»، فهو: لعن.

وأخرج من طريق الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كُلّ شيء في كتاب الله من «الرِّجز»، يعني به: العذاب.

وقال الفريابي: حدثنا قيس، عن عمارة الدُّهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كُلّ تسبيح في القرآن: صَلاة، وكُلّ سلطان في القرآن: حُجَّة».

وأخرج ابن أبي حاتم وغيره، عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، قال: كُلّ

شيء في القرآن من «الرياح» فهي: رحمة، وكل شيءٍ فيه من «الريح» فهو: عذاب.

وأخرج عن أبي مالك، قال: «وراء» في القرآن: «أمام» كله غير حرفين: ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٧] يعني: سِوىٰ ذلك، و﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٤] يعني: سِوىٰ ذلكم.

وأخرج عن أبي بكر بن عياش، قال: ما كان: ﴿كِسَفًا﴾ فهو: عذاب، وما كان: ﴿كِسَفًا﴾ فهو: قِطَعُ السحاب.

وأخرج ابن جرير، عن أبي روق، قال: كُلّ شيءٍ في القرآن ﴿جَعَلَ﴾ فهو: خَلَقَ.

وفي «صحيح البخاري» قال سفيان بن عيينة: ما سَمّىٰ الله المطر في القرآن إلاَّ عذاباً، وتسميه العرب: الغيث.

قال السيوطي: استُثْنِيَ من ذلك: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النِّساء: الآية ١٠٢] فإنَّ المراد به: الغيث قطعاً.

قال أبو عبيدة: إذا كان في العذاب فهو: «أُمْطِرَتْ»، وإذا كان في الرحمة فهو: «مُطِرَتْ».

وأخرج عن سفيان بن عيينة، قال: كُلّ شيءٍ في القرآن: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ فلم يخبر به، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾ فقد أخبر به.

قُلْتُ: وأكثر هذه المسائل التي ذكرها هؤلاء بقولِهم: كُلّ شيءٍ في القرآن كذا، فهو كذا. إنما خَرجَ مَخرج الغالب، وإلَّا فإنَّ هناك أموراً منها تحتاج إلى استثناء.

«مَعرِفةُ إعرَابِهِ»

أخرج أبو عبيد في «**فضائله**»، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «تعلَّموا اللحن والفرائض والسنن؛ كما تُعلِّمُون القرآن».

وأخرج عن يحيى بن عتيق، قال: قلت للحسين: يا أبا سعيد! الرجل يَتعلّمُ العربية يلتمس بها حُسنَ المنطق، ويقيم بها قراءَته.

قال: حَسنٌ يا ابن أخي فَتَعلّمها، فإنَّ الرجل يقرأُ الآية فيعيىٰ بوجهها، فيهلك فيها.

وعلى الناظر في كتاب الله تعالى، الكاشف عن أسراره؛ النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً، أو في مبادىء الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك.

ويجب عليه مراعاة أُمور:

أحدها: وهو أَول واجب عليه أن يفهم معنىٰ ما يُريد أن يُعْرِبهُ مفرداً أم مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنىٰ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور؛ إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأْثر الله بعلمه.

قال ابن هشام: وقد زلَّت أقدام كثير من المُعْرِبينَ راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ، ولم ينظروا في مُوجِبِ المعنىٰ.

من ذلك: قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ [هود: الآية ٨٧]، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾ وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على «ما»، فهو معمول للترك.

والمعنىٰ: أن نترك أن نفعل.

وموجب الوهم المذكور: أنَّ المُعْرِبَ يَرىٰ «أن» و«الفعل» مرتين، وبينهما حرف العطف.

الثاني: أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعىٰ المُعْرِبُ وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطىء.

ومن ذلك: قول بعضهم: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم: الآية ٥١] إنَّ ثمود مفعول مُقَدّم، وهذا ممتنع، لأنَّ لـ«ما» النافية الصدر، فلا يَعملُ ما بعدها فيما

قبلها، بل هو معطوف على: ﴿عَادًا﴾ من قوله: ﴿أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النّجم: الآية ٥٠] أو على تقدير: وأهلك ثمود.

وكذا قول غيره في: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] إنه حَالٌ من معمول: ﴿ثُقِفُوٓا أُخِذُوا﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] باطل، لأنَّ الشرط له الصدر، بل هو منصوب على الذَّم.

الثالث: أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة ويُخَرِّجَ على القريب والقوي والفصيح، فإن لم يظهر فيه إلاَّ الوجه البعيد فله عذر، وإن ذكر الجميع **لقصد الإغراب والتكثير**؛ فصعب شديد، **أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب** فحَسنٌ في غير ألفاظ القرآن، أما التنزيل فلا يجوز أن يُخَرَّجَ إلاَّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء؛ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تَعسُفٍ، ومن ثَمَّ خُطِّىءَ من قال في: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨]: إنَّ الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨] و﴿عَلَيْهِ﴾ [المُزمّل: الآية ٤] إغرَاءٌ، لأنَّ إغراء الغائب ضعيف.

ومن قال في: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] بالرفع: إنَّ أصله: أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة؛ لأنَّ باب ذلك الشِّعر والصواب تقدير مبتدأ، أي: هو أحسن.

ومن قال في: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٣]: إنه منصوب على الاختصاص لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصواب إنه: مُنادىٰ.

الرابع: أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، فتقول في نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى: الآية ١]: يجوز كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ [النّحل: الآية ٦٠] صفة للرَّب، وصفة للاسم.

وفي نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ﴾ : يجوز كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تابعاً ومقطوعاً إلى النصب بإضمار «أعني»، أو «أمدح»، وإلى الرفع بإضمار «هو».

الخامس: أن يراعي الرسم، ومن ثَمَّ خُطِّىءَ من قال في: ﴿سَلَٰسِلَا﴾ [الإنسَان: الآية ١٨] إنها جملة أمرية؛ أي: سَلْ طريقاً موصلة إليها، لأنها لو كانت كذلك؛ لكتبت مفصولة.

ومن قال في: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]، إنها: إن واسمها؛ أي: إنَّ القصة «هَٰذَٰنِ» مبتدأ، خبره «لَسَٰحِرَٰنِ»، والجملة خبر إن، وهو باطل برسم «إن» منفصلة و«هَٰذَٰنِ» متصلة.

ومن قال في: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريَم: الآية ٦٩] إنَّ: «هم أشد» مبتدأ وخبر، و«أي» مقطوعة عن الإضافة، وهو باطل برسم: ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة.

ومن قال في: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطفّفِين: الآية ٣] إن «هم» ضمير رفع مؤكد للواو، وهو باطل برسم «الواو» فيهما بلا ألف بعدها؛ والصواب أنه مفعول.

السادس: أن يجتنب إطلاق لفظ: «الزائد» في كتاب الله تعالى، فإنَّ الزائد قد يُفْهَمُ منه أنه لا معنىٰ له، وكتاب الله مُنَزَّهٌ عن ذلك، ولذا فرّ بعضهم إلى التعبير بدله بـ:التأكيد، والصلة، والمقحم.

وقال ابن الخشاب: اختلف في جواز إطلاق لفظ: «الزائد» في القرآن، فالأكثرون على جوازه، نظراً إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأنَّ «الزيادة» بإزاء «الحذف» هذا للاختصار والتخفيف، وهذا للتوكيد، والتوطئة.

ومنهم من أبىٰ ذلك وقال: هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة؛ جاءَت لفوائد ومعان تخصها، فلا أقضي عليها بالزيادة.

قال: والتحقيق أنه إن أُريد بالزيادة إثبات معنًىٰ لا حاجة إليه؛ فباطل، لأنه عبث، فتَعيَّن أن إلينا به حاجة، ولكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عَدّهُ هؤلاء زيادة، كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه. انتهىٰ.

قال السيوطي: بل الحاجة إلى الأول كالحاجة إلى الثاني، سواءً بالنظر إلى مقتضىٰ الفصاحة أو البلاغة.

*** تَنْبِيهٌ:**

قال أبو عبيد في «**فضائل القرآن**»: حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن لحن القرآن عن قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٢]، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المَائدة: الآية ٦٩].

فقالت: يا ابن أخي! هذا عَملُ الكُتَّابْ، أخطأوا في الكتابة.

هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقال: حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى، أخبرني الزبير بن الحريث، عن عكرمة، قال: لما كُتِبَتْ المصاحف، عُرضت على عثمان رضي الله عنه، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها، فإنَّ العرب ستغيرها ـ أو قال: ستعربها ـ بألسنتها.

أخرجه ابن الأنباري في كتاب «**الرد على مَن خالف مصحف عثمان**»، وابن أشته في كتاب «**المصاحف**».

ثم أخرج ابن الأنباري نحوه من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، وابن أشته نحوه من طريق يحيى بن يعمر.

وأخرج من طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير، أنه كان يقرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٢] ويقول: هو لحن الكُتَّاب.

وهذه الآثار مُشْكِلةٌ جداً، وكيف يُظَنّ بالصحابة أولاً أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء؟، ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقّوهُ من النبي ﷺ كما أنزل، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظَنُّ ثالثاً اجتماعهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ أنَّ القراءة استمرت على مقتضىٰ ذلك الخطأ؛ وهو مَرويٌ بالتواتر خلفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة:

منها: أنَّ ذلك لا يَصِحُّ عن عثمان رضي الله عنه، فإنَّ إسناده ضعيف مضطرب منقطع، ولأنَّ عثمان رضي الله عنه جعل للناس إماماً يقتدون به، فكيف يَرىٰ فيه لحناً ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها، فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار؛ فكيف يقيمه غيرهم؟.

وأيضاً: فإنه لم يكتب مصحفاً واحداً، بل كَتَب عِدّةَ مصاحف.

فإن قيل: إنَّ اللحن وقع في جميعها؛ فَبَعِيدٌ اتفاقهم على ذلك، أو في بعضها، فهو اعتراف بصحة البعض، ولم يذكر أحد من الناس أنَّ اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تَأتِ المصاحف قط مختلفة؛ إلاَّ فيما هو من وجوه القراءة، وليس ذلك بلحن.

وأحسن الأجوبة: أنَّ تلك الآثار عن عثمان رضي الله عنه فيها تحريف، والذي بيَّن ذلك ما أخرجه ابن أشته عن سوار بن سبئة قال: قال ابن الزبير رضي الله عنهما: قام رجل إلى عمر رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين! إنَّ الناس قد اختلفوا في القرآن!

فكان عمر رضي الله عنه قد همَّ أن يجمع القرآن على قراءة واحدة، فَطُعِنَ طعنته التي مات فيها. فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه قام ذلك الرجل فذكر له، فجمع عثمان رضي الله عنه المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة رضي الله عنها، فَجِئتُ بالمصحف فعرضناها عليها حتى قَوّمنَاهَا، ثم أمر بسائرها فشققت.

وأخرج ابن أشته بسنده عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: لما فُرِغَ من المصحف أُتيَ به عثمان رضي الله عنه فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرىٰ شيئاً سنقيمه بألسنتنا.

*** فَائِدَةٌ:**

فيما قُرِئَ بثلاثة أوجه: الإعراب أو البناء، أو نحو ذلك، وفي ذلك

تأليف لطيف لأحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيني سَمّاهُ: «**تحفة الأقران فيما قُرِئَ بالتثليث من حروف القرآن**».

ومن أمثلة ذلك: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، قُرِئَ بالرفع على الابتداء، وبالنصب على المصدر، والكسر على اتباع «الدَّالِ» في حركتها «للّام» من الله.

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قرئَ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ، وبالنصب عليه بإضمار فعل، أو على النداء.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ قُرِئَ بالثلاثة.

﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] قُرِئَ بسكون الشين، وهي لغة تميم، وكسرها وهي لغة الحجاز، وفتحها وهي لغة بَلي.

﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ قرئَ بتثليث الميم، لُغاتٍ فيها.

﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٤] قُرِئَ بتثليث «الذَّال».

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: الآية ١] قُرِئَ ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، وبالجر عطفاً على ضمير ﴿بِهِۦ﴾، وبالرفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه.

﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: الآية ٩٥] قُرِئَ ﴿غَيْرِ﴾ بالرفع صفة لـ﴿قَٰعِدُونَ﴾، وبالجر صفة لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وبالنصب على الاستثناءِ.

﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] قُرِئَ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب عطفاً على الأيدي، وبالجر على الجوار أو غيره، وبالرفع على الابتداءِ والخبر محذوف دَلّ عليه ما قبله.

* * *

المُحْكَمِ والمُتَشَابِهِ

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧].

حكىٰ ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ القرآن كُلَّهُ مُحْكَمٌ، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هُود: الآية ١].

الثاني: كُلَّهُ مُتَشابِه، لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: الآية ٢٣].

والثالث: ـ وهو الصحيح ـ انقسامه إلى مُحْكَمٍ ومُتَشابِه، للآية المصدر بها.

والجواب عن الآيتين: أنَّ المراد **بإحكَامِهِ**: إتقانه وعدم تطرق النقض والاختلاف إليه، **وبتشابهه**: كونه يشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز.

وقد اختُلِفَ في تعيين **المُحْكَم والمُتَشابِه** على أقوال:

فقيل: **المُحْكَمُ** ما عُرِفَ المراد منه، إما بالظهور، وإما بالتأويل.

والمُتَشَابِه: ما استأثر الله بعلمه، كقيام الساعةِ، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور.

وقيل: **المُحْكَم** ما وضح معناه، **والمُتَشابه** نقيضه.

وقيل: **المُحْكَم**: ما لا يحتمل من التأويل إلاَّ وجهاً واحداً، **والمتُشَابه**: ما احتمل أوجهاً.

وقيل: **المُحْكَمُ**: ما كان معقول المَعنىٰ، **والمُتَشَابِه**: بخلافه، كأعداد

الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان، قاله الماوردي.

وقيل: المُحْكَم: ما استقل بنفسه، **والمتشابه**: ما لا يستقل بنفسه إلاَّ بِرَدِّهِ إلى غيره.

وقيل: المُحْكَمُ: ما تأويله تنزيله، **والمتشابه**: ما لا يُدرىٰ إلاَّ بالتأويل.

وقيل: المُحْكَمُ: ما لم تتكرر ألفاظِه، ومُقَابِلهُ **المُتَشَابه**.

وقيل: المُحْكَمُ الفرائض والوعد والوعيد، **والمُتَشَابه** القصص والأمثال.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: المُحْكَماتُ: نَاسِخهُ، وحَلالُهُ، وحرامه، وحُدُوده وفرائضه، وما يُؤمَنُ به ويُعمَل به.

والمُتشابهات: منسوخهُ، ومُقَدّمهُ، وَمُؤخّره، وأمثاله وأقسامه، وما يُؤمن به ولا يُعْملَ به.

وأخرج عَبدُ بن حميد، عن الضحاك، قال: المُحكَماتُ: ما لم يُنْسَخ منه. **والمُتشابهات**: ما قد نُسِخَ.

وأخرج ابن أبي حاتم، عن مقاتل بن حيان، قال: المُتشابهات فيما بلغنا: آلم، وآلمص، وآلمر، وآلر.

قال ابن أبي حاتم: وقد رُوِيَ عن عكرمة، وقتادة، وغيرهما: أنَّ **المُحْكَم** الذي يُعْمَلُ به، **والمُتَشابِه** الذي يُؤمَنُ به ولا يُعمَلَ به.

فَصلٌ

اختُلِفَ: هل المُتَشابهِ مما يمكن الاطلاع على علمه، أو لا يعلمه إلاَّ الله؟ على القولين: منشؤهما اختلافٌ في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] هل هو: معطوف و﴿يَقُولُونَ﴾: حال، أو: مبتدأ خبره ﴿يَقُولُونَ﴾، والواو استئناف؟

وعلى الأول طائفة يسيرة، منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فأخرج ابن المنذر، من طريق مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧]، قال: أنا ممن يَعلَمُ تأويله.

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين، وأتباعهم ومن بعدهم ـ خصوصاً أهل السُّنّة ـ، فذهبوا إلى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحافظ السيوطي: ويدل لصحة مذهب الأكثرين، ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه»، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ: (وما يعلم تأويله إلَّا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به).

فهذا يدل على أنَّ «الواو» للاستئناف، لأنَّ هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، فأقلّ درجاتها أن يكون خبراً بإسناد صحيح إلى تَرجُمَان القرآن، فَيُقدَّمُ كلامه في ذلك على من دونه.

ويؤيد ذلك: أنَّ الآية دلت على ذَمِّ مُتَّبعي المُتَشابه، ووصفهم بالزيغ وابتغاءِ الفتنة، وعلى مدح الذين فَوّضُوا العلم إلى الله، وسَلّمُوا إليه، كما مدح الله المؤمنين بالغيب.

وحَكىٰ الفَرَّاء: أنَّ في قراءَة أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه أيضاً: (ويقول الراسخون).

وأخرج ابن أبي داود في «**المصاحف**» من طريق الأعمش، قال في قراءَة ابن مسعود رضي الله عنه: (وإن تأويله إلاَّ عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به).

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها، قالت: تَلَا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] إلى قوله: ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سَمّىٰ الله فاحذرهم**».

وأخرج الطبراني في «**الكبير**» عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا أخاف على أُمَّتي إلَّا ثلاث خصال: أن يَكْثُرَ لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يُفتَح لهم الكتاب، فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله، وما يعلم تأْويله إلاَّ الله**»، الحديث.

وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسوخهم في العلم؛ أن آمنوا بمتشابهه، ولا يَعلَمُونه».

وأخرج الدارمي في «**مسنده**» عن سليمان بن يسار: أنَّ رجلاً يقال له: صُبَيغ، قَدِمَ المدينة، فجعل يسأل عن مُتَشَابِهِ القرآن.

فأرسل إليه عمر رضي الله عنه، وقد أعدّ له عَرَاجِينَ النَّخل، فقال: مَن أنت؟ قال: أنا عبد الله بن صُبَيغ، فأخذ عمر رضي الله عنه عرجوناً من تلك العراجين، فضربه حتى دَمِيَ رأسه.

وفي رواية عنده: فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأَ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأَ فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي؛ فاقتلني قتلاً جميلاً، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ألَّا يجالسه أحد من المسلمين.

فهذه الأحاديث والآثار تدل على أنَّ المُتَشابه مما لا يَعْلَمهُ إلاَّ الله، وأنَّ الخوض فيه مذموم.

وقد أشار بعضهم إلى حِكْمةِ وجود المُتَشابه في القرآن مع العجز عن معرفته فقال: العقل مُبتلىً باعتقاد حقيقة المُتَشَابهِ؛ كابتلاءِ البدن بأداءِ العبادة، كالحكيم إذا صَنَّفَ كتاباً أجمل فيه أحياناً ليكون موضع خضوع المُتَعلِّم لأُستاذه، وكالمَلِكِ يَتّخذِ علامة يمتاز بها من يُطْلِعه على سِرّه.

وقيل: لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف البدن؛ لاستمر العالم في أُبهة العلم على التمرد، فبذلك يستأنس إلى التذلل بعز العبودية، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها؛ استسلاماً واعترافاً بقصورها.

وفي ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تَعريضٌ بالزائغين ومدح للراسخين، يعني: من لم يَتَذكّر ويتعظ ويُخالفَ هواه؛ فليس من أُولي العقول، ومن ثَمَّ قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨] إلى آخر الآية، فخضعوا لبارئهم لاستنزال العلم اللَّدُني، بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني.

وإذا علمت أنَّ الخوض في المُتَشابه مَذْمُومٌ، فلا بُدّ من تحديد المتشابه، وهذا هو الأَوْلى، ليعلم المذموم فيجتنب، ولذلك قال الخَطَّابي: المتشابه على **ضربين**:

أحدهما: ما إذا رُدَّ إلى المُحْكَمِ واعتبر به؛ عُرِفَ معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله ولا يبلغون كُنْهَهُ، فيرتابون فيه فيفتتنون.

فَصلٌ

ومن المتشابه: آيات الصِّفات، ولابن اللَّبان فيها تَصنِيفٌ مفرد، نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: الآية ٨٨]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٧]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: الآية ٣٩]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفَتْح: الآية ١٠]، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٧].

وجمهور أهل السُّنّة ـ منهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نُفَسِّرُهَا مع تنزيهنا له عن حقيقتها المتبادرة إلى الذهن، المعروفة من ظاهر اللفظ.

وذهبت طائفة من أهل السُّنّة على أننا نُؤَوِّلُها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف، وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه فقال في الرسالة «النِّظَامِيَّة»: الذي نرتضيه ديناً، ونَدِينُ الله به عقداً؛ اتباع سلف الأُمة، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها.

وقال ابن الصلاح: على هذه الطريقة مضىٰ صدر الأُمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاءِ وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها.

وتوسط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر، أو بعيداً تَوقّفنا عنه، وآمنا بمعناه على الوجه الذي أُريد به مع التنزيه.

قال: وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب؛ قلنا به من غير توقيف، كما في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: الآية ٥٦]، فنحمله على حَقِّ الله، وما يجب له.

ومن المتشابه: أوائل السور، والمختار فيها أيضاً أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلاَّ الله تعالى.

أخرج ابن المنذر وغيره، عن الشعبي، أنه سئل عن فواتح السور، فقال: إنَّ لِكُلِّ كتاب سراً، وإن سِرَّ هذا القرآن فواتح السور.

وخاض في معناها آخرون، فأخرج ابن أبي حاتم، وغيره من طريق أبي الضُّحىٰ، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿الٓمٓ﴾ قال: أنا الله أعلم، وفي قوله: ﴿الٓمٓصٓ﴾ قال: أنا الله أفصِل، وفي قوله: ﴿الٓرٰۚ﴾ أنا الذي أرىٰ.

«مُقَدّمهُ وَمُؤَخَّرهُ»

*** وهو قسمان:**

الأول: ما أَشْكَلَ معناه بحسب الظاهر، فلما عُرِفَ أنه من باب التقديم والتأخير اتضح، وهو جدير أن يُفْرَد بالتصنيف، وقد تَعرّض السلف لذلك في آيات.

فأخرج ابن أبي حاتم، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [التوبة: الآية ٥٥].

قال: هذا من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في

الحياة الدنيا، إنما يريد الله ليعذبهم بها، أي: في الآخرة.

وأخرج عنه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾﴾ [طه: الآية ١٢٩].

قال: هذا من تقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجل مُسَمّىٰ؛ لكان لزاماً.

وأخرج عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾ [الكهف: الآية ١].

قال: هذا من التقديم والتأخير، أنزل على عبده الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً.

وأخرج عن قتادة في قوله: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٥].

قال: هذا من المُقَدِّم والمُؤَخّر، أي: رافعك إليَّ وَمُتوفِّيكَ.

وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: الآية ٢٦].

قال: هذا من التقديم والتأخير، يقول: لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا.

وأخرج ابن جرير، عن ابن زيد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّساء: الآية ٨٣].

قال: هذه الآية مُقَدّمةٌ ومُؤَخّرةٌ، إنما هي: أذاعوا به إلاَّ قليلاً منهم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته؛ لم ينج قليل ولا كثير.

وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النِّساء: الآية ١٥٣].

قال: إنهم إذا رأوا الله، فقد رأوه. إنما قالوا جهرة: أرنا الله قال: هو مُقَدّمٌ وَمُؤَخّرٌ.

قال ابن جرير: يعني أنَّ سؤالهم كان جهرة.

ومنه: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: الآية ٤٣] والأصل: «هواه إلٰهه»، لأنَّ من اتخذ إلٰهه هواه غير مذموم، فَقَدّم المفعول الثاني للعناية به.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: الآيات ٤ - ٥]. فـ«غُثَاءً» معناه: جافاً هشيماً، و«أَحْوَىٰ»: يطلق على الأخضر الذي يضرب إلى السواد، وهو لا يكون جافاً هشيماً إلاَّ بعد كونه أخضر.

فحينئذ يكون السياق هكذا: أخرج المرعىٰ أحوىٰ فجعله غثاء، أي: أخرج المَرعىٰ أخضر شديد الخضرة فجعله جافاً هشيماً، وقَدّم: «غثاء» وأخّر: «أحوىٰ» رعاية للفاصلة.

وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فَاطِر: الآية ٢٧]، والأصل: «سود غرابيب»، لأنَّ الغربيب الشديد السواد.

وقوله: ﴿فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا﴾ [هُود: الآية ٧١] أي: فَبَشّرناهَا؛ فضحكت.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٤]، أي: لولا أن رأىٰ برهان ربه لهمَّ بها، وعلى هذا فَالهَمُّ مَنفيٌ عنه.

الثاني: ما ليس كذلك، وقد أَلَّفَ فيه العلامة شمس الدِّين ابن الصائغ كتابه **«المقدمة في سِرِّ الألفاظ المقدمة»**.

قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك الاهتمام، كما قال سيبويه في كتابه، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنىٰ.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفصيل أسباب التقديم وأسراره، فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع، **منها**:

الأول: التبرك، كتقديم اسم الله تعالى في الأُمور ذات الشأن، **ومنه**: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨].

وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: الآية ٤١] الآية.

الثاني: التعظيم، كقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [النّساء: الآية ٦٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾ [الأحـــزَاب: الآيـــة ٥٦]، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التّوبَة: الآية ٦٢].

الثالث: التشريف، كتقديم الذّكَرِ على الأُنثىٰ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٥] الآية.

والحُرِّ في قوله: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨].

والحَيِّ في قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٥] الآية، ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فَاطِر: الآية ٢٢].

والخيل في قوله: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النّحل: الآية ٨].

والسمع في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾ [الإسـرَاء: الآيـة ٣٦]، وقـولـه: ﴿إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ٤٦].

حكىٰ ابن عطية، عن النقاش أنه استدل بها على تفضيل السمع على البصر، ولـذا وقـع في وصـفـه تـعـالـى: ﴿سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الـحَجّ: الآيـة ٦١]، بـتـقـديـم: «السميع».

ومن ذلك: تقديمه ﷺ على نوح عليه السلام ومن معه في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزَاب: الآية ٧] الآية.

وتقديم الرسول ﷺ في قوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾ [الحَجّ: الآية ٥٢].

وتقديم المهاجرين في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التّوبَة: الآية ١٠٠].

وتقديم الإنس على الجن حيث ذكرا في القرآن، وتقديم النبيين، ثم الصدِّيقين، ثم الشهداء، ثم الصالحين، في آية النساء.

وتقديم إسماعيل على إسحاق عليهما السلام لأنه أشرف، بكون النبي ﷺ من ولده وَأَسَنُّ.

وتقديم جبريل على ميكائيل عليهما السلام في آية البقرة لأنه أفضل.

وتقديم العاقل على غيره في قوله: ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٣﴾﴾ [النَّازعَات: الآية ٣٣]، ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ﴾ [النُّور: الآية ٤١].

الرابع: المناسبة، وهي إما مناسبة المُتَقدِّم لسياق الكلام كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾﴾ [النّحل: الآية ٦]، فإنَّ الجَمَالَ بالجِمَالِ، وإن كان ثابتاً حالتي السراح والإراحة، إلاَّ أنها حالة إراحتها ـ وهو مجيئها من المَرعىٰ آخر النهار ـ يكون الجَمَالُ بها أفخر، إذ هي في بِطَانٌ، وحالة سراحها للمَرعىٰ أول النهار يكون الجَمَالُ بها دون الأول، إذ هي فيه خِمَاصٌ.

ونظيره قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟﴾ [الفُرقان: الآية ٦٧] قَدّمَ نفي الإسراف لأنَّ الشَّرفَ في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرّعد: الآية ١٢]، لأنَّ الصواعق تقع مع أول بَرْقةٍ، ولا يحصل المطر إلاَّ بعد توالي البرقات.

الخامس: الحَثُّ عليه، والحَضُّ على القيام به حذراً من التهاون به، كتقديم «الوصية» على «الدَّين» في قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾ [النِّساء: الآية ١٢] مع أنَّ الدَّين مُقَدَّمٌ عليها شرعاً.

السادس: السَّبْقُ، وهو إما في الزمان **باعتبار الإيجاد**، كتقديم «الليل» على «النهار»، و«الظلمات» على «النور»، و«آدم» على «نوح»، و«نوح» على «إبراهيم»، و«إبراهيم» على «موسى»، و«هود» على «عيسى»، و«داود» على «سليمان»، و«الملائكة» على «البشر» في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحَجّ: الآية ٧٥]، و«عادٍ» على «ثَمُود»، و«الأزواج» على «الذُّرية» في قوله: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٩]، و«السِّنَةُ» على «النوم» في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥].

أو باعتبار الإنزال، كقوله: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلى: الآية ١٩]،

﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: الآيتان ٣-٤].

أو **باعتبار الوجوب والتكليف**، نحو: ﴿ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: الآية ٧٧]، ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] الآية، ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٥٨] ولهذا قال ﷺ: «**نبدأُ بما بدأ الله به**».

أو **بالذات**، نحو: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: الآية ٣].

السابع: السَّبَبِيةُ، كتقديم «العزيز» على «الحكيم»، لأنه عَزّ فَحَكَمْ والعليم عليه؛ لأنَّ الإحكام والإتقان ناشىءٌ عن العلم، وأما تقديم «الحكيم» عليه في سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

ومنه: تقديم «العبادة» على «الاستعانة» في سورة الفاتحة، لأنها سبب حصول الإعانة، وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٢] لأنَّ التوبة سبب الطهارة، ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الجاثية: الآية ٧] لأنَّ الإفك سبب الإثم، ﴿يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: الآية ٣٠] لأنَّ البصر داعية إلى الفرج.

الثامن: الكثرة، كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: الآية ٢] لأنَّ الكافر أكثر، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: الآية ٣٢] الآية، قَدّمَ «الظالم» لكثرته، ثم «المقتصد» ثم السابق، ولهذا قَدّمَ «السارق» على «السارقة»، لأنَّ السرقة في الذكور أكثر، و«الزانية» على «الزاني» لأنَّ الزنىٰ فِيهنَّ أكثر.

ومنه: تقديم «الرحمة» على «العذاب»، حيث وقع في القرآن غالباً، ولهذا ورد: «**إنَّ رحمتي غلبت غضبي**».

التاسع: التَّرقي من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ، كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٥] الآية. بدأ بالأدنى لغرض التَّرقي، لأنَّ اليد أشرف من الرِّجْل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

ومن هذا النوع: تأخير الأبلغ، وقد خرج عنه تقديم «الرحمٰن» على «الرحيم»، و«الرؤوف» على «الرحيم»، و«الرسول» على «النبي»، في قوله: ﴿وَكَانَ

رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: الآية ٥١]، وذُكر لذلك نُكتٌ أشهرها: مراعاة الفاصلة.

العاشر: التَّدَلي من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ، وخرج عنه: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: الآية ٤٩].

«عَامِّهِ وخَاصِّهِ»

العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر، وصيغته: «**كُلّ**» مبتدأة، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٦]، أو **تابعة**، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحِجر: الآية ٣٠].

و«**الذي**» و«**التي**» وَتَثْنِيَتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا، نحو: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف: الآية ١٧] فإنَّ المراد به كُلَّ من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعد: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: الآية ١٨]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٢]، ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يُونس: الآية ٢٦]، ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥]، ﴿وَاللَّاتِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٤] الآية، ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا....﴾ [النساء: الآية ١٥] الآية، ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ [النساء: الآية ١٦].

و«**أي**» و«**ما**» و«**من**»، شرطاً واستفهاماً وموصولاً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٨]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: الآية ١٢٣].

والجَمعُ المُضَاف، نحو: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ١١].

والمُعَرّفُ «**بأل**» نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: الآية ١]، ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبَة: الآية ٥].

واسم الجنس المُضَاف، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النُّور: الآية ٦٣] أي: كُلُّ أَمرِ الله.

والمعروف «**بأل**»، نحو: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٥]، أي: كُلّ بيع ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العَصر: الآية ٢] أي: كل إنسان، بدليل ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧].

والنكرة في سياق النفي والنهي، نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٣]، ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحِجر: الآية ٢١]، ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢]، ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧].

وفي سياق الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبَة: الآية ٦].

وفي سياق الامتنان، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفُرقان: الآية ٤٨].

والعام المخصوص أمثلته في القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من المنسوخ، إذ ما من عامٍّ إلَّا وقد خُصَّ، إلَّا آيات قليلة.

منها: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢].

ومنها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٨٩].

ومنها: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٣].

ومن أمثلة ما خُصَّ بالقرآن: قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨]، خُصَّ بقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ﴾ [الأحزَاب: الآية ٤٩]، وبقوله: ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٤].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المَائدة: الآية ٣] خُصَّ من الميتة: السمك بقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المَائدة: الآية ٩٦]، ومن الدم: الجامد بقوله: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٥].

وقوله: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النِّساء: الآية ٢٠]،

الآية، خُصَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٩].

وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النُّور: الآية ٢] خُصَّ بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النِّساء: الآية ٢٥].

وقوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: الآية ٣] خُصَّ بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٣]... الآية.

ومن أمثلة ما خُصَّ بالحديث: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٧٥]، خُصَّ منه البيوع الفاسدة ـ وهي كثيرة ـ بالسُّنّة، ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البَقَرة: الآية ٢٧٥] خُصَّ منه العرايا بالسُّنّة.

وآيات المواريث؛ خُصَّ منها القاتل والمُخَالِفُ في الدّين بالسُّنّة.

وآيات تحريم الميتة؛ خُصَّ منها الجراد بالسُّنّة.

وآية: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٨]؛ خُصَّ منها الأَمَة بالسُّنّة.

وقوله: ﴿مَآءً طَهُورًا﴾ [الفُرقان: الآية ٤٨]؛ خُصَّ منه المتغيِّر بالسُّنّة.

وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟﴾ [المَائدة: الآية ٣٨]؛ خُصَّ منه من سرق دون ربع دينار بالسُّنّة.

ومن أمثلة ما خُصَّ بالإجماع: آية المواريث؛ خُصَّ منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع، ذكره مكي.

ومن أمثلة ما خُصَّ بالقياس: آية الزنا: ﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النُّور: الآية ٢]؛ خُصَّ منها العَبدُ بالقياس على الأَمَة المنصوصة في قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النِّساء: الآية ٢٥] المُخَصِّصِ لعموم الآية، ذكره مكي أيضاً.

فَصْلٌ

من خَاصِّ القرآن ما كان مُخَصِّصاً لعموم السُّنّة، وهو عَزِيزٌ.

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التّوبة: الآية ٢٩]؛ خُصَّ

عموم قوله ﷺ: «**أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلّا الله**».

وقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٨]؛ خُصَّ عموم نهيه ﷺ عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض.

قوله: ﴿وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا﴾ [النّحل: الآية ٨٠] الآية؛ خُصَّ عموم قوله ﷺ: «**ما أُبِينَ من حَيٍّ، فهو ميت**».

وقوله: ﴿وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ [التّوبَة: الآية ٦٠]؛ خُصَّ عموم قوله ﷺ: «**لا تَحِلُّ الصَّدقةُ لغنيٍّ ولا لذي مرة سَوي**».

وقوله: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحُجرَات: الآية ٩]؛ خُصَّ عموم قوله ﷺ: «**إذا التقىٰ المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار**».

«فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص»

الأول: إذا سِيقَ العام للمدح أو الذَّم؛ فهل هو بَاقٍ على عمومه؟

فيه مذاهب:

أحدها: نعم، إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم.

والثاني: لا، لأنه لم يُسَقْ للتعميم، بل للمدح أو للذم.

والثالث: وهو الأصح: التفصيل، فَيُعَمُّ إن لم يعارضه عام آخر لم يُسَقْ لذلك، ولا يُعَمُّ إن عارضه ذلك؛ جمعاً بينهما.

مِثَالُهُ ولا مُعَارِضَ: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴿١٤﴾﴾ [الانفِطار: الآيات ١٣ - ١٤].

ومع المُعَارِض: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ [المؤمنون: الآيات ٥ - ٦] فإنه سِيقَ للمدح، وظاهره يَعُمُّ الأختين بِمُلْكِ اليمين جمعاً.

وعارضه في ذلك: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [النِّساء: الآية ٢٣]، فإنه شامل لجمعهما بمُلْكِ اليمينِ، ولم يسق للمدح، فَحُمِلَ الأول على ذلك؛ بأن لم يُرِدْ تناوله له.

وَمِثالهُ في الذَّم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ [التّوبَة: الآية ٣٤] الآية، فإنه سِيقَ للذّم، وظاهره يَعُمُّ الحُلِيَّ المباح.

وعارضه في ذلك: حديث جابر رضي الله عنه: «**ليس في الحُلِيّ زكاة**»، فحمل الأول على غير ذلك.

الثاني: اختلف في الخطاب الخاص به ﷺ، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، هل يشمل الأُمَّةَ؟

فقيل: نعم، لأنَّ أمر القدوة أَمرٌ لأتباعه معه عُرْفاً، والأصح في الأصول: المنع، لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، هل يشمل الرسول ﷺ؟.

على مذاهب:

أصحها ـ وعليه الأكثرون ـ: نعم، لعموم الصيغة له.

أخرج ابن أبي حاتم، عن الزُّهري قال: إذا قال الله: يا أيها الذين آمنوا افعلوا، فالنبي ﷺ منهم.

والثاني: لا، لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره، وَلِمَا له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن بـ«قُلْ» لم يشمله لظهوره في التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله، وإلَّا فيشمله.

الرابع: الأصح في الأُصول: أنَّ الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يشمل الكافر، والعبد، لعموم اللفظ.

وقيل: لا يَعُمُّ الكافر بناءً على عدم تكليفه بالفروع. ولا العبد، لصرف منافعه إلى سيده شرعاً.

الخامس: اختلف في «مَنْ»، هل يتناول الأُنثىٰ؟

فالأصح: نعم، خلافاً للحنفية لنا.

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [النساء: الآية ١٢٤] فالتفسير بهما دالّ على تناول «مَنْ» لهما، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٣١].

واخْتُلِفَ في جمع المذكر السالم هل يتناولها؟

فالأصح: لا، إنما يدخلن فيه بقرينة، أما جَمْعُ المُكَسّر؛ فلا خلاف في دخولهن فيه.

السادس: اخْتُلِفَ في الخطاب بـ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، هل يشمل المؤمنين؟

فالأصح: لا، لأنَّ اللفظ قاصر على من ذُكِرَ.

وقيل: إن شاركوهم في المعنىٰ شملهم، وإلَّا فلا.

واخْتُلِفَ في الخطاب بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، هل يشمل أهل الكتاب؟

فقيل: لا، بناءً على أنهم غير مُخَاطَبِينَ بالفروع.

وقيل: نعم، واختاره ابن السمعاني، قال: وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.

«مُجْمَلِه وَمُبَيَّنِهِ»

المُجْمَلُ: ما لم تَتضّح دلالته، وهو واقع في القرآن خلافاً لداود الظاهري.

وفي جواز بقائه مُجْمَلًا أقوال، **أصحها**: لا يبقىٰ المُكَلّفُ بالعمل به، بخلاف غيره.

وَاخْتُلِفَ في آيات، هل هي من قَبِيل المُجْمَل، أو لا؟

منها: آية السرقة، قيل: إنها مُجْمَلةٌ في اليد، لأنها تُطلَقُ على العضو إلى الكُوع، وإلى المِرْفَق، وإلى المَنْكِب، وفي القطع لأنه يطلق على الإبانة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك.

وإبانة الشارع من الكوع تُبَيِّنُ أنَّ المراد ذلك.

وقيل: لا إجمال فيها، لأنَّ القطع ظاهر في الإبانة.

ومنها: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٦] قيل: إنها مُجْمَلةٌ لترددها بين مسح الكُلِّ والبَعض، ومسح الشارع الناصية مُبيّنٌ لذلك.

وقيل: لا، وإنما هي لمطلق المسح الصادق بأقل ما يُطلق عليه الاسم ويفيده.

ومنها: الآيات التي فيها الأسماء الشرعية، نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٣]، ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٥]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧].

قيل: إنها مُجْمَلةٌ، لاحتمال الصلاة لكل دعاءٍ، والصوم لكل إمساك، والحج لكل قصد. والمراد بها لا تدخل عليه اللغة، فافتقر إلى البيان.

وقيل: لا، بل يُحْمَلُ على كُلِّ ما ذُكِر، إلاَّ ما خُصَّ بدليل.

«نَاسِخه وَمَنْسُوخِهِ»

* وفي هذا النوع مسائل:

الأُولىٰ: يَرِدُ النَّسخُ بمعنىٰ: الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [الحَجّ: الآية ٥٢].

وبمعنىٰ: التبديل، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: الآية ١٠١].

وبمعنىٰ: التحويل، كتناسخ المواريث، بمعنىٰ تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

وبمعنىٰ: النقل من موضع إلى موضع، ومنه: نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه.

الثانية: النَّسخُ مما خَصَّ الله به هذه الأُمَّةَ لحِكَمٍ، **منها**: التيسير.

وقد أَجمع المسلمون على جوازه، وأنكره اليهود ظناً منهم أنه: بَدْءٌ، كالذي يَرىٰ الرأي ثم يبدو له، وهو باطل، لأنه بيان مدة الحكم، كالإحياءِ بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، وذلك لا يكون بَداءً، فكذا الأمر والنهي.

واختلفَ العلماء في الناسخ فقيل: لا يُنْسَخُ القرآن إلاَّ بالقرآن لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]

قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه، إلاَّ قرآن.

وقيل: بل يُنْسَخُ القرآن بالسُّنّة، لأنها أيضاً من عند الله، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النّجْم: الآية ٣] وجعل منه آية الوصية الآتية.

الثالثة: لا يقع النَّسخُ إلاَّ في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بمعنىٰ: الطلب، فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد.

وإذا عرفت ذلك؛ عرفت فساد صنع من أدخل في كُتُبِ النَّسخِ كثيراً من آيات الإخبار، والوعد والوعيد.

الرابعة: النَّسخُ أقسام:

أحدها: نَسْخُ المأمور به قبل امتثاله، وهو النَّسخُ على الحقيقة، كآية النَّجوىٰ.

الثاني: نَسخُ ما كان شرعاً لمن قبلنا، كآية شرع القِصَاصِ والدِّيةِ، أو كان أمر به أمراً إجمالياً، كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة، وصوم عاشوراء برمضان، وإنما يُسَمّىٰ هذا نسخاً تَجَوُّزاً.

الثالث: ما أُمِرَ به لسبب ثم يزول السبب، كالأمر حين الضَّعفِ والقِلّة؛ بالصبر والصفح، ثم نُسِخَ بإيجاب القتال.

وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم: المُنْسأ، كما قال تعالى: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]، فالمُنْسأُ هو: الأمر بالقتال إلى أن يقوىٰ المسلمون،

وفي حال الضَّعف يكون الحُكْمُ وجوب الصبر على الأذىٰ.

وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أنَّ الآية في ذلك منسوخة بآية السيف، وليس كذلك، بل هي المُنْسَأُ، بمعنىٰ أنَّ كُلّ أَمرٍ ورد يجب امتثاله في وقت ما؛ لِعِلّةٍ تقتضي ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العِلَّةِ إلى حكم آخر، وليس بِنَسخٍ، إنما النَّسخُ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله.

الخامسة: قال بعضهم: سور القرآن باعتبار الناسخ والمنسوخ أقسام:

قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهو ثلاثة وأربعون: سورة الفاتحة، ويوسف، ويسّ، والحجرات، والرحمٰن، والحديد، والصف، والجمعة، والتحريم، والمُلك، والحاقة، ونوح، والجن، والمرسلات، وعم، والنازعات، والانفطار وثلاث بعدها، والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن، إلاَّ التين، والعصر، والكافرين.

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ، وهو خمسة وعشرون: البقرة وثلاث بعدها، والحج، والنور وتالياها، والأحزاب، وسبأ، والمؤمنون، والشورى، والذاريات، والطور، والواقعة، والمجادلة، والمزمل، والمدثر، وكورت، والعصر.

وقسم فيه الناسخ فقط: وهو ستة: الفتح، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والأعلى.

وقسم فيه المنسوخ فقط، وهو الأربعون الباقية، كذا قال، وهذا بناء على عَدَّ المُنْسأ والمخصوص من المنسوخ.

السادسة: النَّسخُ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نُسِخَ تلاوته وحكمه معاً، قالت عائشة رضي الله عنها: كان فيما أُنزل: «عشر رضعات معلومات» فَنُسِخنَ بـ:«خمس معلومات»، فَتُوفِّيَ رسول الله ﷺ وَهُنَّ مما يقرأ في القرآن، رواه الشيخان.

وقد تكلموا في قولها: «وهن مما يقرأ» فإنَّ ظاهره بقاءُ التلاوة، وليس كذلك.

وأُجيب بأنَّ المراد: قارب الوفاة، أو: أنَّ التلاوة نُسِخَت أيضاً، ولم يبلغ ذلك كُلَّ الناس إلاَّ بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ فَتُوفِّيَ وبعض الناس يقرؤها.

الضرب الثاني: ما نُسِخَ حكمه دون تلاوته، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جداً، وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه، فإنَّ المحققين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربي بَيّنَ ذلك وأتقنه.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٠] الآية مَنْسُوخةٌ، قيل: بآية المواريث، وقيل: بحديث: «**ألا لا وصية لوارث**»، وقيل: بالإجماع، حكاه ابن العربي.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] قيل: مَنْسُوخَةٌ بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٥]. وقيل: مُحكَمةٌ ولا مقدرة.

وقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٧]، نَاسِخَةٌ لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٣] لأنَّ مقتضاها الموافقة فيما كان عليهم من تحريم الأكل والوطءِ بعد النوم، ذكره ابن العربي. وحكىٰ قولاً آخر أنه نَسخٌ لما كان بالسُّنّة.

قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] الآية مَنْسُوخَةٌ بقوله: ﴿وَقَـٰتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التّوبَة: الآية ٣٦] الآية، أخرجه ابن جرير، عن عطاء بن ميسرة.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤] إلى قوله: ﴿مَّتَـٰعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٠] مَنْسُوخَةٌ بآية أربعة أشهر وعشراً، والوصية منسوخة بالميراث، والسُكنىٰ ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بحديث: «**ولا سُكْنىٰ**».

وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٤] مَنْسُوخَةٌ بقوله بعده: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦].

وقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٢] قيل: إنه مَنسوخٌ، بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التّغَابُن: الآية ١٦] وقيل: لا، بل هو مُحْكَمٌ وليس في «آل عمران» آية يَصِحُّ فيها دعوىٰ النَّسخِ غير هذه الآية.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٢] الآية مَنْسُوخَةٌ بقوله: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٠].

فإن قُلْتَ: ما الحكمة في رفع الحُكْمِ وبقاءِ التلاوة؟

فالجواب في وجهين:

أحدهما: أنَّ القرآن كما يتلىٰ ليعرف الحُكْمُ منه والعمل به، فيتلىٰ لكونه كلام الله فَيُثابُ عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: أنَّ النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة برفع المشقة.

وأما ما ورد في القرآن ناسخاً لما كان عليه الجاهلية، أو كان في شرع مَن قبلنا، أو في أول الإسلام؛ فهو أيضاً قليل العدد، كنسخ استقبال بيت المقدس بآية القبلة، وصوم عاشوراء بصوم رمضان.

الضرب الثالث: ما نُسِخَ تلاوته دون حُكْمه.

يعني: أنَّ النَّسخَ هنا بالنسبة للتلاوة فقط، فلا تثبت قرآنيته، فلا يُثَاب على قراءته ثواب القرآن، وأما حُكْمه فَبَاقٍ يُعْملُ به.

وأمثلة هذا الضرب كثيرة.

رَوىٰ أبو عبيد، عن زِرِّ بن حُبَيش، قال لي أُبيّ بن كعب: كأيّن تَعُدُّ سورة الأحزاب؟

قلت: اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثة وسبعين آية.

قال: إن كانت تعدل سورة البقرة، وإن كُنّا لنقرأ فيها آية الرجم.

قلت: وما آية الرجم؟

قال: (إذا زَنىٰ الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالاً من الله) ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت، وحُفظَ منها: (إنَّ الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنىٰ وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلاَّ التراب، ويتوب الله على من تاب).

وحِكْمةُ هذا الضرب: ظهور طاعة هذه الأُمّةِ في المسارعة إلى بذل النفوس، واستجابة لحكم الله بطريق الظن من غير استفصال، فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل عليه السلام إلى ذبح ولده بمنام، وهو أدنىٰ طريق الوحي.

* فَوائِدُ مَنْثُورةٌ:

قال بعضهم: ليس في القرآن ناسخ إلاَّ والمنسوخ قبله في الترتيب، إلاَّ في آيتين: آية العِدّة في «البقرة»، وقوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٢] منسوخة بقوله: ﴿إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٠].

وزاد بعضهم ثالثة: وهي آية «الحشر» في الفيءِ، على رأي من قال: إنها منسوخة بآية الأنفال: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنفَال: الآية ٤١].

وزاد قوم رابعة، وهي قوله: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٩] يعني: الفضل من أموالهم، على رأي من قال: إنها منسوخة بآية الزكاة.

وقال ابن العربي: كُلّ ما في القرآن من الصَّفْحِ عن الكفار والتولي والإعراض والكَفِّ عنهم؛ فهو منسوخ بآية السيف، وهي: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التّوبَة: الآية ٥] الآية، نسخت مئة وأربعاً وعشرين آية، ثم نَسخَ آخرها أولها. **انتهىٰ، وكلامه** هذا فيه كما تَقدّم.

وقال أيضاً ـ بناءً على كلامه المذكور ـ: من عجيب المنسوخ قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٩] الآية، فإنَّ أولها وآخرها وهو: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ

﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٩] مَنْسوخٌ، ووسطها مُحْكَمٌ وهو: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٩٩].

وقال: ومن عجيبه أيضاً: آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، ولا نظير لها، وهي قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥] فقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾، يعني: بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا ناسخ لقوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥].

*** تَنبِيهٌ:**

قال ابن الحصار: إنما يُرْجَعُ في النَّسخِ إلى نَقْلٍ صَريحٍ عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نَسَخَتْ كذا.

قال: وقد يُحْكَمُ به عند وجود التعارض المقطوع به، مع علم التاريخ ليعرف المُتَقدِّم والمتأخِّر.

قال: ولا يعتمد في النَّسخِ قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين؛ من غير نقل صحيح، ولا معارضة بَيِّنةٍ، لأنَّ النسخ يتضمن رفع حُكْمٍ وإثبات حُكْم تقرر في عهده ﷺ.

والمعتمد فيه: النقل والتاريخ، دون الرأي والاجتهاد.

«مُشْكِلِه وَمُوهِمِ الاختلاف والتَّناقُض»

وكلامه تعالى مُنَزهٌ عن ذلك كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّساء: الآية ٨٢] ولكن قد يقع للمبتدىء ما يُوهِمُ اختلافاً، وليس به في الحقيقة، فاحتيج لإزالته، كما صُنِّفَ في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وقد تَكلَّم في ذلك ابن عباس رضي الله عنهما، وَحُكِيَ عنه التوقف في بعضها.

قال عبد الرزاق في «تفسيره»: أنبأنا معمر، عن رجل، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، قال: جاءَ رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: رأيت أشياء تختلف عَلَيَّ من القرآن؟

فقال ابن عباس رضي الله عنهما: ما هو، أَشَكٌّ؟

قال: ليس بِشَكٍّ، ولكنه اختلاف.

قال: هَاتِ ما اختلف عليك من ذلك.

قال: أسمع الله يقول: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٣]، وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النِّساء: الآية ٤٢] فقد كتموا.

وأسمعه يقول: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون: الآية ١٠١]، ثم قال: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الصافات: الآية ٢٧]، وقال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٩] حتى بلغ: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلَت: الآية ١١]، ثم قال في الآية الأُخرى: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [النَّازعَات: الآية ٢٧] ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النَّازعَات: الآية ٣٠].

وأسمعه يقول: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾ ما شأنه يقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ﴾.

فقال ابن عباس رضي الله عنهما: أما قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنعام: الآية ٢٣]، فإنهم لما رأوا يوم القيامة، وأنَّ الله يغفر لأهل الإسلام، ويغفر الذنوب ولا يغفر شركاً، ولا يتعاظمه ذنب أن يغفره؛ جَحَدهُ المشركون رجاءَ أن يغفر لهم، فقالوا: والله ربنا ما كُنّا مشركين، فختم الله على أفواههم، وتكلّمت أيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون، فعند ذلك يَوَدُّ الذين كفروا وعصوا الرسول لو تُسوَّىٰ بهم الأرض؛ ولا يكتمون الله حديثاً.

وأما قوله: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: الآية ١٠١]، فإنه إذا نفخ في الصُّور فَصَعِقَ مَن في السماوات ومن في الأرض، إلاَّ من شاء الله، فلا أنساب بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون، ثم نُفِخَ فيه أُخرىٰ؛ فإذا هم قيام ينظرون وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٩]، فإنَّ الأرض خُلِقَتْ

قبل السماءِ، وكانت السماءُ دخاناً فسواهن سبع سماوات في يومين بعد خلق الأرض.

وأما قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾﴾ [النَّازعَات: الآية ٣٠]، يقول: جعل فيها جبلاً، وجعل فيها نهراً، وجعل فيها شجراً، وجعل فيها بحوراً.

وأما قوله: ﴿كَانَ ٱللَّهُ﴾، فإنَّ الله كان ولم يزل كذلك، وهو كذلك عزيز حكيم عليم قدير، لم يزل كذلك.

فما اختلف عليك من القرآن؛ فهو يشبه ما ذكرت لك، وإنَّ الله لم ينزل شيئاً إلاَّ وقد أَصاب به الذي أراد، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

أخرجه بطوله الحاكم في «المستدرك» وصححه، وأصله في «الصحيح».

قال ابن حجر في «شرحه»: حاصل ما فيه السؤال عن أربعة مواضع:

الأول: نَفيُ المسألة يوم القيامة وإثباتها.

الثاني: كتمَانُ المشركين حالهم وإفشاؤهم.

الثالث: خَلْقُ الأرض أو السماء، أيهما تَقَدّم.

الرابع: الإتيان بحرف: «كان» الدالة على المضي، مع أنَّ الصفة لازمة.

وحاصل جواب ابن عباس رضي الله عنهما **عن الأول**: أنَّ نفي المسألة فيما قبل النفخة الثانية، وإثباتها فيما بعد ذلك.

وعن الثاني: أنهم يكتمون بألسنتهم، فتنطق أيديهم وجوارحهم.

وعن الثالث: أنه بدأ خَلْقَ الأرض في يومين غير مدحوة، ثم خلق السماوات فسواهن في يومين، ثم دحا الأرض بعد ذلك وجعل فيها الرواسي وغيرها في يومين، فتلك أربعة أيام للأرض.

وعن الرابع: بأنَّ: «كان» وإن كانت للماضي، لكنها لا تستلزم الانقطاع؛ بل المراد أنه لم يزل كذلك.

وهناك موضع تَوقّفَ فيه ابن عباس رضي الله عنهما.

قال أبو عبيد: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة قال: سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السَّجدَة: الآية ٥]، وقوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: الآية ٤].

فقال ابن عباس رضي الله عنهما: هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه، الله أعلم بهما.

قال الزركشي في «**البرهان**»: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المُخْبَرِ به على أنواع مختلفة وتطويرات شتىٰ، كقوله في خَلْقِ آدم: ﴿مِن تُرَابٍ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٩]، ومَرَّةً: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۝٢٦﴾ [الحجر: الآية ٢٦]، ومرَّةً: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصَّافات: الآية ١١]، ومَرَّةً: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ١٤].

فهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة، لأنَّ «الصلصال» غير «الحَمَأ»، والحَمَأ غير التراب، إلاَّ أنَّ مرجعها كلها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

الثاني: لاختلاف الموضع، كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ۝٢٤﴾ [الصَّافات: الآية ٢٤]، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾ [الأعرَاف: الآية ٦]، مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ۝٣٩﴾ [الرحمٰن: الآية ٣٩].

قال الحليمي: فتحمل الآية الأولىٰ على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدِّين وفروعه.

وحَملهُ غيرهُ على اختلاف الأماكن، لأنَّ في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يسألون، وفي آخر لا يسألون.

وقيل: إنَّ السؤال المُثْبِتَ سؤال تبكيت وتوبيخ، والمَنْفِي سؤال المعذرة وبيان الحُجَّة.

الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: الآية ١٧].

أُضيف القتل إليهم والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع: لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحجّ: الآية ٢] أي: سُكَارىٰ من الأهوال مجازاً، لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرّعد: الآية ٢٨] مع قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢]، فقد يُظَنُّ أنَّ «الوَجَل» خلاف «الطمأنينة».

وجوابه: أنَّ «الطمأنينة» تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، و«الوجل» يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدىٰ، فتوجل القلوب لذلك. وقد جُمِعَ بينهما في قوله تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٣].

ومما استُشْكِلَ أيضاً قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٤]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٢]، مع قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [الكهف: الآية ٥٧]، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٤]، إلى غير ذلك من الآيات.

ووجه الإشكال: أنَّ المراد بالاستفهام هنا: النفي، والمعنىٰ: «لا أحد أظلم» فيكون خبراً، وإذا كان خبراً وَأُخِذَتْ الآيات على ظواهرها، أدّىٰ إلى التناقض.

وأُجيب بأوجه:

منها: تخصيص كُلِّ موضع بمعنىٰ صلته، أي: لا أحد من المانعين أظلم

ممن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترىٰ على الله كذباً، وإذا تَخَصّص بالصلات فيها؛ زال التناقض.

«مُطْلَقِهِ وَمُقَيّدِهِ»

المُطْلَقُ: الدّال على الماهية بلا قيد، وهو مع **المقيد** كالعام مع الخاص.

قال العلماءُ: متىٰ وُجِدَ دليل على تقييد المطلق؛ صِيرَ إليه وإلاَّ فلا، بل يبقىٰ المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده، لأنَّ الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضَّابِطُ: أنَّ الله إذا حكم في شيءٍ بصفة أو شرط، ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظِر، فإنه لم يكن له أصل يرد إليه إلاَّ ذلك الحكم المقيد؛ وجبَ تقييده به، وإن كان له أصل غيره لم يكن رَدُّهُ إلى أحدهما بأولىٰ من الآخر.

فالأول مثل: اشتراط العدالة في الشهود على الرَّجعة، والفِرَاق والوصية في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطّلَاق: الآية ٢]، وقوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٠٦].

وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوٓا۟ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢]، ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النِّساء: الآية ٦].

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وإطلاقها في كفارة الظِّهَار واليمين، والمطلق كالمقيد في وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المَائدة: الآية ٦] في الوضوءِ وإطلاقه في التيمم.

وتقييد إحباط العمل بالردة بالموت على الكفر في قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] الآية، وأطلق في قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المَائدة: الآية ٥].

وتقييد تحريم الدم بالمسفوح في الأنعام، وأطلق فيما عداها، فمذهب الشافعي حَملُ المطلق على المقيد في الجميع.

ومن العلماء مَن لا يحمله، ويجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظِّهَار واليمين، ويكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين، ويقول: إنَّ الردة تُحبط العمل بمجردها.

والثاني: مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظِّهار، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع، وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان؛ فيبقىٰ على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتتابعاً.

«مَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ»

المَنْطُوقُ: ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق، فإن أفاد معنًىٰ لا يحتمل غيره، فالنَّصُّ نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦].

أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً، فالظاهر نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٣] فإنَّ الباغي يطلق على الجاهل وعلى الظالم؛ وهو فيه أظهر وأغلب.

ونحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٢] فإنه يقال للانقطاع: طُهْرٌ، وللوضوء والغسل؛ وهو في الثاني أظهر.

فإن حُمِلَ على المرجوح لدليل فهو تأويل، ويُسَمّىٰ المرجوح المحمول عليه: مُؤَوّلًا، كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحَديد: الآية ٤]، فإنه يستحيل حَملُ المَعِية على القرب بالذات، فَتعيّن صرفه عن ذلك، وحمله على القدرة والعلم، أو على الحفظ والرعاية.

وكقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٤]، فإنه يستحيل حمله على الظاهر، لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيحمل على الخضوع، وَحُسن الخُلْق.

والمَفهُوم: ما دَلّ عليه اللفظ، لا في محل النطق، وهو قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فالأول: ما يُوافِقُ حُكمُه المنطوق، فإنْ كان أولىٰ سُمِّيَ: فَحوىٰ الخطاب؛ كدِلالة: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٣] على تحريم الضرب لأنه أشد، وإن كان مساوياً سُمِّيّ: لحن الخطاب، أي: معناه؛ كدِلالة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ [النِّساء: الآية ١٠] على تحريم الإحراق، لأنه مساوٍ للأكل في الإتلاف.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق، وهو أنواع:

مفهوم صفة، نعتاً كان أو حالاً أو ظرفاً أو عدداً، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: الآية ٦]، **مفهومه**: أنَّ غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل.

وشَرطٌ، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيۡهِنَّ﴾ [الطّلَاق: الآية ٦] أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

وغَايةٌ، نحو: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٠] أي: فإذا نكحته؛ فإنها تَحِلُّ للأول بشرطه.

وَحَصرٌ، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصّافات: الآية ٣٥]، ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [طٰه: الآية ٩٨] أي: فغيره ليس بإلٰه، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشّورى: الآية ٩] أي: فغيره ليس بولي، ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٨] أي: لا إلى غيره، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] أي: لا غيرك.

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة، **والأصح في الجملة**: أنها كلها حُجَّةٌ؛ بشروط تطلب في كتب الأصول.

وُجُوهِ مُخَاطَباتِهِ

قال ابن الجوزي في كتابه: «**النفيس**»: الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً.

وقال غيره: على أكثر من ثلاثين وجهاً، **ونذكر بعضها**:

أحدها: خطاب العام، والمراد به: **العموم**، كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٠].

والثاني: خطاب الخاص، والمراد به: **الخصوص**، كقوله: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المَائدة: الآية ٦٧].

والثالث: خطاب العام، والمراد به: **الخصوص**، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النِّساء: الآية ١]، لم يدخل فيه الأطفال والمجانين.

الرابع: خطاب الخاص والمراد به: **العموم**، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطَّلَاق: الآية ١]، افتتح الخطاب بالنبي ﷺ، والمراد سائر مَن يملك الطلاق.

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٠] الآية.

قال أبو بكر الصيرفي: كان ابتداءُ الخطاب له، فلما قال في المَوهوبة: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٠]؛ علم أنَّ ما قبلها له ولغيره.

الخامس: خطاب الجنس، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾.

السادس: خطاب النوع، نحو: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

السابع: خطاب العين، نحو: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هُود: الآية ٤٨]، ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ﴾ [الصافات: الآيتان ١٠٤ - ١٠٥]، ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ﴾ [النَّمل: الآية ١٠]، ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٥].

ولم يقع في القرآن الخطاب بـ«يا محمد»، بل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾، تعظيماً له وتشريفاً، وتخصيصاً له بذلك عما سواه، وتعليماً للمؤمنين أن لا يُنَادُوهُ باسمه.

الثامن: خطاب المدح، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، ولهذا وقع خطاباً لأهل المدينة؛ الذين آمنوا وهاجروا.

التاسع: خطاب الذم، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [التّحريم: الآية ٧]، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافِرون: الآية ١].

العاشر: خطاب الكرامة، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾.

الحادي عشر: خطاب الإهانة، نحو: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾ [الحِجر: الآية ٣٤]، ﴿قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ۝١٠٨﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٨].

الثاني عشر: خطاب التَّهكُم، نحو: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدّخان: الآية ٤٩].

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦﴾ [الانفِطار: الآية ٦].

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: الآية ٥١] إلى قوله: ﴿فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٤]، فهو خطاب له ﷺ وحده، إذ لا نَبي معه ولا بعده.

وكذا قوله: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ﴾ [النّحل: الآية ١٢٦] الآية، خطاب له ﷺ وحده بدليل قوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [النّحل: الآية ١٢٧] الآية.

وكذلك قوله: ﴿فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ﴾ [هُود: الآية ١٤]، بدليل قوله: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٣].

الخامس عشر: خطاب الواحد بلفظ الاثنين، نحو: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية ٢٤]، والخطاب لِمَالكٍ خازن النار.

وقيل: لخزنة النار والزَّبانية، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين.

وقيل: للمَلَكينِ المُوكّلين به في قوله: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق: الآية ٢١].

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، كقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٤٩] أي: ويا هارون.

ومثله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: الآية ١١٧] قال ابن عطية: أفرده بالشقاء؛ لأنه المُخَاطَبُ أولاً، والمقصود في الكلام.

السابع عشر: خطاب الاثنين بلفظ الجمع، كقوله: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: الآية ٨٧].

*** فَائِدَةٌ:**

قال بعضهم: خطاب القرآن ثلاثة أقسام:

- **قِسمٌ** لا يصلح إلاَّ للنبي ﷺ.
- **وقِسمٌ** لا يصلح إلاَّ لغيره.
- **وقِسمٌ** لهما.

«حَقِيقَتُهُ وَمَجازُهُ»

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي: كُلّ لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام.

وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه، وأنكره جماعة منهم الظَّاهِرية، وابن القاص من الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية.

وشبهتهم: أنَّ المجاز أخو الكذب، والقرآن مُنَزَّهٌ عنه، وأنَّ المُتَكلِّمَ لا يعدل إليه؛ إلاَّ إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك مُحالٌ على الله تعالى.

وهذه شُبْهَةٌ باطِلةٌ، ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط منه شطر الحُسْن، **فقد اتفق البلغاء على:** أنَّ المجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وَجَب خُلُوُ القرآن من المجاز، وَجَبَ خُلُوهُ من الحذف والتوكيد، وتثنية القصص، وغيرها.

*** والمَجازُ قسمان:**

الأول: المجاز في التركيب، ويُسمّىٰ: **مجاز الإسناد، والمجاز العقلي؛** وعلاقته المُلَابَسة.

وذلك: أن يسند الفعل، أو شِبْهُهُ إلى غير ما هو له أصالة لملابسته له، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: الآية ٢] نُسِبتْ الزيادة - وهي فعل الله - إلى الآيات؛ لكونها سبباً لها.

وقوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القَصَص: الآية ٤]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى﴾ [غَافر: الآية ٣٦] نُسِبَ الذبح - وهو فعل الأعوان - إلى فرعون، والبناءُ - وهو فعل العَمَلةِ - إلى هامان؛ لكونهما آمرين به.

وكذا قوله: ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٨] نُسِبَ الإحلال إليهم لتسبّبهم في كفرهم بأمرهم إياهم به.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المُزمّل: الآية ١٧] نُسِبَ الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحَاقَّة: الآية ٢١] أي: مَرْضِية.

القسم الثاني: المجاز في المفرد، ويُسمّىٰ: **المجاز اللغوي**، وهو: استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، **وأنواعه كثيرة**.

أحدها: **الحذف**، نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: الآية ٨٢] أي: أهلها.

الثاني: **الزيادة**، **نحو**: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: الآية ١١] أي: ليس مثله شيء، وفيه نظر.

الثالث: إطلاق اسم الكُلِّ على الجزءِ، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] أي: أناملهم، **وَنُكتَةُ** التعبير عنها بالأصابع: الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة من الفرار، فكأنهم جعلوا الأصابع، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنَافِقون: الآية ٤]، أي: وجوههم، لأنه لم ير جملتهم.

الرابع: عكسه، نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٧] أي: ذاته، ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٤]، أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآية ٨]، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآية ٢] ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾﴾ [الغَاشِيَة: الآية ٣].

عَبَّر بالوجوه عن جميع الأجساد؛ لأنَّ التّنعم والنَّصَبَ حَاصلٌ لِكُلّها.

وكقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: الآية ١٠]، ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٢] أي: قدمت وكسبت، ونسب ذلك إلى الأيدي؛ لأنَّ أكثر الأعمال تُزَاوَلُ بها.

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام، نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٦] أي: رُسُلِه.

السادس: عكسه، نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: الآية ٥] أي: المؤمنين، بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: الآية ٧].

السابع: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢]، أي: الذين كانوا يَتامىٰ، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ.

وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٢] أي: الذين كانوا أزواجهن.

وقوله تعالى: ﴿مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه: الآية ٧٤]، سَمَّاهُ: مجرماً؛ باعتبار ما كان في الدنيا من الإجرام.

الثامن: تسميته باسم ما يَؤُولُ إليه، نحو: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣٦] أي: عِنَباً يَؤُولُ إلى الخَمْرِية.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نُوح: الآية ٢٧] أي: صائِراً إلى الكفر والفجور.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٠] سمّاهُ: زوجاً؛ لأنَّ العقد يَؤُولُ إلى زوجية، لأنها لا تُنْكح إلاَّ في حال كونه زوجاً.

وقوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصَّافات: الآية ١٠١]، ﴿نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحِجر: الآية ٥٣]، وصفه في حال البشارة؛ بما يَؤُولُ إليه من العلم والحِلْم.

التاسع: إطلاق اسم الحال على المَحَلْ، نحو: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا

﴿خَٰلِدُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٧] أي: في الجنة، لأنها مَحَلُّ الرحمة.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: الآية ٣٣] أي: في الليل، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال: الآية ٤٣] أي: في عينك، على قول الحسن.

العاشر: تسمية الشيء باسم آلته، نحو: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ﴾ [الشعراء: الآية ٨٤] أي: ثناءً حسناً، لأنَّ اللسان آلته.

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: الآية ٤] أي: بلغة قومه.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ضِدّه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢١].

الثاني عشر: إطلاق الفعل، والمراد: مشارفته ومقاربته وإرادته، نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطّلَاق: الآية ٢] أي: قاربن بلوغ الأجل، أي انقضاء العِدّة، لأنَّ الإمساك لا يكون بعده.

وهو في قوله تعالى: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٢] حقيقة.

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٣٤] أي: فإذا قَرُبَ مجيئه.

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [النّساء: الآية ٩]، أي: لو قاربوا أن يتركوا خافوا، لأنَّ الخطاب للأوصياء، وإنما يَتَوجَّهُ إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المَائدة: الآية ٦] أي: أردتم القيام.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النّحل: الآية ٩٨] أي: أردت القراءة، لتكون الاستعاذة قبلها.

قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤] أي: أردنا إهلاكها، وإلاَّ لم يصح العطف بالفاءِ.

الثالث عشر: إقامة صيغة مقام أُخرىٰ، **وتحت أنواع كثيرة**:

منها: إطلاق فاعل على مفعول، نحو: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطّارق: الآية ٦] أي: مدفوق، ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هُود: الآية ٤٣] أي: لا معصوم. ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ﴾ [العَنكبوت: الآية ٦٧] أي: مأموناً فيه.

وعكسه نحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٦١] أي: آتياً، ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٥] أي: ساتراً، وقيل: هو على بابه، أي: مستوراً عن العيون لا يَحُسُّ به أحد.

ومنها: إطلاق واحد من المفرد والمثنىٰ والجمع، على آخر منها.

مثال إطلاق المفرد على المثنىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التّوبَة: الآية ٦٢] أي: يرضوهما، فأفرد لتلازم الرضاءَين.

وعلى الجمع، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العَصر: الآية ٢] أي: الأناسيّ بدليل الاستثناءِ منه. ﴿۝١٩ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩﴾ [المعَارج: الآية ١٩] بدليل: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ۝٢٢﴾ [المعَارج: الآية ٢٢].

ومثال إطلاق المثنىٰ على المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية ٢٤] أي: ألق.

ومنه كُلُّ فعل نُسِبَ إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، **نحو**: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٢]، وإنما يخرج من أحدهما؛ وهو المِلحُ دون العَذْب.

﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نُوح: الآية ١٦] أي: في إحداهن.

﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: الآية ٦١] والناسي: يوشع، بدليل قوله لموسى عليه السلام: ﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف: الآية ٦٣] وإنما أُضيف النسيان إليهما معاً، لسكوت موسى عليه السلام عنه.

﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٣] والتعجيل في اليوم الثاني.

وَمِثالُ إطلاقه على الجمع: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [المُلك: الآية ٤] أي: كَرَّاتٍ، لأنَّ البصر لا يُحْسَرُ إلاَّ بها.

وَمِثالُ إطلاق الجمع على المفرد: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩] أي: ارجعني.

ومنها: إطلاق الماضي على المستقبل لتحقق وقوعه، **نحو**: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: الآية ١] أي: الساعة، بدليل: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النّحل: الآية ١]، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٨]، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ المائدة: الآية ١١٦].

وعكسه، لإفادة الدوام والاستمرار، فكأنه وقع واستمر. **نحو**: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٤]، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] أي: تلت، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾ [الحِجر: الآية ٩٧] أي: علمنا، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النُّور: الآية ٦٤] أي: علم، ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩١] أي: قتلتم.

«الحَصْرُ وَالاختِصَاص»

أما الحَصْر ـ ويقال له: القصر، فهو تخصيص أمر بأمر آخر بطريق مخصوص. ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

وينقسم إلى: قَصْرِ الموصوف على الصفة، وقَصْرُ الصِّفة على الموصوف.

وَكُلّ منهما: إما حقيقي، وإما مجازي.

ومِثَالُ قصر الموصوف على الصِّفةِ حقيقياً نحو: «ما زيد إلاَّ كاتب»، أي: لا صفة له غيرها، وهو عَزِيزٌ لا يكاد يوجد، لتَعَذُّرِ الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تَعذُّرِهَا يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها؛ ولذا لم يقع في التنزيل.

وَمِثالهُ مجازياً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤]؛ أي: أنه

مقصود على الرسالة لا يَتعدَّاها إلى التَّبَري من الموت الذي استعظموه والذي هو من شأن الإلٰه.

وَمِثالُ قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصَّافات: الآية ٣٥].

وَمِثالُهُ: مجازياً: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: الآية ١٤٥].

هذه الآية ظاهرها يدل على أنَّ المُحَرّمات محصورة في المذكورات.

وهذا الظاهر غير مُرَادٍ، لأنَّ هناك كثيراً من المُحَرَّمات غير مذكورة في الآية؛ مثل الخمر وغيره من المسكرات، ولحم كُلِّ ذات نَابٍ.

ولذلك قال العلماء: إنَّ القصر فيها مجازي، وأنه مُقَيَّدٌ بسبب نزول الآية، وقد بيّن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى هذه المسألة بياناً شافياً، **وخلاصته**:

أنَّ الكفار لما كانوا يُحِلُّونَ الميتة والدم ولحم الخنزير، وما أُهِلَّ لغير الله به، وكانوا يُحَرِّمُونَ كثيراً من المباحات، وكانت سجيتهم تُخَالِفُ وضع الشرع؛ نزلت الآية مُبَيِّنةً الحال الذي هم عليه، ومقتصرة على ذلك بأسلوب الحصر، تأكيداً لرد قولهم وتوضيحاً لكذبهم، فكأنه قال: لا حَرامَ إلاَّ ما أحللتموه، والغَرضُ: الرَّدُّ عليهم والمُضَادّةُ، لا الحصر الحقيقي.

وينقسم الحصر باعتبار آخر **إلى ثلاثة أقسام**: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

فالأول: يُخَاطَبُ به من يَعتقِدُ الشركة، نحو: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٨]، خُوطِبَ به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يُخَاطَبُ به من يعتقد إثبات الحُكْمِ لغير من أثبته المُتَكلمُ له، نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨]، خُوطِبَ به نمرود الذي اعتقد أنه المُحْيي المُمِيت دون الله.

والثالث: يُخَاطَبُ به من تساوىٰ عنده الأمران.

وطُرقُ الحصر كثيرة:

أحدها: النفي والاستثناء، سواءٌ كان النَّفي بـ«لا»، أو «ما»، أو غيرهما، والاستثناء بـ«إلا»، أو «غير»، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصَّافات: الآية ٣٥]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٦٢]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧].

الثاني: «إنما»، الجمهور على أنها للحصر.

منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٣].

ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٣]، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [هُود: الآية ٣٣].

الثالث: «إنما» ـ بالفتح ـ عَدّهَا من طُرُقِ الحصر: الزمخشري، والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٨]: هي للحصر.

الرابع: تقديم المعمول، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥]؛ أي: لا غيرك، ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٨]، وخالف فيه قوم.

الخامس: ضمير الفصل، نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشّورى: الآية ٩]؛ أي: لا غيره، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٥]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٦٢].

«ما جاء في القرآن من الإيجَازِ والإطنَابِ»

اعلم؛ أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «**سِرُّ الفصاحة**» عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي: الإيجاز، والإطناب.

واختلفت ألفاظ العلماء في تعريف: الإيجاز، والإطناب.

فقال بعضهم: **الإيجاز**: هو أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارف عليها.

والإطناب: أداؤه بأكثر منها؛ لكون المكان خليقاً بالبسط.

وقال بعضهم: **الإيجاز**: التعبير عن المراد بلفظ ناقص وافٍ لفائدة.

والإطناب: بلفظ زائد لفائدة، وهو أَخَصُّ من «**الإسهاب**»، فإنَّ الإسهاب: التطويل لفائدة، أو لا لفائدة.

«أنواع الإيجاز»

والإيجاز قسمان؛ **الأول**: إيجاز القصر، وهو: الوجيز لفظه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى ﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النَّمل: الآيات ٣٠ - ٣١]، جمع في أحرف العنوان والكتابة والحاجة.

ومنه ما يُسَمَّىٰ: الإيجاز الجامع، وهو: أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النَّحل: الآية ٩٠] الآية، فإنَّ العدل هو: الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، المُومَىٰ به إلى جميع الواجبات العبودية، لتفسيره في الحديث بقوله: «**أن تعبد الله كأنك تراه**»، أي: تعبده مخلصاً في نيّتك، وواقفاً في الخضوع، آخذاً أهبة الحذر؛ إلى ما لا يُحصىٰ.

﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النَّحل: الآية ٩٠] هو: الزيادة على الواجب من النوافل، **هذا في الأمر**.

وأما النواهي: في قوله: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النَّحل: الآية ٩٠] فبالفحشاء الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر إلى الإفراط الحاصل من آثار الغضبية؛ وكُلٌّ محرَّم شرعاً، وبالبغي إلى الاستعلاء الفائض عن الوهمية، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية. أخرجه في «المستدرك».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٩] فإنَّ معناه كثير ولفظه قليل، لأنَّ معناه: أنَّ الإنسان إذا علم أنه متىٰ قَتَلَ قُتِلَ؛ كان ذلك

داعياً إلى ألّا يَقْدُمَ على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القِصَاصُ كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياة لهم.

وقد فُضِّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنىٰ، وهو قولهم: (القَتلُ أنفىٰ للقَتْلِ) بعشرين وجهاً، أو أكثر.

وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم.

من ذلك:

الأول: أنَّ ما يُنَاظِرهُ من كلامهم، وهو قوله: ﴿ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، أقل حروفاً، فإنَّ حروفه عشرة، وحروف: «القَتْلُ أنفىٰ للقَتْلِ» أربعة عشر.

الثاني: أنَّ نفي القتل لا يستلزم الحياة، والآية نَاصَّةٌ على ثبوتها التي هي الغرض المطلوب منه.

الثالث: أنَّ تنكير: «حياة» يفيد تعظيماً، فَيدُلُّ على أنَّ في القِصَاصَ حياة متطاولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]، ولا كذلك المثَل، فإنَّ «اللَّام» فيه للجنس، ولذا فسروا الحياة فيها بالبقاء.

الرابع: أنَّ الآية خالية من تكرار لفظ: «القتل» الواقع في المثل، والخالي من التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مُخِلّاً بالفصاحة.

الخامس: أنَّ الآية فيه مُطَّرِدةٌ بخلاف المِثْلِ، فإنه ليس كُلّ قَتْلٍ أنفىٰ للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتل خاص؛ وهو القِصَاصُ، ففيه حياة أبداً.

والقسم الثاني: إيجاز الحذف وأسبابه:

منها: مجرد الاختصار والاحتراز عن العَبث لظهوره.

ومنها: التنبيه على أنَّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأنَّ الاشتغال بذكره يُفْضِي إلى تفويت المهم، وهذه فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: الآية ١٣]، فـ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الشمس:

الآية ١٣] تحذير بتقدير: «ذروا»، و:﴿وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: الآية ١٣] إغراء بتقدير: «الزموا».

ومنها: التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام.

ومنه: قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣]، فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وَتُرِكت النفوس تُقَدِّرُ ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كُنْهَ ما هنالك.

وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: الآية ٢٧] أي: لرأيت أمراً فظيعاً لا تكاد تحيط به العبارة.

ومنها: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٩].

ومنها: صيانته عن ذكره تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الشُّعَرَاء: الآيات ٢٣ - ٢٤]، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرَّبِّ، أي: «هو رب»، «الله ربكم»، «الله رب المشرق»؛ لأنَّ موسى عليه السلام استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر الاسم تعظيماً وتفخيماً.

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، نحو: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨] أي: هم، أو: المنافقون.

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] أي: على العبادة، وعلى أمورنا كلها.

﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: الآية ٢٥] أي: كُلَّ واحد.

ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الضّحى: الآية ٣] أي: وما قلاك.

ومنها: قصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [النّحل: الآية ٩] أي: ولو شاء هدايتكم.

*** وأما «الإطناب» فإنه يكون بأمور:**

منها: الإيضاح بعد الإبهام نحو: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: الآية ٢٥]، فإنَّ ﴿ٱشْرَحْ لِى﴾ يُفِيدُ طلب شرح شيء ما له، و﴿صَدْرِى﴾ يفسره، والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد، وكذا ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشّرح: الآية ١] فإنَّ المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقام امتنان وتفخيم.

ومنها: عطف الخاص بعد العام، **وفائدته**: التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

ومن أمثلته: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٨]، ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: الآية ٩٨].

ومنها: عطف العام على الخاص، وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ.

والفائدة فيه واضحة، وهو: التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعَام: الآية ١٦٢]، والنُّسُكُ عبادة، فهو أَعَمُّ ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحِجر: الآية ٨٧].

«تَشْبِيهُهُ واستِعَارتُهُ»

التشبيه: نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد في «**الكامل**»: لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يبعد، وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتَّصنيف أبو القاسم ابن البندار البغدادي، في كتاب سَمّاهُ: «**الجُمَان**».

وعَرّفهُ جماعة ومنهم السَّكَاكِي، بأنه: الدِّلَالةُ على مشاركة أَمرٍ لأمرٍ في معنىٰ.

وأدواته: حروف وأسماء وأفعال. **فالحروف**: كـ«الكاف» نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾

[إبراهيم: الآية ١٨] من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [إبراهيم: الآية ١٨]، و«كأنه» نحو: ﴿كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ٦٥].

والأسماء: كـ«مثل»، و«شبه»، ونحوهما مما يُشْتَقُّ من المماثلة والمشابهة.

قال الطِّيبي: ولا يستعمل «مثل» إلاَّ في حَالٍ، أو صِفَةٍ لها شأن وفيها غرابة؛ نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَّثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٧].

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، إلى قوله: ﴿لَمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يُونس: الآية ٢٤]، فإنَّ فيه عشر جُمَلٍ وقع التركيب من مجموعها، بحيث لو سقط منها شَيءٌ؛ اختلف التشبيه، إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سُرعَةِ تَقَضِّيها وانقراض نعيمها واغترار الناس بها؛ بحال ماء نزل من السماء وأنبت أنواع العشب، وزين بزخرفها وجه الأرض كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة، حتى إذا طمع أهلها فيها وظنوا أنها مُسَلّمةٌ من الحوائج؛ أتاها بَأسُ الله فَجأَةً، فكأنَّها لم تكن بالأمس.

* الاستعارة القرآنية:

الاستعارة هي: اللفظ المستعمل فيه شِبْهٌ بمعناه الأصلي.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة: أن تُستَعارَ الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها.

وَحِكمةُ ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بِجَلِيٍّ، أو: حصول المبالغة، أو المجموع.

مثال إظهار الخفي: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزّخرُف: الآية ٤] فإنَّ حقيقته: وأنه في أصل الكتاب، فأستعير لفظ: «الأم» للأصل، لأنَّ الأولاد تنشأ من الأم، كإنشاء الفروع من الأصول.

وَحِكمةُ ذلك: تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً؛ فينتقل السامع من حَدِّ السماع إلى حَدِّ العيان، وذلك أبلغ في البيان.

ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً: قوله تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٤]، فإنَّ المراد: أَمرَ الولد بالذُّلِّ لوالديه رحمة، فاستعير للذل أوّلاً جانب، ثم للجانب جناح.

وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لهما جانب الذُّلِّ، أي: اخفض جانبك ذُلّاً.

وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئياً؛ لأجل حُسْنِ البيان.

ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين، بحيث لا يبقىٰ الولد من الذُّلّ لهما والاستكانة ممكناً؛ احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولىٰ، فاستعير لفظ: «الجناح»؛ لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب، لأنَّ من يميل جانبه إلى جهة السُّفْلِ أدنىٰ ميل؛ صدق عليه أنه خفض جانبه، والمراد خَفْضٌ بلصق الجنب بالأرض، ولا يحصل ذلك إلاَّ بذكر «الجناح» كالطائر.

وَمِثَالُ المُبَالغة قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القَمَر: الآية ١٢] **وحقيقته**: وفجرنا عيون الأرض، ولو عَبَّر بذلك؛ لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المُشْعِر بأنَّ الأرض كلها صارت عيوناً.

«كِنَايَتُهُ وتَعرِيضُهُ»

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، **والكناية** أبلغ من التصريح، **وعَرّفَها أهل البيان بأنها**: لفظٌ أُريد به لازم معناه.

وللكناية أساليب:

أحدها: التنبيه على عِظَمِ القدرة، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٨٩] كناية عن: آدم.

ثانيهما: أن يكون التصريح مما يستقبح ذِكْرهُ؛ ككناية الله عن الجِمَاعِ

بالمُلَامَسَةِ والمُبَاشَرة، والإفضاء والرفث، والدخول والسِّر في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٥].

ثالثها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: الآية ١٨]، كُنِّيَ عن النساء بأنّهُنّ ينشأن في التَّرفُهِ والتَّزين الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتىٰ بلفظ: «النساء» لم يُشْعِر بذلك؛ والمراد نفي ذلك عن الملائكة.

وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة: الآية ٦٤]، كناية عن سعة جُودِه وَكَرمِهِ جداً.

رابعها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ: «فعل»، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المَائدة: الآية ٧٩]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤]؛ أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله.

خامسها: التنبيه على مصيره، نحو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المَسَد: الآية ١]؛ أي: جهنمي مصيره إلى اللهب.

ونحو: قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [المَسَد: الآيتان ٤ - ٥]؛ أي: نَمّامَةٌ مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم في جِيدِهَا غِلٌّ.

* التَّعرِيضُ:

أما التعريض: فهو قَرِيبٌ من الكناية، والفرق بينهما دقيق.

قال الحافظ السيوطي: وللناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة.

فقال الزمخشري: **الكناية** ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، **والتعريض** أن تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره.

وقال السكاكي: **التعريض** ما سيق لأجل موصوف غير مذكور.

ومنه: أن يخاطب واحد ويراد غيره.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] أي: محمداً ﷺ إعلاء لقدره، أي: أنه العَلَمُ الذي لا يشتبه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: الآية ٢٢] أي: وما لكم لا تعبدون، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فُصّلَت: الآية ٢١].

وكذا قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: الآية ٢٣]، **وَوَجهُ حُسْنِهِ**: إسماع من يقصد خطابه الحق؛ على وجه يمنع غضبه، إذ لم يُصَرِّح بنسبته للباطل والإعانة على قبوله، إذ لم يرد له إلاَّ ما أراده لنفسه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٥]، خوطب النبي ﷺ، وأُريد غيره؛ لاستحالة الشِّركِ عليه شرعاً.

«الخَبَرُ والإنشاء»

اعلم؛ أنَّ الحُذَّاق من النُّحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة، على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

والخَبَرُ هو الذي يدخله الصِّدقُ والكذب، **والإنشاء** بخلافه. والقصد بالخبر إفادة المخاطب.

وقد يرد بمعنىٰ الأمر، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨].

وبمعنىٰ النهي، نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٩].

وبمعنىٰ الدعاء، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥] أي: أعنَّا.

ومنه: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المَسَد: الآية ١] فإنه دعاء عليه، **وكذا**: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: الآية ٦٤]، **وجعل منه قوم**: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٩٠] قالوا: هو دعاءٌ عليهم بضيق صدورهم عن قِتَالِ أُحُدٍ.

فَصلٌ

من أقسام الإنشاءِ: الاستفهام، وهو: طلب الفهم، وهو بمعنىٰ الاستخبار.

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنّىٰ، ومتىٰ، وأيان.

ويرد الاستفهام لمعان متعددة:

الأول: الإنكار، والمعنىٰ فيه على النَّفي، وما بعده مَنْفِيٌّ، ولذلك تصحبه: «إلَّا» كقوله: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: الآية ١٧]، وعطف عليه المنفي في قوله: ﴿فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٩] أي: لا يهدي.

ومنه: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١١١]، ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: الآية ٤٧] أي: لا نؤمن، ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطُّور: الآية ٣٩]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [النَّجْم: الآية ٢١] أي: لا يكون هذا، ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٩] أي: ما شهدوا ذلك.

وكثيراً ما يصحبه التكذيب، وهو في الماضي بمعنىٰ: «لم يكن»، وفي المستقبل بمعنىٰ: «لا يكون» نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٠] أي: لا يكون هذا الإلزام.

الثاني: التوبيخ، ويُعَبّرُ عن ذلك بـ«التقريع» أيضاً، نحو: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طٰه: الآية ٩٣]، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٥]، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الصَّافات: الآية ١٢٥].

وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت وَوُبِّخَ على فعله كما ذكر، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع، كقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٧]، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [النِّساء: الآية ٩٧].

والثالث: التقرير، وهو: حَمْلُ المُخَاطبِ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده.

والكلام مع التقرير موجب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ويعطف على صريح الموجب.

فالأول كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢﴾ [الشرح: الآيتان ١، ٢]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦﴾ [الضحى: الآية ٦]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ﴾ [الفيل: الآيتان ٢ - ٣].

والثاني: نحو: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: الآية ٨٤] على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النَّمل: الآية ١٤].

وحقيقة استفهام التقرير: أنه استفهام إنكار، والإنكار نفي، وقد دخل على النفي، ونفي النفي إثبات.

ومن أمثلته: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٦]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٧٢].

وجعل منه الزمخشري: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦].

الرابع: التعجب، أو التعجيب، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨]، ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النَّمل: الآية ٢٠].

وقد اجتمع هذا القسم وسابقاه في قوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ [البقرة: الآية ٤٤].

قال الزمخشري: الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجب من حالهم، ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢].

الخامس: العتاب، كقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: الآية ١٦].

ومن ألطفه ما عاتب الله به خير خلقه بقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبَة: الآية ٤٣].

السادس: التذكير، وفيه نوع اختصار، كقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَّ﴾ [يس: الآية ٦٠]، ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٣]، ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٩].

السابع: الافتخار، نحو: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزّخرُف: الآية ٥١].

الثامن: التفخيم، نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾ [الكهف: الآية ٤٩].

التاسع: التهويل والتخويف، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: الآيتان ١، ٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: الآيتان ١ - ٢].

العاشر: عكسه، وهو: التسهيل والتخفيف، نحو: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ﴾ [النِّساء: الآية ٣٩].

الحادي عشر: التهديد والوعيد، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦﴾ [المُرسَلات: الآية ١٦].

الثاني عشر: التسوية، وهو: الاستفهام الداخل على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦].

الثالث عشر: الأمر، نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ أي: أسلموا، ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المَائدة: الآية ٩١] أي: انتهوا، ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٠] أي: اصبروا.

الرابع عشر: التنبيه، وهو من أقسام الأمر، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفُرقان: الآية ٤٥] أي: انظر.

الخامس عشر: الترغيب، نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٥]، ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم﴾ [الصَّف: الآية ١٠].

السادس عشر: النهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التّوبَة: الآية ١٣]، بدليل: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المَائدة: الآية ٤٤]، ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفِطار: الآية ٦]؟ أي: لا تغتر.

السابع عشر: الدعاء، وهو كالنهي، إلاَّ أنه من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ، نحو: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٥] أي: لا تهلكنا.

الثامن عشر: الاسترشاد، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠]. **إلى غير ذلك من المعاني.**

فَصْلٌ

من أقسام الإنشاء: الأمر، وهو: قلب فعل غير كَفٍّ؛ أي: ترك، وصيغته: «افعل» و«ليفعل»، وهي حقيقة في الإيجاب، نحو: ﴿أَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعَام: الآية ٧٢]، ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النِّساء: الآية ١٠٢].

وترد مجازاً لمعان أخرى:

منها: الندب، نحو: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا لَهُۥ وَأَنصِتُوا﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٤]، والإباحة، نحو: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النُّور: الآية ٣٣] نَصَّ الشافعي رحمه الله تعالى على أنَّ الأمر فيه للإباحة. **ومنه**: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المَائدة: الآية ٢].

والدعاءُ من السَّافِل للعالي، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥١].

والتهديد، نحو: ﴿ٱعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٠]، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا.

والإهانة، نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدّخَان: الآية ٤٩].

والتسخير، أي: التذليل، نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٥] عَبّر به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فهو أَخَصُّ من الإهانة.

والتعجيز، نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣]، إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، بل إظهار عجزهم.

والامتنان، نحو: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤١].

والعجب، نحو: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٨].

والتسوية، نحو: ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطُّور: الآية ١٦].

والإرشاد، نحو: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢].

والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يُونس: الآية ٨٠].

والإنذار، نحو: ﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ﴾ [إبراهيم: الآية ٣٠].

والإكرام، نحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾ [الحِجر: الآية ٤٦].

والإنعام، أي: تذكير النعمة، نحو: ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٢].

والتكذيب، نحو: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٣]، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ [الأنعَام: الآية ١٥٠].

والمشورة، نحو: ﴿فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢].

والاعتبار، نحو: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٩].

فَصلٌ

ومن أقسامه: النهي، وهو: طلب الكَفِّ عن فعل، وصيغته: «لا تفعل»، وهي حقيقة في التحريم.

وترد مجازاً لمعان:

منها: الكراهة، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٧].

والدعاءُ، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨].

والإرشاد، نحو: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠١].

والتسوية، نحو: ﴿أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطُّور: الآية ١٦].

والاحتقار والتقليل، نحو: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ [الحِجر: الآية ٨٨] الآية؛ أي: فهو قليل حقير.

وبيان العاقبة، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٩]؛ أي: عاقبة الجهاد الحياة، لا الموت.

واليأس، نحو: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾ [التوبَة: الآية ٦٦].

والإهانة، نحو: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٨].

«فَوَاتِحُ السُّوَر»

اعلم؛ أنَّ الله افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام، لا يخرج شيءٌ من السُّوَرِ عنها.

الأول: الثناءُ عليه تعالى: «التحميد» في خمس سور، و«تبارك» في سورتين، و«التسبيح» في سبع سور.

الثاني: حروف التهجي في تسع وعشرين سورة.

الثالث: النداءُ في عشر سور: خَمسٌ بنداءِ الرسول ﷺ: الأحزاب، الطلاق، التحريم، المزمل، المدثر؛ وخَمسٌ بنداءِ الأُمَّةِ: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والممتحنة.

الرابع: الجُمَلُ الخبرية، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [الأنفَال: الآية ١]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبَة: الآية ١]، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: الآية ١]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: الآية ١]، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النُّور: الآية ١]، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [السَّجدَة: الآية ٢]، ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٦]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ [الفَتْح: الآية ١]، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القَمَر: الآية ١]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢﴾ [الرحمٰن: الآيتان ١ - ٢]، ﴿لَقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨١]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١﴾ [الحاقة: الآية ١]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾ [المعَارج: الآية ١]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نُوح: الآية ١]، ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القِيَامَة: الآية ١] في موضعين، ﴿عَبَسَ﴾ [عَبَسَ: الآية ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٢]، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١﴾ [القَارعَة: الآية ١]، ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثُر: الآية ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾ [الكَوثَر: الآية ١]، فتلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القَسَمُ في خمس عشرة سورة، سُورَةٌ أقسم فيها بالملائكة وهي: والصافات، وسورتان بالأفلاك: البروج، والطارق. وَسِتُّ سُوَر بلوازمها: فالنجم قسم بالثريا، والفجر بمبدأ النهار، والشمس بآية النهار، والليل بشطر الزمان، والضحىٰ بشطر النهار، والعصر بالشطر الآخر، أو بجملة الزمان. وسورتان بالهواءِ الذي هو أحد العناصر: الذاريات، والمرسلات. وَسُورةٌ بالتربة التي هي منها أيضاً وهي: الطور. وَسُورةٌ بالنبات وهي: والتين؛ وسُورَةٌ بالحيوان الناطق وهي: والنازعات. وَسُورَةٌ بالبهيم وهي: والعاديات.

قُلْتُ: إن قلنا بأنَّ «لا» في (القيامة) و(البلد) صِلةٌ؛ فهما قَسَمٌ بيوم القيامة، والنفس اللَّوامة، ومكة، ووالد وما ولد.

السادس: الشَّرطُ في سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر في سِتِّ سور: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: الآية ١]، ﴿اقْرَأْ﴾ [العلق: الآية ١]، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾ [الكافِرون: الآية ١]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ «المعوذتين».

الثامن: الاستفهام في سِتِّ سور: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [الإنسان: الآية ١]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: الآية ١]، ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٤]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١]، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٣]، ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [المَاعون: الآية ١].

التاسع: الدعاء في ثلاث: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطفّفين: الآية ١]، ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهُمَزة: الآية ١]، ﴿تَبَّتْ﴾ [المَسَد: الآية ١].

العاشر: التعليل في ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ [قُرَيش: الآية ١].

«خَوَاتِمُ السُّوَر»

وهي أيضاً مثل الفواتح في الحُسْنِ، لأنها آخر ما يَقْرعُ الأسماع، فلهذا جاءَت متضمنة للمعاني البديعية، مع إيذان السامع بانتهاءِ الكلام، حتى لا يبقىٰ معه للنفوس تَشَوفٌ إلى ما يذكر بعد، لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض، وتحميد

وتهليل ومواعظ، ووعد ووعيد، إلى غير ذلك، كتفصيل جملة المطلوب في خاتمة الفاتحة؛ إذ المطلوب الأعلى: **الإيمان** المحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال، فَفَصّل جملة ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧].

وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة، **كالوصايا** التي ختمت بها سورة آل عمران.

والفرائض التي ختمت بها سورة النساء، وحَسُنَ الخَتْمُ بها؛ لما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كُلِّ حي، ولأنها آخر ما أُنزل من الأحكام.

وكالتبجيل والتعظيم الذي خُتِمَت به (المائدة).

وكالوعد والوعيد الذي خُتِمَت به (الأنعام).

وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي خُتِمَت به (الأعراف).

وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام الذي خُتِمَت به (الأنفال).

وكوصف الرسول ﷺ ومدحه والتهليل الذي خُتِمَت به (براءة)، وتسليته عليه الصلاة والسلام الذي خُتِمَت به (يونس)، ومثلها خاتمة (هود).

ووصف القرآن ومدحه الذي خُتِمَ به (يوسف).

والرَّدُّ على مَن كَذّبَ الرسول ﷺ الذي خُتِمَ به (الرعد).

ومن أوضح ما آذن بالختام؛ خاتمة سورة (إبراهيم): ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: الآية ٥٢] الآية، ومثلها خاتمة سورة (الأحقاف)، وكذا خاتمة سورة (الحجر) بقوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحِجر: الآية ٩٩]، وهو مُفَسرٌ بالموت، فإنها في غاية البراعة.

وانظر إلى سورة (الزلزلة) كيف بُدِئت بأهوال القيامة، وختمت بقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزّلزَلة: الآيتان ٧، ٨].

وانظر براعة آخر آية نزلت، وهي قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨١]، وما فيها من الإشعار بالأخرية المستلزمة بالوفاة.

وكذلك آخر سورة نزلت، وهي «سورة النصر» فيها الإشعار بالوفاة، كما أخرج «البخاري» من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنَّ عمر رضي الله عنهم سألهم عن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: الآية ١].

فقالوا: فتح المدائن والقصور.

قال: ما تقول يا ابن عباس؟

قال: أَجَلٌ ضُرِبَ لمحمد، نُعِيت له نفسه.

وأخرج أيضاً عنه قال: كان عمر رضي الله عنه يدخلني مع أشياخ بدر، فكأنَّ بعضهم وجد في نفسه، فقال: لِمَ يُدْخِلُ هذا معنا، ولنا أبناء مثله.

فقال عمر رضي الله عنه: إنه من قد علمتم، ثم دعاهم ذات يوم فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾؟

فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره؛ إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً.

فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا، قال: فما تقول؟

قلت: هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه به، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: الآية ١]، وذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ [النصر: الآية ٣].

فقال عمر رضي الله عنه: إني لا أَعلمُ منها إلاَّ ما تقول.

«مُنَاسَبةُ الآياتِ والسُّوَر»

المناسبة في اللغة: المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنًى رابط بينها عام أو خاص، عقلي أو حسي، أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني، كالسَبَبِ والمُسَبَّب، والعِلّةِ والمَعلُول، والنَّظِيرَين والضِّدَّين، ونحوه.

وفائدته: جعل أجزاءِ الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوىٰ بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناءِ المحكم المتلائم الأجزاءِ.

وقد أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر ابن الزبير، شيخ أبي حَيَّان في كتاب سَمَّاهُ: «**البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن**»، والشيخ برهان الدِّين البقاعي في كتاب سَمّاهُ: «**نظم الدرر في تناسب الآي والسور**»، وللسيوطي جزء لطيف سَمّاه: «**تناسق الدرر في تناسب السور**».

وعِلْمُ المُنَاسَبة علم شريف، قَلّ اعتناءُ المفسرين به لِدقَّتِهِ، وممن أكثر فيه الإمام فخر الدِّين، وقال في «**تفسيره**»: أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط.

وقال الشيخ عز الدِّين بن عبد السلام: المناسبة عِلْمٌ حَسنٌ، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر مُتَّحِدٍ مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة، لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك؛ فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلاَّ بربط رَكيكٍ يُصَانُ عن مثله حُسْنُ الحديث، فضلاً عن أحسنه، فإنَّ القرآن نزل في نيف وعشرين سنة، في أحكام مختلفة، شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك؛ لا يَتأتّىٰ ربط بعضه ببعض.

*** تَنْبِيهٌ:**

من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها، **من ذلك**: قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ١٦]، فإنَّ وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عَسِرٌ جداً، فإنَّ السورة كلها في أحوال القيامة، حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء.

وفي «**الصحيح**» أنها نزلت في تحريك النبي ﷺ لسانه حالة نزول الوحي عليه.

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات:

منها: أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يُقَصّر عن العمل لها

حُبّ العاجلة، وكان من أصل الدِّين: أنَّ المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، **فَنَبّه** على أنه قد يتعرض على هذا المطلوب ما هو أجل منه، وهو الإصغاء إلى الوحي، وَتَفَهُّم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يَصُدُّ عن ذلك.

فأمر بألا يبادر إلى التَّحفظ، لأنَّ تحفيظه مضمون على ربه، وليصغ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضي؛ فيتبع ما اشتمل عليه.

ثم لما انقضت الجملة المعترضة، رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبتدأ بذكره ومن هو من جنسه، فقال: ﴿كَلَّآ﴾، وهي كلمة ردع، كأنَّه قال: «بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقتم من عجل؛ تعجلون في كل شيء، ومن ثَمَّ تحبون العاجلة».

ومنها: أنَّ «النفس» لَمّا تَقَدَّم ذكرها في أول السورة، عدل إلى ذكر «نفس» المصطفى ﷺ، كأنه قيل: هذا شأن النفوس، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس؛ فلتأخذ بأكمل الأحوال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٩]، فقد يقال: أي رابط بين أحكام الأَهِلَّةِ، وبين حكم إتيان البيوت؟.

وأُجيب: بأنه من باب الاستطراد، لَمَّا ذكر أنها مواقيت للحج، وكان هذا من أفعالهم في الحج - كما ثبت في سبب نزولها ـ ذَكَرَ معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال، كما سُئِلَ عن ماءِ البحر فقال: «**هو الطَّهُور ماؤه، الحِلُّ مَيتَتُهُ**».

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٥]، فقد يقال: ما هو وجه اتصاله بما قبله، وهو قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٤]؟.

وقال الشيخ أبو محمد الجُوَيني في «**تفسيره**»: سمعت أبا الحسن الدَّهان يقول: وجه اتصاله، هو: أنَّ ذِكْرَ تَخَرُّبِ بيت المقدس قد سبق؛ أي: فلا يَجْرِمَنَّكُم ذلك واستقبلوه، فإنَّ لله المشرق والمغرب.

«إعجاز القرآن»

اعلم؛ أنَّ المعجزة أَمرٌ خارق للعادة، مقرون بالتَّحدي، سَالمٌ عن المعارضة. وهي إما حِسِّيةٌ وإما عقلية. وأكثر معجزات بني إسرائيل كانت حِسِّيةً؛ لبلادتهم وقلّة بصيرتهم، وأكثر معجزات هذه الأُمّةِ عقلية لفرط ذكائهم، وكمال أفهامهم، ولأنَّ هذه الشريعة لما كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة؛ خُصَّتْ بالمعجزة العقلية الباقية ليراها ذوو البصائر، كما قال ﷺ: «**ما من الأنبياءِ نبي إلاَّ أُعطِيَ ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً**»، أخرجه «البخاري».

قيل: إنَّ معناه: أَنَّ معجزات الأنبياءِ انقرضت بانقراض أعصارهم، فلم يشاهدها إلاَّ من حضرها، ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاغته، وإخباره بالمغيبات، فلا يمرّ عصر من الأعصار إلاَّ ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون؛ يَدُلُّ على صحة دعواه.

وقيل: **المعنىٰ**: أنَّ المعجزات الواضحة الماضية كانت حِسِّيةً تشاهد بالأبصار؛ كناقة صالح، وعصىٰ موسى عليهما السلام، ومعجزة القرآن تُشاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه لأجلها أكثر، لأنَّ الذي يُشَاهَدُ بعين الرأس؛ ينقرض بانقراض مُشَاهِدِهِ، والذي يُشَاهَدُ بعين العقل؛ بَاقٍ يُشَاهِدُهُ كلّ من جاءَ بعد الأول مستمراً.

ولا خلاف بين العقلاءِ، أنَّ كتاب الله تعالى مُعْجِزٌ لم يقدر أحد على معارضته بعد تحديهم بذلك.

وَلَمَّا جاءَ به النبي ﷺ إليهم ـ وكانوا أفصح الفصحاءِ ومصاقع الخطباءِ ـ وَتَحدّاهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين؛ فلم يقدروا، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطُّور: الآية ٣٤].

ثم تَحدّاهُم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ

يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هُود: الآيتان ١٣ - ١٤].

ثم تَحَدَّاهُم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يُونس: الآية ٣٨].

ثم كرّر تَحَدِّيهم في قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣].

فلما عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تُشْبِهُهُ على كثرة الخطباءِ فيهم والبلغاء؛ نادىٰ عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٨]، هذا؛ وَهُمْ الفصحاءُ اللُّدّ، وقد كانوا أحرص شيءٍ على إطفاءِ نوره، وإخفاءِ أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضته؛ لعدلوا إليها قطعاً للحُجّة.

ولم يُنْقَل عن أَحدٍ منهم أنه حَدَّثَ نفسه بشيء من ذلك ولا رَامَهُ، بل عدلوا إلى العناد تارة، وإلى الاستهزاء أخرىٰ، فتارة قالوا: «سحر»، وتارة قالوا: «شعر»، وتارة قالوا: «أساطير الأولين»، كُلُّ ذلك من التَّحَيُّر والانقطاع.

يقول الوليد بن المغيرة عن القرآن لما سمعه وطَلَب منه قومه أن يقول في شأن القرآن كلمة ترضيهم: وماذا أقول! فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، ولا برجزه ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يُشْبِهُ الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إنَّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مُغْدقٌ أسفله، وإنه ليعلو ولا يُعلىٰ عليه، وإنه ليحطم ما تحته.

فَصْلٌ
«وَجْهُ إعجَازِه»

قال الإمام فخر الدِّين: وجه الإعجاز: الفصاحة، وغرابة الأُسلوب، والسلامة من جميع العيوب.

قال الزَّملكاني: وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به، لا مطلق

التأليف، بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وَزِنَةً، وعلت مركباته معنىً.

وقال ابن عطية: الصحيح والذي عليه الجمهور والحُذَّاقُ في وجه إعجازه، أنه بنظمه وصحة معانيه، وتوالي فصاحة ألفاظه، وذلك أنَّ الله أحاط بكل شيءٍ علماً، وأحاط بالكلام كله علماً، فإذا رَتَّبَ اللفظة من القرآن، علم بإحاطته أي لفظة تصلح أن تلي الأولىٰ، وَتُبيِّنُ المعنىٰ بعد المعنىٰ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره، والبشر يعمهم الجهل والنسيان والذهول.

ومعلوم ضرورة: أنَّ أحداً من البشر لا يحيط بذلك، فبهذا جاءَ نظم القرآن في الغاية القصوىٰ من الفصاحة، وبهذا يبطل قول من قال: إنَّ العرب كان في قدرتها الإتيان بمثله؛ فصرفوا عن ذلك.

والصحيح أنه لم يكن في قدرة أَحدٍ قَطُّ، ولهذا ترىٰ البليغ يُنَقِّحُ القصيدة أو الخطبة حولاً، ثم ينظر فيها فَيُغَيِّر فيها، وهلم جَرّاً.

وكتاب الله تعالى لو نزعت منه لفظة، ثم أُدِيرَ لسان العرب على لفظة أحسن منها؛ لم يوجد، ونحن تَتَبَيَّنُ لنا البراعة في أكثره، ويخفىٰ علينا وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق، وجودة القريحة، وقامت الحُجّة على العالم بالعرب، إذ كانوا أرباب الفصاحة، ومظنة المعارضة، كما قامت الحُجَّة في معجزة موسى عليه السلام بالسحرة، وفي معجزة عيسى عليه السلام بالأطباءِ، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ إنما جعل معجزات الأنبياءِ بالوجه الشهير أبدع ما يكون في زمن النبي ﷺ الذي أراد إظهاره، فكان السِّحْر قد انتهىٰ في مدة موسى عليه السلام إلى غايته، وكذلك الطِّب في زمن عيسى عليه السلام، والفصاحة في زمن محمد ﷺ.

* تَنْبِيهَاتٌ:

اختُلِفَ في تفاوت القرآن في مراتب الفصاحة؛ بعد اتفاقهم على أنه في أعلىٰ مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد في التراكيب ما هو أشد تناسباً، ولا اعتدالاً إلى إفادة ذلك المعنىٰ منه، فاختار القاضي المنع، وأنَّ كُلَّ كلمة فيه موصوفة

بالذروة العليا؛ وإن كان بعض الناس أحسن إحساساً له من بعض.

واختار أبو نصر القشيري وغيره التفاوت، ففي القرآن الأفصح والفصيح.

الثاني: قيل: الحكمة في تنزيه القرآن عن الشعر الموزون، مع أنَّ الموزون من الكلام رُتْبَتُهُ فوق رُتْبةِ غيره؛ أنَّ القرآن منبع الحق، ومجمع الصدق. وقصارىٰ أمر الشاعر التخييل، بتصور الباطل في صورة الحق، والإفراط في الإطراءِ والمبالغة في الذم والإيذاءِ، دون إظهار الحق وإثبات الصدق، ولهذا نَزَّهَ الله عزَّ وجلَّ نبيه ﷺ عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب؛ سَمّىٰ أصحاب البرهان القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب: شعرية.

وقال بعض الحكماءِ: لم يُرَ مُتَديِّنٌ صادق اللهجة مُفَلَّقاً في شعره.

عِنايةُ العُلماءِ بالعلوم المُستَنبطَةِ من القرآن

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: الآية ٨٩].

وقال ﷺ: «**ستكون فتن**»، قيل: وما المخرج منها؟ قال: «**كتاب الله، فيه نَبأُ ما قبلكم، وخَبرُ ما بعدكم، وحُكْم ما بينكم**»، أخرجه «الترمذي» وغيره.

وأخرج سعيد بن منصور، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «من أراد العلم فعليه بالقرآن، فإنَّ فيه خبر الأولين والآخرين».

قال البيهقي: يعني أصول العلم.

وأخرج البيهقي عن الحسن البصري، قال: أنزل الله مئة وأربعة كتب، أودع علومها أربعة منها: التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان، ثم أودع علوم الثلاثة الفرقان.

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: جميع ما تقوله الأُمة شَرحٌ للسُّنة، وجميع السُّنّةِ شرح للقرآن.

وقال أيضاً: جميع ما حَكَمَ به ﷺ، فهو مما فهمه من القرآن.

ويؤيد هذا: قوله ﷺ: «**إني لا أُحِلُّ إلاَّ ما أَحَلَّ الله، ولا أُحرِّمُ إلاَّ ما حَرَّمَ الله في كتابه**»، أخرجه بهذا اللفظ الشافعي في «الأُم».

وقال سعيد بن جبير رضي الله عنه: ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه؛ إلاَّ وجدت مِصْدَاقهُ في كتاب الله.

وقال ابن مسعود رحمه الله تعالى: إذا حَدَّثتُكُم بحديث؛ أنبأتكم بتصديقه من كتاب الله تعالى. أخرجهما ابن أبي حاتم.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى أيضاً: ليست تنزل بأحد في الدِّين نَازِلةٌ، إلاَّ في كتاب الله الدليل على سبيل الهُدىٰ فيها.

فإن قيل: من الأحكام ما ثبت ابتداء بالسُّنّة.

قلنا: ذلك مَأخُوذٌ من كتاب الله في الحقيقة، لأنَّ كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى مَرّةً بمكة: سلوني عما شئتم أخبركم عنه في كتاب الله.

فقيل له: ما تقول في المُحْرِم يقتل الزنبور؟

فقال: بسم الله الرحمٰن الرحيم ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحَشر: الآية ٧].

وحدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن رِبْعي بن حِرَاش، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**اقتدوا بالَّذيَنِ من بعدي أبي بكر وعمر**».

وحدثنا سفيان، عن مسعر بن كدام، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه أمر بقتل المُحْرِم الزنبور.

وأخرج البخاري، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: لعن الله

الواشمات والمستوشمات والمتنمصات، والمُتَفَلِّجَاتِ للحُسن، المغيرات خلق الله تعالى.

فبلغ ذلك امرأة من بني أسد، فقالت له: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت!

فقال: وما لي لا ألعن مَن لعن رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله تعالى!

فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحتين، فما وجدت فيه كما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحَشر: الآية ٧]؟ قالت: بلىٰ، قال: فإنه قد نهىٰ عنه.

وحكىٰ ابن سراقة في كتاب «**الإعجاز**»، عن أبي بكر بن مجاهد، أنه قال يوماً: ما من شيءٍ في العالم؛ إلاَّ وهو في كتاب الله.

فقيل له: فأين ذكر الخَانَات فيه؟

فقال: في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ [النُّور: الآية ٢٩] فهي الخانات.

وقال ابن برهان: ما قال النبي ﷺ من شيءٍ فهو في القرآن به، أو فيه أصله قَرُبَ أو بَعُدَ، فَفَهِمَهُ من فَهِمه، وعَمِهَ عنه من عَمِه، وكذا كُلُّ ما حَكَم به أو قضىٰ به، وإنما يُدْرِكُ الطالب من ذلك بقدر اجتهاده، وَبَذلِ وُسعِهِ، ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيءٍ إلاَّ يمكن استخراجه من القرآن لمن فَهَّمهُ الله، حتى إنَّ بعضهم استنبط عُمُرَ النبي ﷺ، ثلاثاً وستين سنة من قوله في سورة المنافقين: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنَافِقون: الآية ١١]، فإنها رأس ثلاث وستين سورة، وعَقّبها بـ(التغابن) ليظهر التغابن في فَقْدِهِ.

وقال ابن أبي الفضل المرسي في «**تفسيره**»: جمع القرآن علوم الأولين والآخرين، بحيث لم يحط بها علماً حقيقة إلاَّ المُتَكَلِّمُ بها، ثم رسول الله ﷺ؛

خلا ما استأثر به سبحانه وتعالىٰ، ثم وَرِثَ عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم، مثل الخلفاءِ الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، حتى قال: لو ضاع لي عِقَالُ بَعيرٍ لوجدته في كتاب الله تعالى، ثم وَرِثَ عنهم التابعون بإحسان.

ثم تقاصرت الهمم، وفترت العزائم، وتضاءل أهل العلم، وضعفوا عن حَمْلِ ما حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه، فنوعوا علومه، وقامت كُلُّ طائفة بفن من فنونه؛ فاعتنىٰ قوم بضبط لغاته، وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه وعددها، وعدد كلماته وآياته وسوره، وأحزابه وأنصافه وأرباعه، وعدد سجداته، والتعليم عند كُلِّ عشر آيات، إلى غير ذلك من حصر الكلمات المتشابهة، والآيات المتماثلة، من غير تَعَرُّضٍ لمعانيه، ولا تَدَبُّرٍ لما أُودِعَ فيه، فَسُمُّوا: «القُرَّاء».

واعتنىٰ النُّحَاةُ بالمُعْرب منه، والمبني من الأسماءِ والأفعال، والحروف العاملة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها وضروب الأفعال، واللّازِمَ والمُتَعدِّي، ورسوم خَطِّ الكلمات، وجميع ما يتعلق به؛ حتى إنَّ بعضهم أعرب مُشْكِلَهُ، وبعضهم أعربه كَلِمةً كَلمة.

واعتنىٰ المفسرون بألفاظه، فوجدوا منه لفظاً يدل على معنىٰ واحد، ولفظاً يدل على معنيين، ولفظاً يدل على أكثر، فأجروا الأول على حكمه، وأوضحوا معنىٰ الخفي منه، وخاضوا في ترجيح أحد محتملات ذي المعنيين والمعاني، وأَعْمَلَ كُلٌّ منهم فكره، وقال بما اقتضاه نَظَرُهُ.

واعتنىٰ الأُصوليون بما فيه من الأدلة العقلية، والشواهد الأصلية والنظرية، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٢]، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، فاستنبطوا منه أدلة على وحدانية الله تعالى، ووجوده وبقائه، وقِدَمِهِ وقدرته وعلمه، وتنزيهه عما لا يليق به، وَسَمُّوا هذا العلم بـ«أُصول الدِّين».

وتأملت طائفة منهم معاني خطابه، فرأت منها ما يقتضي العموم، ومنها ما

يقتضي الخصوص، إلى غير ذلك، فاستنبطوا منه أحكام اللغة من الحقيقة والمجاز، وتكلموا في التخصيص والأخبار، والنَّصِّ والظاهر والمُجْمَل والمُحْكَم والمتشابه، والأمر والنهي والنسخ، إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة، واستصحاب الحال والاستقراءِ، وسَمُّوا هذا الفن: «أُصول الفقه».

وأحكمت طائفة صحيح النظر وصادق الفكر، فيما فيه من الحلال والحرام وسائر الأحكام، فأسسوا أصوله، وفَرَّعُوا فروعه، وبسطوا القول في ذلك بسطاً حسناً، وسَمَّوهُ بـ«علم الفروع»، وبـ«الفقه» أيضاً.

وتلمَّحت طائفة ما فيه من قصص القرون السالفة والأمم الخالية، ونقلوا أخبارهم، ودوَّنوا آثارهم ووقائعهم، حتى ذكروا بدءَ الدنيا وأول الأشياءِ، وسَمُّوا ذلك بـ«التاريخ»، و«القصص».

وتَنَبَّهَ آخرون لما فيه من الحِكم والأمثال والمواعظ، التي تقلقل قلوب الرجال، وتكاد تدكدك الجبال، فاستنبطوا مما فيه من الوعد والوعيد، والتحذير والتبشير، وذكر الموت والمعاد، والنشر والحشر والحساب، والعقاب والجنة والنار، فصولاً من المواعظ، وأصولاً من الزواجر، فَسُمُّوا بذلك: «الخطباء»، و«الوُعَّاظ».

واستنبط قوم مما فيه من أصول التعبير، مثل ما ورد في قصة يوسف عليه السلام في البقرات السِّمَانْ، وفي مناميّ صاحبيّ السجن، وفي رؤياه الشمس والقمر والنجوم ساجدة، وسَمُّوهُ: «تعبير الرؤيا». واستنبطوا تفسير كُلّ رؤيا من الكتاب، فإن عَزَّ عليهم إخراجها منه؛ فمن السُّنّة التي هي شارحة للكتاب، فإن عَسُرَ؛ فمن الحِكَمِ والأمثال، ثم نظروا إلى اصطلاح العوام في مخاطباتهم، وعُرْفِ عاداتهم الذي أشار إليه القرآن بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٩].

وأخذ قوم مما في آية المواريث من ذِكْرِ السِّهَام وأربابها، وغير ذلك؛ «علم الفرائض»، واستنبطوا منها من ذكر: النصف والثلث، والربع والسدس والثمن؛

حساب الفرائض ومسائل العول، واستخرجوا منه أحكام الوصايا.

ونظر قوم إلى ما فيه من الآيات الدَّالاتِ على الحِكَمِ الباهرة في الليل والنهار، والشمس والقمر ومنازله، والنجوم والبروج وغير ذلك، فاستخرجوا منه: «علم المواقيت».

ونظر الكتَّاب والشعراء إلى ما فيه من جزالة اللفظ، وبديع النظم، وحسن السياق، والمبادىء والمقاطع والمخالص، والتلوين في الخطاب، والإطناب والإيجاز، وغير ذلك، فاستنبطوا منه: المعاني، والبيان، والبديع.

ونظر فيه أرباب الإشارات وأصحاب الحقيقة، فلاح لهم من ألفاظه معان ودقائق، جعلوا لها أعلاماً اصطلحوا عليها، مثل: الفناء، والبقاء، والحضور، والخوف، والهيبة، والأنس، والوحشة، والقبض، والبسط، وما أشبه ذلك، هذه الفنون التي أخذتها المِلَّةُ الإسلامية منه.

قال الغزالي وغيره: آيات الأحكام خمس مئة آية.

وقال بعضهم: مئة وخمسون.

قيل: ولعل مرادهم المصرح به، فإنَّ آيات القصص والأمثال وغيرها؛ يستنبط منها كثير من الأحكام.

قال الشيخ عزُّ الدِّين بن عبد السلام في كتاب «**الإمام في أدلة الأحكام**»: معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، وأخلاق جميلة.

قال: ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة وهو ظاهر، وتارة بالأخبار مثل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٧]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المَائدة: الآية ٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٣]، وتارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر، أو نفع أو ضر.

وقد نوَّع الشارع ذلك أنواعاً كثيرة ترغيباً لعباده، وترهيباً وتقريباً إلى أفهامهم، **فَكُلُّ فعل** عَظّمهُ الشرع، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله، أو أحبه أو أحب فاعله، أو رضي به أو رضي عن فاعله، أو وصفه بالاستقامة أو البركة أو الطيب، أو أقسم به أو بفاعله كالإقسام بالشفع والوتر، وبخيل المجاهدين،

وبالنفس اللَّوامة، أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لمحبته، أو لثواب عاجل أو آجل، أو لشكر له، أو لهدايته إياه، أو لإرضاءِ فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطيب، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفي الحزن والخوف عن فاعله أو وعده بالأمن، أو نصب سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاءِ الرسول بحصوله أو وصفه بكونه قربة، أو بصفة مدح، كالحياة والنور والشفاءِ، **فهو دَلِيلٌ على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.**

وكُلّ فِعْل طلب الشارع تركه أو ذمه أو ذم فاعله، أو عتب عليه، أو مقت فاعله أو لعنه، أو نفىٰ محبته أو محبة فاعله، أو الرضا به أو عن فاعله، أو شَبّهَ فاعله بالبهائم أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدىٰ أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاذ الأنبياءُ منه أو أبغضوه، أو جُعِلَ سبباً لنفي الفلاح، أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لذم أو لوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس أو نجس، أو بكونه فسقاً أو إثماً، أو سبباً لإثم أو رجس، أو لعن أو غضب، أو زوال نعمة أو حلول نقمة، أو حَدٍّ من الحدود، أو قسوة أو خزي أو امتهان نفس، أو لعداوة الله أو محاربته، أو لاستهزائه أو سخريته، أو جعله الله سبباً لنسيانه فاعله، أو وصفه نفسه بالصبر عليه أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان أو تزيينه، أو تولي الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذَمٍّ ككونه ظُلْماً أو بَغْياً، أو عدواناً أو إثماً أو مرضاً، أو تَبَرّأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نهوا عن الأسىٰ والحزن عليه، أو نصب سبباً لخيبة فاعله عاجلاً أو آجلاً، أو رتب عليه حرمان الجنة وما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدو لله، أو بأنَّ الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله ورسوله، أو حَمّلَ فاعله إثم غيره، أو قيل فيه: لا ينبغي هذا أو لا يكون، أو أمر بالتقوىٰ عند السؤال عنه، أو أمر بفعل مضاده، أو بهجر فاعله، أو تلاعن فَاعِلُوه في الآخرة، أو تبرأ بعضهم من بعض، أو دعا بعضهم على بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، أو أنه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول وأصحابه، أو جعل اجتنابه سبباً

للفلاح، أو جعله سبباً لإيقاع العداوة والبغضاءِ بين المسلمين، أو قيل: هل أنت مُنْتَهٍ؟ أو نَهىٰ الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رَتّب عليه إبعاداً أو طرداً، أو لفظة: «قتل من فعله» أو: «قاتله الله» أو أخبر أنَّ فاعله لا يُكَلِّمهُ الله يوم القيامة، ولا ينظر إليه ولا يزكيه، ولا يصلح عمله، ولا يهدي كيده، أو لا يفلح، أو قيّض له الشيطان، أو جُعِلَ سبباً لإزاغة قلب فاعله، أو صرفه عن آيات الله، أو سؤاله عن علة الفعل، **فهو دَلِيلٌ على المنع من الفعل، ودلالته على التحريم أظهر من دلالته على مجرد الكراهة.**

وتستفاد الإباحة من: لفظ الإحلال، ونفي الجُنَاحِ والحَرج والإثم والمؤاخذة، ومن الإذن فيه والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإنكار على من حرم الشيء، ومن الإخبار بأنه خلق، أو جعل لنا، والإخبار عن فعل من قبلنا غير ذَامٍّ لهم عليه، فإن اقترن بإخباره مدح دَلَّ على مشروعيته وجوباً أو استحباباً. **انتهى كلام الشيخ عِزّ الدِّين.**

وقال غيره: قد يستنبط من السكوت، وقد استدل جماعة على أنَّ القرآن غير مخلوق؛ بأنَّ الله ذكر الإنسان في ثمانية عشر موضعاً، وقال: إنه مخلوق، وذكر القرآن في أربعة وخمسين موضعاً ولم يقل: إنه مخلوق، ولما جمع بينهما غاير، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣﴾ [الرحمٰن: الآيات ١-٣].

«أَمْثَالُ القُرآن»

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: الآية ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ۝٤٣﴾ [العنكبوت: الآية ٤٣].

وأخرج البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ القرآن نَزَلَ على خمسة أوجه: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال؛**

فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن؛ عِلْمُ أمثاله، والناس في غَفْلةٍ عنه لاشتغالهم بالأمثال، وإغفالهم الممثلات، والمَثَلُ بلا مُمَثِّل كالفرس بلا لجام، والناقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عَدَّهُ الشافعي مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثم معرفة ما ضُرِبَ فيه من الأمثال الدَّوَالِّ على طاعته، المُبَيِّنةِ لاجتناب معصيته.

وقال الشيخ عِزُّ الدِّين: إنما ضرب الله الأمثال في القرآن تذكيراً ووعظاً، فما اشتمل منها على تفاوت في ثواب، أو على إحباط عمل، أو على مدح أو ذم أو نحوه، فإنه يدل على الأحكام.

فَصْلٌ

أمثال القرآن قسمان: **ظَاهِرٌ** مصرح به، **وكَامِنٌ** لا ذكر للمَثَل فيه.

فمن أمثلة الأول: قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧] الآيات، ضرب فيها للمنافقين مَثَلين: مَثَلًا بالنار، ومَثَلًا بالمطر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرّعد: الآية ١٧].

أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: هذا مَثَلٌ ضربه الله، احتملت منه القلوب على قدر يقينها وَشَكِّها، ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ [الرّعد: الآية ١٧]، وهو: الشك ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرّعد: الآية ١٧] وهو اليقين كما يُجْعل الحُلِّي في النار فيؤخذ خالصه ويترك خبثه في النار، كذلك يقبل الله اليقين ويترك الشك.

وأخرج عن عطاء قال: هذا مَثَلٌ ضَربهُ الله للمؤمن والكافر.

وأخرج عن قتادة قال: هذه ثلاثة أمثال ضربها الله في مَثَلٍ واحد، يقول: كما اضمحل هذا الزَّبدُ فصار جُفَاءً لا ينتفع به، ولا تُرجىٰ بركته؛ كذلك يَضْمَحِلُّ الباطل عن أهله، وكما مكث هذا الماءُ في الأرض فأمرعت وربت بركته،

وأخرجت نباتها، وكذلك الذهب والفضة حين أُدْخِلَ النار، فأذهب خبثه، كذلك يبقىٰ الحق لأهله، وكما اضمحل خبث هذا الذهب حين أدخل في النار، كذلك يضمحل الباطل عن أهله.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف: الآية ٥٨] الآية، أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: هذا مثل ضربه الله للمؤمن. يقول: هو طيب وعمله طيب، كما أنَّ البلد الطيب ثمرها طيب، والذي خَبُثَ ضُرِبَ مَثَلاً للكافر، كالبلد السَّبْخة المالحة، والكافر هو الخبيث وعمله خبيث.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٦].

أخرج البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر بن الخطاب يوماً لأصحاب رضي الله عنهم النبي ﷺ: فيمن ترون هذه الآية نزلت؟: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٦]؟

قالوا: الله أعلم، فغضب عمر رضي الله عنه وقال: قولوا: نَعْلَمُ أو لا نعلم!

فقال ابن عباس رضي الله عنهما: في نفسي منها شيء.

فقال: يا ابن أخي! قُلْ ولا تحقر نفسك.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: ضُرِبَتْ مثلاً لعمل.

قال عمر رضي الله عنه: أي عمل؟

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لرجل غني يعمل بطاعة الله، ثم بعث الله له الشيطان؛ فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله.

وأما الكامنة، فقال الماوردي رحمه الله تعالى: سمعت أبا إسحاق إبراهيم ابن مضارب بن إبراهيم، يقول: سمعت أبي يقول: سألت الحسن بن الفضل فقلت: إنك تُخْرِجُ أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تَجِدُ في كتاب الله: «خير الأمور أوساطها؟».

قال: نعم، في أربعة مواضع، قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ

ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان: الآية ٦٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: الآية ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ١١٠].

قلت: فهل تجد في كتاب الله: «من جهل شيئاً عاداه»؟

قال: نعم، في موضعين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يُونس: الآية ٣٩]، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: الآية ١١].

قلت: فهل تجد في كتاب الله: «احذر شَرَّ من أحسنت إليه»؟

قال: نعم: ﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: الآية ٧٤].

قلت: فهل تجد في كتاب الله: «ليس الخَبرُ كالعيان»؟.

قال: في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠].

قلت: فهل تجد: «في الحركات البركات»؟.

قال: في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: الآية ١٠٠].

قلت: فهل تجد: «كما تَدِينُ تُدَان»؟.

قال: في قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٢٣].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: «حين تُقلىٰ تدري»؟.

قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٤٢].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: «لا يُلْدغُ المؤمن من جحر مرتين»؟.

قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٦٤].

قلت: فهل تجد فيه: «من أعان ظالماً؛ سُلّط عليه»؟.

قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحَجّ: الآية ٤].

قلت: فهل تجد فيه قولهم: «لا تَلِدُ الحية إلاَّ حية»؟.

قال: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نُوح: الآية ٢٧].

قلت: هل تجد فيه: «للحيطان آذان»؟.

قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ٤٧].

قلت: فهل تجد فيه: «الجاهل مرزوق، والعالم محروم»؟.

قال: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: الآية ٧٥].

قلت: فهل تجد فيه: «الحلال لا يأتيك إلاَّ قوتاً، والحرام لا يأتيك إلاَّ جزافاً»؟.

قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٣].

*** فَائِدَةٌ:**

عقد جعفر بن شمس الخلافة في كتاب «**الآداب**» باباً في ألفاظ من القرآن جارية مجرىٰ المثل، وهذا هو النوع البديعي المُسَمّىٰ بـ«**إرسال المثل**».

وأورد من ذلك: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ۝٥٨﴾ [النّجْم: الآية ٥٨]، ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عِمْرَان: الآية ٩٢]، ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يُوسُف: الآية ٥١]، ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ [يس: الآية ٧٨]، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحَجّ: الآية ١٠]، ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يُوسُف: الآية ٤١]، ﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هُود: الآية ٨١]، ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سَبَإ: الآية ٥٤]، ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: الآية ٦٧]، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فَاطِر: الآية ٤٣]، ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسْرَاء: الآية ٨٤]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ

بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: الآية ٣٨]، ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: الآية ٩٩]، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: الآية ٩١]، ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمٰن: الآية ٦٠]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: الآية ٩١]، ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: الآية ١٤]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: الآية ١٤]، ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: الآية ١٣]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٧٦]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: الآية ١٠٠]، ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: الآية ٤١]، ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: الآية ٧٣]، ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الصافات: الآية ٦١]، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: الآية ٢٤]، ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: الآية ٢]، في ألفاظ أُخر.

«أَقسامُ القُرآن»

أَفْرَدَهُ ابن القيم بالتَّصنيف في مجلد سَمَّاهُ: «**التبيان**»، والقصد بالقَسَمِ تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: الآية ١] قَسَماً، وإن كان فيه إخبار بشهادة، لأنه لما جاءَ توكيداً للخبر سُمِّي: قسماً.

وقد قيل: ما معنىٰ القَسَمِ منه تعالى، فإنّه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مُصَدِّقٌ بمجرد الإخبار من غير قَسَم، وإن كان لأجل الكافر؛ فلا يفيده.

وَأُجِيبَ: بأنَّ القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القَسَمُ إذا أرادت أن تؤكد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيري: بأنَّ الله ذكر القسم لكمال الحُجَّةِ وتأكيدها، وذلك لأنَّ الحكم يُفْصَلُ باثنين: إما بالشهادة وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يُبقي لهم حُجّة، فقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: الآية ٥٣]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨].

وعن بعض العرب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذّاريَات: الآيتان ٢٢ - ٢٣]. صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل؛ حتى ألجأه إلى اليمين.

ولا يكون القَسَمُ إلاَّ باسم مُعَظَّمٍ، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

الآية المذكورة؛ وقوله: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّى﴾ [يُونس: الآية ٥٣]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: الآية ٧]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: الآية ٦٨]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: الآية ٩٢]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النّساء: الآية ٦٥]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعَارج: الآية ٤٠].

والباقي كله قَسَمٌ بمخلوقاته، كقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التّين: الآية ١]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ [الصّافات: الآية ١]، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٦]، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [المدَّثّر: الآية ٣٣]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضّحى: الآية ١]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: الآية ١٥].

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق، وقد ورد النَّهيُ عن القَسَمِ بغير الله؟

قلنا: أُجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه على حذف مضاف، أي: وَرَبِّ التين، وَرَبِّ الشمس، وكذا الباقي.

والثاني: إنَّ العرب كانت تُعَظِّمُ هذه الأشياء، وتُقْسِمُ بها، فنزل القرآن على ما يعرفونه.

الثالث: أنَّ الإقسام إنما تكون بما يُعَظِّمهُ المُقْسِم أو يُجِلّه وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على باريءٍ وصانع.

وأخرج ابن أبي حاتم، عن الحسن قال: إنَّ الله يُقْسِمُ بما شاءَ من خلقه، وليس لأحد أن يُقْسِم إلاَّ بالله.

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالنبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحِجر: الآية ٧٢]؛ لتعرف الناس عظمته عند الله، ومكانته لديه.

أخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما خلق الله ولا ذَرأَ ولا بَرأَ نفساً؛ أكرم عليه من محمد ﷺ، وما سمعت الله أقسم بحياة أَحدٍ غيره، قال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحِجر: الآية ٧٢].

ثم هو سبحانه وتعالى يُقْسِمُ على أصول الإيمان على أنَّ القول حَقٌّ، وتارة على أنَّ الرسول ﷺ حَقٌّ، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴿١﴾﴾ [الصَّافات: الآية ١] إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: الآية ٤].

والثاني: كقوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقِعَة: الآيات ٧٥-٧٧].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يس: الآيات ١-٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النَّجْم: الآيتان ١، ٢].

الرابع: كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ [الذّاريَات: الآية ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذّاريَات: الآيتان ٥، ٦]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ [المُرسَلات: الآية ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾﴾ [المُرسَلات: الآية ٧].

والخامس: كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾ [اللّيْل: الآية ١] إلى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾﴾ [اللّيْل: الآية ٤] الآيات، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ [العَاديَات: الآية ١] إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴿٦﴾﴾ [العَاديَات: الآية ٦]، ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾ [العَصر: الآيتان ١، ٢]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التِّين: الآية ١] إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التِّين: الآية ٤] الآيات، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البَلَد: الآية ١] إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾ [البَلَد: الآية ٤].

«جَدَلُ القُرآن»

اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من بُرهانٍ ودِلالةٍ، وتقسيم وتحذير يُبنىٰ من كليات المعلومات العقلية والسمعية؛ إلاَّ وكتاب

الله قد نطق بـه، لكن أورده على عادة العرب دون دقائق طُرُق المُتكَلِّمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: الآية ٤].

والثاني: أنَّ المائل إلى دقيق المُحَاجَّة؛ هو العاجز عن إقامة الحُجَّةِ بالجليّ من الكلام، فإن من استطاع أن يُفَهِّمَ بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون؛ لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلاَّ الأقلون، ولم يكن مُلْغِزاً.

فأخرج تعالى مخاطباته في مُحَاجَّةِ خلقه في أجلىٰ صورة، ليفهم العامة من جَلِيّها ما يقنعهم وتلزمهم الحجَّة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يَربىٰ على ما أدركه فهم الخطباء.

ومن أمثلة ذلك: أنه استدل سبحانه وتعالى على المعاد الجسمي بضروب:

أحدها: قياس الإعادة على الابتداء، كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٩]، ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤]، ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾ [ق: الآية ١٥].

ثانيها: قياس الإعادة على خلق السماوات والأرض بطريق الأَوْلَىٰ، قال تعالى: ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ...﴾ [يس: الآية ٨١] الآية.

ثالثها: قياس الإعادة على إحياءِ الأرض بعد موتها بالمطر والنبات.

رابعها: قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر.

وقد رَوَىٰ الحاكم، وغيره: أنَّ أُبي بن خلف جاء بِعَظْمٍ فَفَتَّهُ، فقال: أيحيي الله هذا بعدما بَلِيَ وَرَمّ؟

فأنزل الله تعالى: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ﴾ [يس: الآية ٧٩].

فاستدل سبحانه وتعالى برد النشأة الأُخرىٰ إلى الأُولىٰ، والجمع بينهما بعلة الحدوث، ثم زاد في الحِجَاجِ بقوله: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا﴾ [يس: الآية ٨٠].

وهذه في غاية البيان في رَدّ الشيءِ إلى نظيره، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما.

ومن ذلك: الاستدلال على أنَّ صانع العالم واحد، بدلالة التمانع المشار إليها في قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٢]، لأنه لو كان للعالَم صانعان، لكان لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا ينسق على إحكام، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما، وذلك لأنه لو أراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته، فإما أن تنفذ إرادتهما فيتناقض لاستحالة تجزيءِ الفعل إن فُرِضَ الاتفاق، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فُرِضَ الاختلاف، وإما ألا تنفذ إرادتهما، فيؤدي إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدي إلى عجزه، والإلٰه لا يكون عاجزاً.

ومن الأنواع المصطلح عليها في «علم الجدل»: القول بالموجب.

قال ابن أبي الأصبع: وحقيقته رَدُّ كلام الخصم من فحوىٰ كلامه، وهو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فنثبتها لغير ذلك الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ [المنَافِقون: الآية ٨] الآية: فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و﴿ٱلْأَذَلَّ ۚ﴾ عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة.

فأثبت الله في الرَّدَّ عليهم صفة العزَّة لغير فريقهم؛ وهو الله ورسوله والمؤمنون، فكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لكن هم الأذل المُخْرَج، والله ورسوله الأعز المُخْرِج.

الثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه.

قال السيوطي: ولم أر من أورده له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبَة: الآية ٦١].

ومنها المناقضة: وهي تعليق أمر على مستحيل، إشارة إلى استحالة وقوعه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: الآية ٤٠].

ومنها مجاراة الخصم ليعثر، بأن يُسَلَّمَ بعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: الآية ١١] الآية.

فقولهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: الآية ١١] الآية، فيه اعتراف الرسل بكونهم مقصورين بالبشرية، فكأنهم سَلّمُوا انتفاء الرسالة عنهم؛ وليس مراداً، بل هو من مجاراة الخصم ليعثر، فكأنهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشراً حَقٌّ لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله علينا بالرسالة.

«فيما وقع في القرآن من الأسماء، والكُنى، والألقاب»

في القرآن من أسماء الأنبياءِ والمرسلين خمسة وعشرون، وهم مشاهيرهم: آدم أبو البشر، نوح، إدريس، إبراهيم، إسماعيل - وهو أكبر ولد إبراهيم، إسحاق: وُلِدَ بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة، يعقوب عاش مئة وسبعاً وأربعين سنة -، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، لوط؛ قال ابن إسحاق: هو لوط بن هاران بن آزر، هود، صالح، شعيب، موسى، هارون، داود، سليمان ولده، وأيوب، ذو الكفل، يونس، إلياس، اليسع، زكريا، يحيى ولده، وعيسى ومحمد عليه وعليهم الصلاة والسلام.

«أسماء الملائكة»

وفيه من أسماء الملائكة: جبريل، وميكائيل، ومالك وخازن جهنم، وهاروت، وماروت.

«أسماء الصحابة وغيرهم»

وفيه من أسماءِ الصحابة: زيد بن حارثة رضي الله عنهما.

وفيه من أسماءِ المتقدمين غير الأنبياءِ والرُّسل: عمران أبو مريم، وعُزير، وَتُبّع، ولقمان، ويوسف الذي في «سورة غافر»، ويعقوب في أول «سورة مريم» على قول.

و«تقي» في قوله فيها: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّٗا ١٨﴾ [مريَم: الآية ١٨] قيل: إنه اسم رجل كان من أمثل الناس، أي: إن كنت في الصلاح مثل تقي، حكاه الثعلبي.

وفيه من أسماءِ النساءِ: مريم لا غير، وقيل: إنَّ بعلاً في قوله: ﴿أَتَدۡعُونَ بَعۡلٗا﴾ [الصَّافات: الآية ١٢٥] اسم امرأة كانوا يعبدونها، حكاه ابن عساكر.

وفيه من أسماء الكفار: قارون، وآزر، وجالوت، وهامان.

وفيه من أسماءِ الجن: أبوهم إبليس.

وفيه من أسماءِ القبائل: يأجوج ومأجوج، وعاد، وثمود، ومدين، وقريش، والروم.

وفيه من الأقوام بالإضافة: قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تُبَّع، وقوم إبراهيم، وأصحاب الأيكة ـ وقيل: هم مدين ـ، وأصحاب الرَّس: وهم بقية من ثمود، قاله ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال عكرمة: هم أصحاب ياسين.

وقال قتادة: هم قوم شعيب، وقيل: هم أصحاب الأُخدود، واختاره ابن جرير.

وفيه من أسماءِ الأصنام التي كانت أسماء لأُناس: وَدَّ، وَسُواع، وَيُغوث، وَيُعوق، وَنْسر، وهي أصنام قوم نوح، واللاّت، والعُزىٰ، ومناة، وهي أصنام قريش، وكذا «الرُّجز» فيمن قرأ بضم الراء، ذكره الأخفش في كتاب «**الواحد والجمع**» أنه اسم صنم، والجبت، والطاغوت، وبعل.

وفيه من أسماءِ البلاد والبقاع والأمكنة والجبالْ: بَكّة اسمٌ لمكَّة، والمدينة، وبدر، وأُحُد، وحُنين، والمَشْعر الحرام، ومصر، وبابل، والأيكة، والحِجْر، والأحقاف، وطور سينا، والجودي، وطُوىٰ - اسم الوادي -، والكهف، والرقيم، والعرم، وحرد، والصَّريم؛ أخرج ابن جبير، عن سعيد بن جبير: أنها الأرض

باليمن تُسمّىٰ بذلك، و«ق» وهو جبل محيط بالأرض، والجرز - هو اسم أرض -، والطاغية، قيل: اسم البقعة التي أُهلكت بها ثمود، حكاهما الكرماني.

وفيه من أسماءِ الأماكن الأخروية: الفردوس - وهو أعلىٰ مكان في الجنة -، وعليون، قيل: أعلىٰ مكان في الجنة، والكوثر - نهر في الجنة -، وسلسبيل وتسنيم - عينان في الجنة -، وسجين - اسم لمكان أرواح الكفار -، وصعود: جبل في جهنم، كما أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً.

وغي، وأثام، وموبق، والسعير، وويل، وسائل، وسحق - أودية في جهنم -، ويحموم - دخان أسود -.

وفيه: من أسماءِ الكواكب: الشمس، والقمر، والطارق، والشِّعرىٰ، قال بعضهم: سَمّىٰ الله في القرآن عشرة أجناس من الطير: السَّلوىٰ، والبعوض، والذباب، والنحل، والعنكبوت، والجراد، والهدهد، والغراب، وأبابيل، والنمل.

أما الكُنَىٰ، فليس في القرآن منها غير: أبي لهب، واسمه: عبد العُزىٰ.

*** فَوائِد:**

يُستَحَبُّ تقبيل المصحف، لأنَّ عكرمة بن أبي جهل رضي الله عنه كان يفعله، وبالقياس على تقبيل الحجر الأسود؛ ذكره بعضهم، ولأنه هدية من الله تعالى، فَشُرِعَ تقبيله؛ كما يُستَحبُّ تقبيل الولد الصغير.

وعن أحمد رضي الله عنه ثلاث روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقف، وإن كان فيه رفعة وإكرام؛ لأنه لا يدخله قياس، ولهذا قال عمر رضي الله عنه في الحَجَرِ الأسود: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يُقَبِّلُكَ؛ ما قَبّلتُكَ.

وَيُستَحَبُّ تَطْيِيبُ المصحف، وجعله على كرسي، وَيَحرُم توسده؛ لأنَّ فيه إذلالاً وامتهاناً.

قال الزركشي: وكذا مَدُّ الرجلين إليه.

أخرج ابن أبي داود في «المصاحف»، عن سفيان، أنه كره أن تُعَلّقَ المصاحف.

وأخرج عن الضحاك قال: لا تتخذوا للحديث كراسي ككراسي المصاحف.

ويجوز تحليته بالفضة إكراماً له على الصحيح.

أخرج البيهقي عن الوليد بن مسلم، قال: سألت مالكاً عن تفضيض المصاحف، فأخرج إلينا مصحفاً فقال: حَدّثني أبي، عن جَدِّي أنهم جمعوا القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، وأنهم فَضَّضُوا المصاحف على هذا، أو نحوه.

أما بالذَّهَب؛ فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل، وَخَصّ بعضهم الجواز بنفس المصحف، دون غلافه المنفصل عنه؛ والأظهر التسوية.

وإذا احتيج إلى تعطيل بعض أوراق المصحف لِبِلىٰ ونحوه؛ فلا يجوز وضعها في شَقٍّ أو غيره، لأنه قد يسقط وَيُوطَأ، ولا يجوز تمزيقها لما فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكَلِمْ، وفي ذلك ازدراء بالمكتوب، **كذا قال الحليمي**.

قال: وله غسلها بالماءِ، وإن أحرقها بالنار فلا بأس، أحرق عثمان رضي الله عنه مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة، ولم يُنْكَر عليه.

وذكر غيره: أنَّ الإحراق أولىٰ من الغَسْل، لأنَّ الغُسَالةَ قد تقع على الأرض.

رَوىٰ ابن أبي داود، عن ابن المسيب رضي الله عنه، قال: لا يقول أحدكم: مُصَيْحِف، ولا مُسَيْجِد، ما كان لله تعالى فهو عظيم.

وَمَذْهبُ جمهور العلماءِ تحريم مَسِّ المصحف للمُحْدِث، سَواءٌ كان أصغر أو أكبر، لقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٩]، وحديث «الترمذي»، وغيره: «**لا يَمُسُّ القرآن إلاَّ طاهر**».

رَوىٰ ابن ماجه، وغيره، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو في قبره: مَن علَّم عِلماً، أو أجرىٰ نهراً، أو حفر بئراً، أو غَرَس نخلاً، أو بَنىٰ مسجداً، أو تَرَكَ ولداً يَستغفر له من بعد موته، أو ورَّث مصحفاً**».

مُفْرَداتُ القُرآن

أخرج السِّلَفِي في «**المختار من الطيوريات**»، عن الشعبي، قال: لقي عمر ابن الخطاب رضي الله عنه رَكْباً في سفر، فيهم ابن مسعود، فأمر رجلاً يناديهم: من أين القوم؟، قالوا: أقبلنا من الفَجِّ العميق، نريد البيت العتيق.

فقال عمر رضي الله عنه: إنَّ فيهم لعالماً، وأمر رجلاً أن يناديهم: أَيُّ القرآن أعظم؟

فأجابه عبد الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥].

قال: نادهم أَيُّ القرآن أحكم؟

فقال ابن مسعود: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: الآية ٩٠].

قال: نادهم: أيُّ القرآن أجمع؟

فقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزّلزَلة: الآيتان ٧، ٨].

فقال: نادهم: أَيُّ القرآن أحزن؟

فقال: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٢٣].

فقال: نادهم: أَيُّ القرآن أرجىٰ؟

فقال: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٣] الآية.

فقال: أفيكم ابن مسعود؟

قالوا: نعم.

أخرجه عبد الرزاق في «**تفسيره**» بنحوه.

وأخرج ابن أبي حاتم، عن عكرمة قال: سئل ابن عباس رضي الله عنهما: أَيُّ آية أرجىٰ في كتاب الله؟

قال: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فُصّلَت: الآية ٣٠].

وأخرج ابن أبي حاتم، عن الحسن، قال: سألت أبا برزة الأسلمي عن أَشدِّ آية في كتاب الله تعالى عن أهل النار؟

فقال: ﴿فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾﴾ [النَبَإ: الآية ٣٠].

وقال بعضهم: أطول سورة في القرآن «البقرة»، وأقصرها «الكوثر». **وأطول آية** فيه آية الدَّين، وأقصرها آية فيه: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، وأطول كلمة فيه رسماً: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحِجر: الآية ٢٢].

وفي القرآن آيتان جمعت كُلٌّ منهما حروف المعجم: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٩].

وليس فيه «حاءٌ» بعد «حاءٍ» بلا حاجز إلاَّ في موضعين: ﴿عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٥]، ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ﴾ [الكهف: الآية ٦٠].

ولا «كافان» كذلك إلاَّ ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٠]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدَّثِّر: الآية ٤٢].

ولا «غينان» كذلك إلاَّ ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨٥].

ولا آية فيه ثلاثة وعشرون «كافاً»؛ إلاَّ آية الدَّين.

ولا آيتان فيهما ثلاثة عشر وقفاً؛ إلاَّ آيتا المواريث.

ولا سورة ثلاث آيات فيها عشر «واوات»؛ إلاَّ ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ إلى آخرها، ولا سورة إحدىٰ وخمسون آية، فيها اثنان وخمسون وقفاً؛ إلاَّ سورة الرحمٰن.

وقال أبو عبد الله الخبازي المقرىء: أول ما وَرَدْتُ على السلطان محمود ابن ملكشاه، سألني عن آية أولها «غين»؟ قلت: ثلاثة: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غَافر: الآية ٣]، وآيتان بخلف ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾﴾ [الرُّوم: الآية ٢]، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧].

ونقل السيوطي من خَطِّ شيخ الإسلام ابن حجر: في القرآن أربع شَدَّاتٍ متوالية في قوله: ﴿نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٢٣]، ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الرّعد: الآية ١٦]، ﴿فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النُّور: الآية ٤٠]، ﴿قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: الآية ٥٨]، ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [المُلك: الآية ٥].

«ذِكْرُ الآيات المُبْهَمات»

اعلم؛ أنَّ «**عِلْمَ المُبهمات**» مَرجِعُه النقل المحض، ونحن نذكر أهم ما ورد في ذلك:

- ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] هو: آدم وَزَوْجُهُ حواء.
- ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٤] هو: الأخنس بن شَرِيق رضي الله عنه.
- ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٧] هو: صُهيب رضي الله عنه.
- ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] قال مجاهد: موسى عليه السلام.
- ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] قال: محمد.
- ﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القَصَص: الآية ٩]: حَنَّة بنت فاقوذ.
- ﴿مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩٣] هو: محمد ﷺ.
- ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النِّساء: الآية ١٠٠] هو: ضمرة بن جندب.
- ﴿وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ٤٨] عَنَىٰ: سراقة بن جعشم.
- ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التّوبَة: الآية ٤٠] هو: أبو بكر الصدِّيق رضي الله عنه.
- ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ [التّوبَة: الآية ٤٩] وهو: الجَدّ بن قيس.
- ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التّوبَة: الآية ٥٨] هو: ذو الخويصرة.
- ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [التّوبَة: الآية ٦٦] هو: مخشي بن حمير.
- ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التّوبَة: الآية ٧٥] هو: ثعلبة بن حاطب.
- ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التّوبَة: الآية ١٠٢] هم سبعة: أبو لبابة وأصحابه، وجد بن قيس، وحرام، وأوس، وكردم، ومرداس.
- ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التّوبَة: الآية ١٠٦] هم: هلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، وكعب بن مالك، وهم الثلاثة الذين خُلِّفُوا.

- ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبَة: الآية ١٠٧] قال ابن إسحاق: اثنا عشر من الأنصار.

- ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هُود: الآية ١٧] محمد ﷺ.

- ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هُود: الآية ١٧] هو: جبريل، وقيل: القرآن، وقيل: أبو بكر، وقيل: علي.

- ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحِجر: الآية ٩٥] قال سعيد بن جبير: هم خمسة: الوليد بن المغيرة، والعاص بن وائل، وأبو زمعة، والحارث بن قيس، والأسود بن عبد يغوث.

- ﴿وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: الآية ٧٦] عثمان بن عفان رضي الله عنه.

- ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحَجّ: الآية ١٩] أخرج الشيخان، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: نزلت هذه الآية في: حمزة، وعبيدة بن الحارث، وعلي بن أبي طالب، وعتبة، وشيبة، والوليد بن عتبة.

- ﴿ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النَّمل: الآية ٢٣] هي: بلقيس بنت شراحيل.

- ﴿ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ﴾ [النَّمل: الآية ٤٠] هو: آصف بن برخيا؛ كَاتِبُه.

- ﴿ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القَصَص: الآية ٩] آسية بنت مزاحم.

- ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السَّجدَة: الآية ١٨] نزلت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والوليد بن عقبة.

- ﴿قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجَادلة: الآية ١] هي: خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها.

- ﴿فِى زَوْجِهَا﴾ [المجَادلة: الآية ١] هو: أوس بن الصامت رضي الله عنه.

- ﴿أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾ [التّحْريم: الآية ٣] هي: حفصة رضي الله عنها.

- ﴿نَبَّأَتْ بِهِۦ﴾ [التّحْريم: الآية ٣] أخبرت عائشة رضي الله عنها.

- ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التّحْريم: الآية ٤]. ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾ [التّحْريم: الآية ٤] هما: عائشة وحفصة رضي الله عنهما.

﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: الآية ٤] هما: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. أخرجه الطبراني في «الأوسط».

﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ [المدَّثِّر: الآية ١١] هو: الوليد بن المغيرة.

﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ٣١] نزلت في أبي جهل.

﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾﴾ [عَبَسَ: الآية ٢] هو: عبد الله بن أُمِّ مكتوم رضي الله عنه.

﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾﴾ [عَبَسَ: الآية ٥] هو: أمية بن خلف، وقيل: هو عتبة بن ربيعة.

* أَسبَابُ الإبهام في القرآن:

وللإبهام في القرآن أسباب:

أحدها: الاستغناء ببيانه في موضع آخر، كقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧]، فإنه مُبَيِّنٌ في قوله تعالى: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النِّساء: الآية ٦٩].

الثاني: أن يتعين لاشتهاره، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥]، ولم يقل: «حواء»، لأنه ليس له غيرها.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٨] والمراد: نمروذ لشهرة ذلك، لأنه المُرْسَلُ إليه.

الثالث: قصد الستر عليه، ليكون أبلغ في استعطافه، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٤] الآية، وهو الأخنس بن شريق رضي الله عنه، وقد أسلم بعد، وَحَسُنَ إسلامه.

الرابع: ألا يكون في تعيينه كبير فائدة، نحو: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩]، ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٣].

الخامس: التنبيه على العموم، وأنه غير خاص، بخلاف ما لو عيِّن، نحو: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾ [النِّساء: الآية ١٠٠].

والسادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم، نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا

ٱلْفَضْلِ﴾ [النور: الآية ٢٢]، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٣]، ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبَة: الآية ٤٠] المراد: الصديق رضي الله عنه في الكُلِّ.

السابع: تحقيره بالوصف الناقص، نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثَر: الآية ٣].

«مَعْرفةُ تفسير القرآن وتأويله وبَيانُ الحَاجةِ إليه»

واختلف في التفسير أو التأويل، فقال أبو عبيد وطائفة: هما بمعنىً.

وقال الرَّاغِب: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجُمَل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلٰهية، والتفسير يستعمل فيها، وفي غيرها.

وقال الزَّركشي: التفسير عِلْمٌ يُفْهَمُ به كتاب الله تعالى المُنزّل على نبيّه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه.

واستمداد ذلك من: علم اللغة، والنحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات.

ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

وأما شَرَفهُ؛ فلا يخفىٰ، قال تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٩].

عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٩]، قال: المعرفة بالقرآن، ناسخه ومنسوخه، ومُحْكَمِهِ ومتشابهه، ومُقدّمه ومُؤَخّره، وحلاله وحرامه، وأمثاله.

وأخرج أبو ذر الهروي في **«فضائل القرآن»** من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الذي يقرأ القرآن ولا يُحْسِنُ تفسيره، كالأعرابي يَهِذُّ الشعر هَذّاً.

وأخرج البيهقي، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **«أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»**.

وأخرج ابن الأنباري، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال: لأن أَعرِبَ آية من القرآن؛ أحب إليَّ من أن أحفظ آية.

وأخرج أيضاً عن عبد الله بن بريدة رضي الله عنهما، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: لو أنِّي أعلم إذا سافرت أربعين ليلة، أعربت آية من كتاب الله؛ لفعلت.

وأخرج أيضاً من طريق الشعبي، قال: قال عمر رضي الله عنه: من قرأ القرآن فأعربه؛ كان له عند الله أجر شهيد.

قال السيوطي: معنىٰ هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير، لأنَّ إطلاق الإعراب على الحُكْمِ النحوي اصطلاح حَادِثٌ، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تَعَلُّمِهِ.

قال الأصبهاني: أَشرَفُ صناعة يتعاطاها الإنسان: تفسير القرآن، فصناعة التفسير قد حازت الشَّرفَ من الجهات الثلاث.

أما من جهة الموضوع، فَلأنَّ موضوعه كلام الله تعالىٰ الذي هو يَنبوعُ كُلِّ حكمة، ومعدن كُلِّ فضيلة، فيه نَبأُ ما قبلكم وخَبرُ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، لا يَخْلَقُ على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه.

وأما من جهة الغرض، فَلأنَّ الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقىٰ، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنىٰ.

وأما من جهة شِدّةِ الحاجة، فَلأنَّ كُلَّ كَمالٍ ديني أو دنيوي عاجل أو آجل، مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالىٰ.

«أُمّهاتُ مَآخِذِ التفسير»

أمهاتها أربعة:

الأول: النَّقلُ عن النبي ﷺ، وهذا هو الطِّرازُ المُعْلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع، فإنه كثير، ولهذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم، والتفسير.

قال المحققون من أصحابه: مراده: أنَّ الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلاَّ فقد صَحَّ ذلك كثير، كتفسير «الظُّلْمِ» بالشرك في آية (الأنعام)،

والحساب اليسير بالعرض، والقوة بالرمي في قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: الآية ٦٠].

قال السيوطي مستدركاً على هذا الكلام الذي قرره الزركشي: الذي صَحَّ من ذلك قليل جداً، بل أَصحُّ المرفوع منه في غاية القِلّة.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي، فإنَّ تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ، كما قاله الحاكم في «مستدركه».

الثالث: الأخذ بمطلق اللغة، فإنَّ القرآن نزل بلسان عربي؛ وهذا قد ذَكَرهُ جماعة، ونصّ عليه أحمد في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد عنه أنه سئل عن القرآن يُمَثِّلُ له الرجل ببيت من الشعر، فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنع.

ولهذا قال بعضهم: في جواز تفسير القرآن بمقتضىٰ اللغة، روايتان عن أحمد. وقيل: الكراهة تُحْمَلُ على صرف الآية عن ظاهرها إلى معان خارجة محتملة، يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلاَّ في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

الرابع: التفسير بالمقتضىٰ من معنىٰ الكلام والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما، حيث قال: «**اللهم فَقِّهْهُ في الدِّين، وعَلِّمْهُ التأويل**»، والذي عناه عَلِيٌّ رضي الله عنه بقوله: «**إلاَّ فهماً يؤتاه الرجل في القرآن**».

ومن هنا اختلف الصحابة في معنىٰ الآية، فأخذ كُلٌّ برأيه على منتهىٰ نظره.

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأْي والاجتهاد من غير أصل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٦].

وقال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٩].

وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: الآية ٤٤] فأضاف البيان إليه.

وقال ﷺ: «**من تكلَّم في القرآن برأيه، فأصاب، فقد أخطأ**». أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي.

وقال ﷺ: «**مَن قال في القرآن بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار**»، أخرجه أبو داود.

قال البيهقي في الحديث الأول: هذا إن صَحَّ؛ فإنما أراد ـ والله أعلم ـ الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يشّده برهان؛ فالقول به جائز.

وقال الماوردي: قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، ولو صحبتها الشواهد ولم يعارض شواهدها نَصٌّ صريح، وهذا عُدُولٌ عما تَعبّدنا بمعرفته من النظر في القرآن واستنباط الأحكام، كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ٨٣].

ولو صحَّ ما ذهب إليه؛ لم يُعْلَمْ شيء بالاستنباط، ولما فَهِمَ الأكثرون من كتاب الله شيئاً.

وإن صَحَّ الحديث فتأويله: أنَّ مَن تَكَلَّم في القرآن بمجرد رأيه، ولم يعرج على سِوىٰ لفظه، وأصاب الحَقَّ، فقد أخطأ الطريق، وإصابته اتفاق، إذ الغرض أنه مجرد رأي لا شاهد له، وفي الحديث: «**القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن وجوهه**»، أخرجه أبو نعيم، وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فقوله: «**ذلول**» يحتمل معنيين:

أحدهما: أنه مطيع لحامليه، تنطق به ألسنتهم.

والثاني: أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين.

وقوله: «**ذو وجوه**»، يحتمل معنيين:

أحدهما: أنَّ من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل.

والثاني: أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي، والترغيب والترهيب، والتحليل والتحريم.

وقوله: «**فاحملوه على أحسن وجوهه**» يحتمل معنيين:

أحدهما: الحمل على أحسن معانيه.

والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام، وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله تعالىٰ.

ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علماً:

أحدها: اللغة، لأنَّ بها يُعْرَفُ شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع.

الثاني: النحو، لأنَّ المعنىٰ يَتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب؛ فلا بد من اعتباره.

أخرج أبو عبيد، عن الحسن، أنه سئل عن الرجل يَتعلّمُ العربية يلتمس بها حُسْنَ المنطق، ويقيم بها قراءته.

فقال: حَسنٌ، فتعلمها، فإنَّ الرجل يقرأ الآية فيعيىٰ بوجهها، فَيَهلك فيها.

الثالث: التصريف، لأنَّ به تُعْرَفُ الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: ومن فاته علمه، فاته المعظم.

الرابع: الاشتقاق، لأنَّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين، اختلف المعنىٰ باختلافهما، كالمسيح، هل هو من: «السياحة»، أو: «المسح»؟

الخامس، والسادس، والسابع: المعاني والبيان والبديع، لأنه يُعْرفُ **بالأول** خواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنىٰ، و**بالثاني** خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، و**بالثالث** وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر، لأنه لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم.

الثامن: علم القراءات، لأنَّ به يُعْرَفُ كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدِّين بما في القرآن من الآيات الدَّالةِ بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يعرف طريق تخريج ذلك على مناط يتفق مع العقيدة الصحيحة.

العاشر: أصول الفقه، إذ به يُعرَفُ وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

الحادي عشر: أسباب النزول والقصص، إذ بسبب النزول يُعرَفُ معنىٰ الآية المنزلة فيه بحسب ما أُنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ، لِيُعلَمَ المُحْكَم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المُبَيِّنَة لتفسير المُجْمَل والمُبْهَم.

الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يُورثهُ الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بأثر: «**من عمل بما علم؛ وَرّثهُ الله عِلم ما لم يَعلم**».

قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبط منه؛ بحر لا ساحل له.

قال: فهذه العلوم ـ التي هي كالآلة للمفسر ـ لا يكون مفسراً إلاَّ بتحصيلها، فمن فَسَّر بدونها؛ كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فَسّر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع، لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من النبي ﷺ.

قال في «البرهان»: اعلم؛ أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره وفي قلبه بدعة، أو كِبْرٌ، أو هَوىٰ، أو حُبُّ الدنيا، أو وهو مُصِرٌّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقق، أو يعتمد على قول مُفَسِّرٍ ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حُجُبٌ وموانع بعضها آكد من بعض.

«طَبقاتُ المُفَسِّرين»

* تفسير الصحابة:

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاءُ الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبَيُّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

أما الخلفاء؛ فأكثر من رُوِيَ عنه منهم: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والرواية عن الثلاثة نَزِرةٌ جداً، وكأنَّ السبب في ذلك تَقَدُّمُ وفاتهم، كما أنَّ ذلك هو السبب في قِلّةِ رواية أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه للحديث، ولا يُحْفَظُ عن أبي بكر رضي الله عنه في التفسير إلاَّ آثار قليلة جداً لا تكاد تجاوز العشرة.

وأما عَلِيٌّ رضي الله عنه؛ فَرُوِيَ عنه الكثير، وقد رَوىٰ معمر، عن وهب بن عبد الله، عن أبي الطفيل، قال: شهدت علياً رضي الله عنه يخطب، وهو يقول: سَلُوني، فوالله لا تسألونني عن شيء إلاَّ أخبرتكم، وسَلُوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلاَّ وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أو في سهل أم في جبل.

وأخرج أبو نعيم في «**الحلية**» من طريق أبي بكر بن عياش، عن نصير بن سليمان الأحمسي، عن أبيه، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: والله ما نزلت آية إلاَّ وقد عَلِمْت فيما أُنْزِلت وأين أُنزلت، إنَّ ربي وهب لي قلباً عقولاً، ولساناً سَؤُولاً.

وأما ابن مسعود رضي الله عنه؛ فَرُوِيَ عنه أكثر مما رُوِيَ عن عليٍّ رضي الله عنه، وقد أخرج ابن جرير، وغيره عنه أنه قال: والذي لا إلٰه غيره، ما نزلت آية من كتاب الله إلاَّ وأنا أعلم فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا؛ لأتيته.

وأخرج أبو نعيم، عن أبي البختري، قال: قالوا لعليٍّ رضي الله عنه: أخبرنا عن ابن مسعود، قال: عَلِمَ القرآن والسُّنّة ثم انتهىٰ، وكفىٰ بذلك علماً.

وأما ابن عباس رضي الله عنهما؛ فهو تَرجُمَان القرآن الذي دعا له النبي ﷺ: «**اللهمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين، وعلِّمه التأويل**».

وقال له أيضاً: «**اللهمَّ آتِه الحكمة**».

وفي رواية: «**اللهمَّ علِّمه الحِكمة**».

وأخرج أبو نعيم في «**الحلية**»، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: دعا رسول الله ﷺ لعبد الله بن عباس، فقال: «**اللهمَّ بارِك فيه، وانشر منه**».

وأخرج من طريق عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وعنده جبريل، فقال له جبريل: «إنه كائِنٌ حَبْرُ هذه الأُمة؛ فاستوص به خيراً».

وأخرج من طريق عبد الله بن حراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: قال لي رسول الله ﷺ: «**نِعْمَ تَرجُمَان القرآن أنت**».

وأخرج البيهقي في «**الدلائل**» عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس.

وأخرج أبو نعيم، عن مجاهد، قال: كان ابن عباس يُسَمّىٰ: البَحر؛ لكثرة علمه.

وأخرج عن ابن الحنفية، قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما حَبْرَ هذه الأُمّة.

وأخرج عن الحسن، قال: إنَّ ابن عباس رضي الله عنهما كان من القرآن بمنزل، كان عمر يقول: ذاكم فتىٰ الكهول، إنَّ له لساناً سَؤُولاً، وقلباً عَقُولاً.

وأخرج البخاري من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان عمر رضي الله عنه يدخلني مع أشياخ بدر، فكأنَّ بعضهم وجد في نفسه، فقال: لِمَ يُدْخِلُ هذا معنا، وإن لنا أبناء مثله؟

فقال عمر رضي الله عنه: إنه من علمتم. فدعاهم ذات يوم، فأدخله معهم، فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذٍ إلاَّ ليريهم، فقال: ما تقولون في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النّصر: الآية ١]؟

فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره؛ إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم ولم يقل شيئاً.

فقال لي: أكذلك تقول يا ابن عباس؟

فقلت: لا، فقال: ما تقول؟، فقلت: هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أَعْلَمَهُ له فقال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النّصر: الآية ١]، فذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ [النّصر: الآية ٣].

فقال عمر رضي الله عنه: لا أعلم منها إلاَّ ما تقول.

* طبقة التابعين:

قال ابن تيمية: أَلَمُّ الناس بالتفسير أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاووس وغيرهم، وكذلك في الكوفة أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

وعلماء أهل المدينة في التفسير، مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمٰن بن زيد، ومالك بن أنس. **انتهىٰ.**

فمن المُبَرّزِين منهم مجاهد، قال الفضل بن ميمون: سمعت مجاهداً يقول: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.

وعنه أيضاً قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كُلِّ آية منه، وأسأله عنها فيم نزلت؟ وكيف كانت؟

وقال خُصَيف: كان أعلمهم بالتفسير مجاهد.

وقال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد؛ فَحسبُكَ به.

قال ابن تيمية: ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي، والبخاري وغيرهما من أهل العلم.

قال السيوطي: وغالب ما أورده الفريابي في «**تفسيره**» عنه، وما أورده فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما، أو غيره؛ قليل جداً.

ومنهم: سعيد بن جبير، قال سفيان الثوري: خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك.

وقال قتادة: كان أَعلَم التابعين أربعة، كان عطاء بن أبي رباح أعلمهم بالمناسك، وكان سعيد بن جبير أعلمهم بالتفسير، وكان عكرمة أعلمهم بالسير، وكان الحسن أعلمهم بالحلال والحرام.

ومنهم: عكرمة مولىٰ ابن عباس، قال الشعبي: ما بقي أَحدٌ أعلم بكتاب الله من عكرمة.

وقال سماك بن حرب: سمعت عكرمة يقول: لقد فَسّرتُ ما بين اللوحين.

ومنهم: الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومحمد بن كعب القرظي، وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة، وزيد بن أسلم، ومرة الهمداني، وأبو مالك.

ويليهم: الربيع بن أنس، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم في آخرين.

فهؤلاءِ قُدَماءُ المفسرين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

ثم بعد هذه الطبقة؛ أُلِّفتْ تفاسير تَجمعُ أقوال الصحابة والتابعين، كـ:تفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد ابن حميد، وسعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرون.

وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أَجَلُّ التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حيَّان، وابن المنذر في آخرين، وكلها مُسنَدةٌ إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلاَّ ابن جرير، فإنه يَتعرّضُ لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

ثُمَّ أَلّفَ في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بتراء، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يَسْنَحُ له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده، ظاناً أنَّ له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يُرْجَعُ إليهم في التفسير.

ثُمَّ صَنَّفَ بعد ذلك قَومٌ برعوا في علوم، فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه.

فالنَّحويُّ تراه ليس له هَمٌ إلاَّ الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته، كالزَّجاج، والواحدي في «**البسيط**»، وأبي حيان في «**البحر**» و«**النهر**».

والإخباري ليس له شُغلٌ إلاَّ القصص واستيفاءها، والأخبار عمن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة، كالثعلبي.

والفقيه يكاد يَسْرُدُ فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تَعلُّقَ لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين، كالقرطبي.

وصَاحبُ العلوم العقلية، خصوصاً الإمام فخر الدِّين ـ قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماءِ والفلاسفة وشُبَهِهَا، وخرج من شيء إلى شيء، حتى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة المورد للآية.

قال أبو حيان في «**البحر**»: جمع الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجّةٌ بها إلى علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كُلُّ شيء إلاَّ التفسير.

والمُبتَدع ليس له قصد إلاَّ تحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متىٰ لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعاً له فيه أدنىٰ مجال؛ سارع إليه.

قال البلقيني: استخرجت من «**الكشاف**» اعتزالاً بالمناقشين من قوله تعالى في تفسير: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥]، وَأَيُّ فوز أعظم من دخول الجنة، أشار به إلى عدم الرؤية.

قال السيوطي: فإن قلت: فَأيُّ التفاسير تُرشِدُ إليه، وتأمر الناظر أن يُعَوِّلَ عليه؟.

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يُؤَلّفْ في التفسير مثله.

قال النووي في «تهذيبه»: كتاب ابن جرير في التفسير؛ لم يُصَنِّف أحد مثله.

* * *

فهرس المحتويات

مقَدّمَة ٣
مقدّمة في علوم القرآن التي هي مصطلح التفسير ٦
(المكيّ والمدنيّ) ٩
الحضريّ والسفريّ ١١
أَوّلُ ما نَزَل ١٣
أوائل مخصوصة ١٦
آخِرُ ما نَزَل ١٦
أَقوالٌ أُخرىٰ في آخر ما نَزَلَ، والجواب عنها ١٧
مَعرِفةُ سَبَبِ النُّزول ١٩
* هل للسبب تأثير في تَحديد الحُكْم؟ ٢٠
فوائد تتعلق بأسباب النزول ٢٢
* مصادر أسباب النزول ٢٢
ما معنىٰ قول الصحابة: هذه الآية نزلت في كذا؟ هل يجري مجرىٰ المُسنَد،
وهل يُفِيدُ سبب نزولها؟ ٢٢
* آيةٌ وَاحِدةٌ وأسبابٌ مُتعدِّدةٌ ٢٣
* آياتٌ مُتفرِّقةٌ والسَّبَبُ واحد ٢٤
* ما أُنزِلَ من القرآن على لسان بعض الصحابة ٢٥
مَا تكرّر نُزُوله ٢٦
في معرفة حُفَّاظِه وَرُوَاتِه ٢٦
معرفة المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، والمدرج ٣٣
كَيفِيّةُ تَحَمُّلِهِ ٣٧
كَيْفِيّاتُ القِرَاءَة ٣٩
* للقراءة ثلاث كيفيّات ٣٩
التجويد ٤٠
فصل في كيفية الأخذ بإفراد القراءات وجمعها ٤١
استحباب الإكثار من قراءة القرآن ٤٣

* عَاداتُ السَّلفِ في قَدْرِ القِرَاءة ٤٤
آداب تلاوة القرآن ٤٦
* رَفعُ الصَّوتِ بالقراءة ٥١
* القراءة في المصحف ٥٢
الاقتباسُ وما جَرىٰ مَجرَاهُ ٥٨
في معرفة غريبه ٥٩
فَصلٌ في معرفة هذا الفن للمُفَسِّرِ ضرورية ٦١
ما وقع فيه بغير لغة العرب ٦٣
هَذِهِ أمثلةٌ لِتلكَ الألفاظ ٦٤
قَواعِدُ مُهِمَّةٌ يَحتاجُ المُفَسِّرُ إلى معرفتها ٦٥
قَاعِدَةٌ في «الضمائر» ٦٥
* مَرجِعُ الضَّمِير ٦٥
قَاعِدَةٌ في: التَّعريف، والتَّنكير ٦٧
قَاعِدَةٌ أخرىٰ تتعلق بالتَّعريف، والتَّنكير ٦٩
قَاعِدَةٌ في: الإفراد، والجمع ٧٢
قَاعِدَةٌ في: السؤال، والجواب ٧٥
في مَعرفةِ الوُجُوهِ والنَّظائِر ٧٥
مَعرِفةُ إعرَابِهِ ٨٢
المُحْكَم والمُتَشَابِهِ ٨٩
مُقَدّمهُ وَمُؤَخَّرهُ ٩٤
عَامِّهِ وخَاصِّهِ ١٠٠
فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص ١٠٣
مُجْمَلِه وَمُبَيَّنِهِ ١٠٥
نَاسِخِه وَمَنْسُوخِهِ ١٠٦
* في هذا النوع مسائل ١٠٦
* فَوائِدُ مَنْثُورةٌ ١١١
مُشْكِلِه وَمُوهِم الاختلاف والتَّناقُض ١١٢
مُطْلَقِهِ وَمُقَيّدِهِ ١١٧
مَنْطُوقِهِ وَمَفْهُومِهِ ١١٨
وُجُوهِ مُخَاطَباتِهِ ١١٩
حَقِيقَتُهُ وَمَجازُهُ ١٢٢
* المَجازُ قسمان ١٢٢

الحَصْرُ وَالاختِصَاص ١٢٧
ما جاء في القرآن من الإيجَازِ والإطنَابِ ١٢٩
«أنواع الإيجاز» ١٣٠
* وأما الإطناب فإنه يكون بأمور ١٣٣
تَشْبِيهُهُ واستِعَارتُهُ ١٣٣
* الاستعارة القرآنية ١٣٤
كِنَايتُهُ وتَعرِيضُهُ ١٣٥
* التَّعرِيضُ ١٣٦
الخَبَرُ والإنشاء ١٣٧
فَوَاتِحُ السُّوَر ١٤٣
خَوَاتِمُ السُّوَر ١٤٤
مُنَاسَبةُ الآياتِ والسُّوَر ١٤٦
إعجاز القرآن ١٤٩
فَصْلٌ وَجْهُ إعجَازِه ١٥٠
عِنايةُ العُلماءِ بالعلوم المُستَنبطَةِ من القرآن ١٥٢
أَمْثَالُ القُرآن ١٥٩
أَقسامُ القُرآن ١٦٤
جَدَلُ القُرآن ١٦٦
فيما وقع في القرآن من الأسماء، والكُنىٰ، والألقاب ١٦٩
أسماء الملائكة ١٦٩
أسماء الصحابة وغيرهم ١٦٩
مُفْرَداتُ القُرآن ١٧٣
ذِكْرُ الآيات المُبْهَمات ١٧٥
○ أَسبَابُ الإبهام في القرآن ١٧٧
مَعْرفةُ تفسير القرآن وتأويله وبَيانُ الحَاجةِ إليه ١٧٨
أُمّهاتُ مَآخِذِ التفسير ١٧٩
طَبقاتُ المُفَسِّرين ١٨٣
○ تفسير الصحابة ١٨٣
○ طبقة التابعين ١٨٦
فهرس المحتويات ١٨٩